

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة
التعليم العالي والبحث العلمي جامعة محمد
بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية المعقمة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية ومحاسبة
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر الأكاديمي

إعداد الطالبة:
جبلاحي أمل

تحت عنوان:

أهمية عصرنة الإدارة الجبائية في عملية التحصيل الضريبي
- دراسة حالة بمركز الضرائب لقسنطينة -

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	بلفيطح ريمة
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	حجار مبروكة
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	دغفل فاطمة

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم
{ واخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين }

سورة يونس « الآية 10

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره

وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه

وما حققنا الغايات إلا بفضلته

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها ان تكون ولم يكن الحلم قريبا

ولا الطريق كان محفوقا بالتسهيلات

فالحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولا ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه

المسيرة دمت لي سندا لا عمر له...

إلى والدي الكريمين حفظهم الله

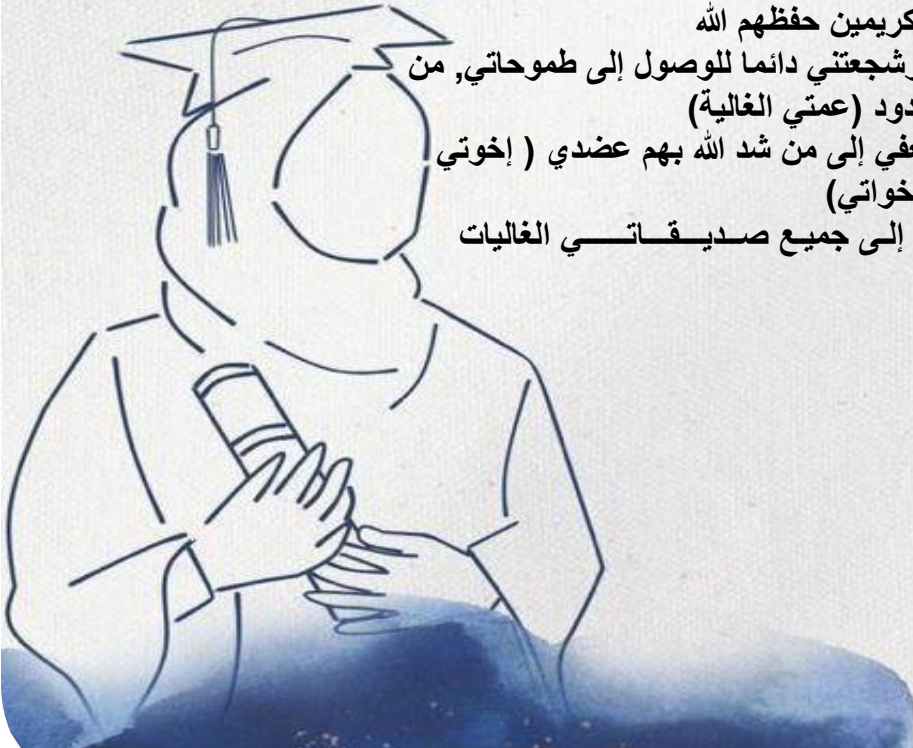
إلى التي أخرجت أجمل ما في داخلي وشجعتني دائما للوصول إلى طموحاتي, من

دعمتني بلا حدود (عمتي الغالية)

إلى من ساندوني بكل حب عند ضعفي إلى من شد الله بهم عضدي (إخوتي

وأخواتي)

إلى جميع زميلات الدفعة و إلى جميع صديقاتي الغاليات



شكرو تقدير

الحمد لله الذي انشأ وبرأ وخلق الماء والثرى وأبدع كل شيء وذرا الرحمن على العرش استوى
والصلاة والسلام على من بكي على امته المبعوث صلى الله عليه وسلم الحبيب المصطفى.
أما بعد ... فإنما طلبنا العلم لوجه الله وذلك فضل الله يأتيه من يشاء وقد قال تعالى يرفع الله الذين امنوا
منكم والذين اونوا العلم درجات وقد رفعنا الله تعالى بذلك ونسأله أن يرفع قيمتنا ومقامنا في الآخرة كما رفعه
في الدنيا.
أحمد الله وأشكره أن وفقني وأعانني على إتمام هذه المذكرة، حمدا يليق بجلاله وجهه وعظيم سلطانه
و جليل عطائه
أتقدم بالشكر والتقدير و الاحترام لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر و الشكر
أساتذتي الفاضلة الدكتورة حجار مبروكة لتفضلها للإشراف على هذه الدراسة، وعلى ما قدمته من النصح
والتوجيه طيلة فترة الدراسة.
كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين تشرفت بقبولهم مناقشة هذا العمل
وتصويب أخطائه.

الملخص

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية عصرنة الإدارة الجبائية في عملية التحصيل الضريبي في الجزائر بمركز الضرائب لقسنطينة للفترة (2018-2023)، وتم الاعتماد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي وكذا دراسة حالة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن السلطات الجبائية في الجزائر تهدف إلى تحسين مردودية التحصيل الضريبي وذلك باستحداث هياكل ضريبية جديدة قائمة على أساس جمع كافة المهام الجبائية في هيكل تنظيمي واحد حسب حجم وأهمية المكلفين بالضريبة، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الجبائية عن طريق رقمنة الإدارة الجبائية بالاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين؛ لكن تطور الحصيلة الجبائية لمدة الدراسة بمركز الضرائب لقسنطينة بقي محتشما ولم يصل إلى الأهداف المسطرة.

الكلمات المفتاحية: العصرنة، الرقمنة، الإدارة الجبائية، التحصيل الضريبي.

Abstract:

The study aims to highlight the importance of modernizing tax administration in the tax collection process in Algeria, at the Constantine Tax Center for the period (2018-2023), our study relied on the descriptive approach as well as a case study.

This study found that the tax authorities in Algeria aim to improve the profitability of tax collection by creating new tax structures based on combining all tax tasks into one organizational structure according to the size and importance of taxpayers, in addition to simplifying tax procedures by digitizing the tax administration by relying on information and communication technology to improve the quality of service provided to taxpayers.

Key words: Modernization, Digitization ,Tax administration, Tax collection.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر وعرقان
	إهداء
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال والجداول
أ - و	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لعصرنة الإدارة الجبائية وعملية التحصيل الضريبي	
08	تمهيد الفصل الأول
09	المبحث الأول: الأسس النظرية لعصرنة الإدارة الجبائية
09	المطلب الأول: ماهية عصرنة الإدارة الجبائية
12	المطلب الثاني: دواعي عصرنة الإدارة الجبائية
15	المطلب الثالث: خطوات ومضمون عصرنة الإدارة الجبائية
23	المطلب الرابع: متطلبات وتحديات عصرنة الإدارة الجبائية
27	المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للتحصيل الضريبي
27	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي وقواعده
30	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحصيل الضريبي
32	المطلب الثالث: أساليب التحصيل الضريبي
37	المطلب الرابع: ضمانات التحصيل الضريبي
40	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: دراسة ميدانية حول أهمية عصرنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي بمركز الضرائب لقسنطينة

41	تمهيد الفصل الثاني
42	المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة.
42	المطلب الأول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية قسنطينة
45	المطلب الثاني: التعريف بمركز الضرائب والمخطط الهيكلي له
47	المطلب الثالث: مهام بمركز الضرائب لقسنطينة
51	المبحث الثاني: مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي
51	المطلب الأول: تقييم الحصيلة الجبائية لمركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة (2018-2023)
58	المطلب الثاني: التحصيل الضريبي من خلال بوابة جبايتيك JIBAYATIC
66	المطلب الثالث: مدى مساهمة استحداث هياكل جديدة في عملية التحصيل الضريبي
71	المطلب الرابع: مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في تحصيل الحقوق المستحقة على مستوى المديرية الولائية ومركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-2023
76	خلاصة الفصل الثاني
77	الخاتمة
81	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
10	أبعاد عصرنة الإدارة الجبائية	1
19	تنظيم للمصالح الخارجية للإدارة الجبائية في الجزائر قبل العصرنة	2
21	التنظيم المستحدث للمصالح الخارجية للإدارة الجبائية في الجزائر بعد العصرنة	3
43	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية قسنطينة	4
46	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لقسنطينة	5
53	تطور الحصيلة الضريبية الإجمالية بمركز الضرائب لقسنطينة للفترة 2018-2023	6
54	تطور حصيلة الضريبة على الدخل الاجمالي بمركز الضرائب لقسنطينة للفترة 2018-2023	7
55	تطور حصيلة الضريبة على ارباح الشركات بمركز الضرائب لقسنطينة للفترة 2018-2023	8
56	تطور حصيلة الرسم على النشاط المهني بمركز الضرائب لقسنطينة للفترة 2018-2023	9
57	تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة بمركز الضرائب لقسنطينة للفترة 2018-2023	10
57	تطور الحصيلة الجبائية لأهم الضرائب لمركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-2023	11
69	المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة بمركز ضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-2023	12
72	الإجمالي نسبة التحصيل وباقي التحصيل المستحقة للمديرية الضرائب لولاية قسنطينة خلال الفترة 2018-2023	13
74	نسبة التحصيل وباقي التحصيل مبالغ المستحقة خلال الفترة 2018-2023	14
75	تطور تحصيل الحقوق المستحقة لمركز الضرائب خلال الفترة 2018-2023	15

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	أقساط الضريبة على أرباح الشركات	33
2	تطور التحصيل للثمانى أشهر الأولى من سنة 2023 مقارنة مع نفس الفترة من 2019 إلى 2022	51
3	تطور الحصيلة الجبائية الإجمالية لمركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-2023	52
4	تطور الحصيلة الجبائية لمركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-2023	53
5	امتيازات نظام المعلومات الجبائي جبايتك JIBAYA' TIC	59
6	التصريحات الجبائية عن طريق بوابة جبايتك لمركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-14 مارس 2024	65
7	نسبة إنجاز الهياكل الجديدة على مستوى مديرية الضرائب لولاية قسنطينة	66
8	إجراءات التبسيطية التي اتخذتها الإدارة الجبائية	67
9	تطور عدد الاستقبالات الشخصية في مركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-2023	68
10	احصائيات تتعلق بمرجع الخدمة النوعية المطبق بمركز الضرائب لقسنطينة	68
11	عدد الشكاوي المسجلة على مستوى مركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2020-2023	69
12	وضعية تحصيل الحقوق المستحقة للمديرية الضرائب لولاية قسنطينة خلال الفترة 2018-2022	71
13	وضعية تحصيل الحقوق المستحقة لمركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-2023	72
14	وضعية تطور التحصيل الديون المستحقة خلال الفترة 2018-2023	73

قائمة الاختصارات

الاختصار	التسمية باللغة الفرنسية	التسمية باللغة العربية
CPI	Centre proximate des impôts	المركز الجوارى للضرائب
CDI	Centre des impôts	مركز الضرائب
DGE	Direction de grandes établissements	مديرية كبريات المؤسسات
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
TAP	Taxe sur l'Activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني
IBS	Impôt sur la bénéfice de la société	الضريبة على أرباح على الشركات
IRG	Impôt sur revenue globale	الضريبة على الدخل الإجمالي
CRID	Centre Régional de l'Information et la Documentation	المركز الجهوي للإعلام والوثائق
DIDF	Direction de l'Information et de la Documentation Fiscale	مديرية الإعلام والوثائق الجبائية
MARA	Modernisation et Assistance aux Reformes Administratives	العصرنة والمساعدة في الإصلاح الإداري
NIF	Numéro D'Identification Fiscale	رقم التعريف الجبائي
SAP	System application Product	نظام المعلوماتي الجبائي
INDRA	-	الشركة الإسبانية للأنظمة المعلوماتية
SGF	Système de gestion fiscale	نظام التسيير الجبائي

مقدمة

تمهيد

أدت التحولات والتطورات الاقتصادية وتكنولوجية التي عرفتھا الساحة الدولية والبيئة الجزائرية خاصة ابتداء من مطلع التسعينات إلى ضرورة تبني إصلاحات شاملة في المنظومة الجبائية من أجل مواكبة التطورات العالمية والإنعاش الاقتصادي الوطني وزيادة الإيرادات الدولة وبالتالي الرفع من الحصيلة الجبائية العادية وذلك لمواجهة خطر انخفاض أسعار البترول وتوجه التدريجي للاستغناء على الجبائية البترولية.

حيث ارتكز إصلاح المنظومة الجبائية على عدة جوانب أساسية وتمت بمحطات متتالية وتعلق مسار في مرحلته الأولى بإعادة صياغة الأحكام والتشريعات الجبائية وذلك من خلال استحداث مجموعة من الضرائب بحكم تبني الدخول في اقتصاد السوق الموجه والذي يعتبر كجيل أول للإصلاحات، أما الجيل الثاني فتعلق بإعادة هيكلة الإدارة الجبائية الذي شرع فيه منذ سنة 2002 باستحداث مديرية كبرى المؤسسات كأول خطوة من ثم إنشاء مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، ويرتكز على فكرة جمع المهام والوظائف الجبائية في مصلحة واحدة وتصنيف فئات المكلفين حسب أهميتهم، وتهدف أساسا إلى وضع الإدارة جبائية حديثة تسهر على تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة وتبسيط الإجراءات الجبائية للمكلفين من أجل تعزيز امتثال الضريبي.

وعلى هذا الصعيد سعت المديرية العامة للضرائب في السنوات الأخيرة إلى استحداث قنوات اتصال حديثة مع المكلفين بالضريبة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال متمثلة في الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب والبوابة الإلكترونية للتصريح والدفع عن بعد "جبايتك" و"مساھمك" الذي يساهم في تقليل التكاليف الإدارية والجهد، واختصارا للوقت، وكذا لتحقيق مبدأ الشفافية التي تسعى إليه كل الإدارة العمومية. كما اعتمدت على برمجيات متطورة كنظام SAP الذي تطمح من خلاله إلى تطوير عملياتها خاصة في عملية التحصيل الضريبي وكذا تسهل نقل البيانات والمعلومات بين المصالح المركز وخارجها.

وفي هذا السياق تعد عصرنه الإدارة الجبائية ضرورة حيوية وركيزة أساسية لتحقيق نظم ضريبية فعالة ومستدامة.

بناءا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية في السؤال التالي:

أولاً: الإشكالية الرئيسية

- ما هو دور عصرنه الإدارة الجبائية في عملية التحصيل الضريبي في مركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-2023؟

في محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي يتطلب الأمر الإجابة على جملة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

الأسئلة الفرعية:

- ماذا شملت عصرنه الإدارة الجبائية في الجزائر عامة وفي مركز الضرائب لقسنطينة خاصة؟



- كيف أثر استحداث هياكل جديدة في عملية التحصيل بمركز الضرائب لقسنطينة؟
- هل ساهمت إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحسين جودة التحصيل الضريبي؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

قصد معالجة الإشكالية المطروحة أعلاه أسفرت عن جملة من الفرضيات المتمثلة في:

• الفرضية الرئيسية:

تلعب الإدارة الجبائية دورا هاما في عملية التحصيل الضريبي من خلال تقديم أحسن خدمات للمكلفين بالضريبة في ظل الاصلاح المنظومة الجبائية مما يؤثر ذلك على زيادة وتحسين الحصيلة الجبائية.

• الفرضيات الجزئية:

- تضمنت عصرنة الادارة الجبائية في اطار الإصلاحات التي مست النظام الضريبي الجزائري على ثلاث جوانب أساسية هي الجانب التشريعي والهيكلية وكذا إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة الجبائية.

- ساهم استحداث هياكل جديدة من تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين وبالتالي تحسين جودة التحصيل الضريبي بمركز الضرائب لقسنطينة.

- ساهمت عملية الرقمنة وادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة التحصيل الضريبي بمركز الضرائب لقسنطينة.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال مكانة وأهمية التي تحتلها الضريبة في اقتصاد الجزائري، حيث عرف النظام الجبائي عديد من التغيرات والإصلاحات لعل آخرها العصرنة للنظام في جانب التشريعي والمعلوماتي والهيكلية وذلك بغية تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين وبالتالي زيادة الحصيلة الجبائية.

رابعا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- إبراز معالم العصرنة في المجال المعلوماتي والهيكلية للإدارة الجبائية.
- تسليط الضوء على بعض الأنظمة الإلكترونية ودورها في تسهيل عملية التحصيل الضريبي.
- كشف عن الدور الذي تلعبه عصرنة الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي.

- تقديم توصيات ومقترحات لعصرنة إدارة الضرائب في الجزائر نخص بالذكر مركز الضرائب لقسنطينة.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية نذكر منها:

• الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي للموضوع والرغبة في التعرف على حيثياته كونه موضوع حديث.

- ارتباط موضوع البحث بتخصصي محاسبة وجباية معمقة.

• الأسباب الموضوعية:

- اعتبار مشروع العصرنة من المواضيع الهامة في جميع المجالات خاصة بعد أزمة كورونا.

- أهمية التي تحتلها الضرائب في الإقتصاد.

- اهتمام المتزايد بالبحوث حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي مست كل القطاعات.

- كشف مدى مساهمة عصرنة الادارة الجبائية في تحسين عملية التحصيل الضريبي.

سادسا: حدود الدراسة

• **الحدود المكانية:** لإسقاط الجانب النظري على أرض الواقع تم اختيار مركز الضرائب لولاية لقسنطينة لإجراء الدراسة.

• **الحدود الزمنية:** تم الإجراء هذه الدراسة خلال شهر مارس 2024 والفترة المعتمدة للدراسة 2018-2023.

• **الحدود الموضوعية:** تم اعتماد متغيرين في هذه الدراسة، وهما عصرنة الإدارة الجبائية كمتغير مستقلا، والتحصيل الضريبي كمتغير تابع.

سابعا: منهجية الدراسة

حتى نتمكن من اجابة عن اشكالية الرئيسية و اختبار صحة الفرضيات المصاغة تم اعتماد على:

• **المنهج الوصفي:** وهذا في الجانب النظري من خلال جمع المادة العلمية والمعلومات المتوفرة من مختلف المصادر والمراجع، كتب، مقالات، أبحاث علمية والقوانين حيث تم التطرق لمختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع و أبعاده.

- منهج دراسة حالة: في الجانب التطبيقي للدراسة لغرض معرفة الدور الذي تلعبه عصرنه الادارة الجبائية في عملية التحصيل الضريبي، من خلال الاستعانة على الإحصائيات مقدمة من مركز الضرائب لقسنطينة للفترة (2018-2023)

ثامنا: الدراسات السابقة :

لقد تعددت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإصلاح الضريبي وعصرنه الإدارة الجبائية، ومن بين أبرز الدراسات السابقة القريبة من بحثنا نذكر ما يلي:

- ◀ بن محمد راجح، واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرنه الجبائية مديرية الضرائب برج بوعريج نموذجا للفترة (2013-2021)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، العدد 02، المجلد 07، السنة 2022 حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرنه الجبائية بالجزائر، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن التحصيل قد سار بوتيرة متباطئة بفعل التأخر في التطبيق الشامل لبرنامج العصرنه من جهة وغير أن نسبة مساهمة الهياكل المستحدثة في عملية التحصيل قاربت 50 % من الإجمالي المحصل رغم قلة عدد الملفات بها وكذا الإمكانيات المادية والبشرية.
- ◀ دراسة حراش إبراهيم عصرنه الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة (2010-2002)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم الإصلاحات الجبائية والتعديلات المنتهجة وكذا دواعي وأهداف الإصلاح الضريبي وتقييم فعالية النظام الضريبي وكذلك تقييم عملية عصرنه إدارة الضرائب الجزائرية خلال الفترة (2010-2002) وتناول أثرها على مؤشرات سير الإدارة الجبائية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ازواج وتداخل في الصلاحيات بين المديرية الولائية والمديرية الجهوية للضرائب، مما من شأنه أن يعقد المهام والتنسيق ما بين المصالح الخارجية والمركزية لإدارة الضرائب على أرض الميدان؛ لم تتحقق أهداف برنامج العصرنه وزيادة فعالية التسيير، نظرا للتأخر الكبير الحاصل في إنجاز البرنامج بسبب المشاكل والمعوقات المختلفة.

- ◀ سيليني جمال الدين، فعالية آليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية دراسة حالة نظام جباية تيك -دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص جباية ومالية المؤسسة، جامعة البلدة 02، 2020/2021 أطروحة دكتوراه، تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق آليات التحصيل الضريبي الحديثة على تحسين الإيرادات العامة الجزائرية واعتمد الباحث في هذه الدراسة فعالية كبيرة في التحصيل الضريبي على مستوى مديرية كبريات

المؤسسات بفضل الاعتماد الكلي على الأليات الحديثة في التحصيل الضريبي، والمتمثلة في استحداث هذا النظام الجبائي الإلكتروني، كما ساهمت أيضا باستقرار الإيرادات في ظل جائحة كورونا، وتقليص نفقات التحصيل الضريبي الزائدة، وتحسين الخدمات وتفاير طوابير الانتظار وتضييع الوقت بالنسبة للمكلفين بدفع الضرائب.

◀ فضيلة خير، الإصلاح الإدارية الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر - مركز الضرائب لروبية نموذجا-، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، العدد 02، المجلد 05، السنة 2022، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التحصيل في الجزائر في ظل الجهود المبذولة للإصلاح الإدارة الجبائية واعتمد الباحث في هذه الدراسة لمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت هذه الدراسة أن السلطات الجبائية وبهدف تحسين مردودية التحصيل الضريبي قامت باستحداث هياكل ضريبية جديدة قائمة على أساس جمع كافة المهام الجبائية في هيكل تنظيمي واحد حسب حجم وأهمية المكلفين بالضريبة، كما ركزت على تبسيط الإجراءات الجبائية لتخفيف الضغط على المكلفين بالضريبة، بالإضافة إلى رقمنة الإدارة الجبائية عن طريق إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتحسين نوعية الخدمات المقدمة لكن تطور الحصيلة الجبائية في الجزائر بقي محتشما ولم يصل إلى النتائج التي كانت منتظرة.

◀ كميلية بوكرة، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 31، 19 المجلد، السنة 2023، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل انعكاس استخدام الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر واعتمد الباحث في هذه الدراسة لمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أهمية الرقمنة في زيادة الإيرادات الجبائية خاصة بعد سنة 2006 بداية تطبيق الترقيم الجبائي للمكلفين كما أن الاعتماد على الرقمنة يسمح بتقليل تكاليف التحصيل وكذا ربح الوقت في تقدير حجم الضرائب الواجبة الدفع؛ وسمحت بزيادة التحصيل الضريبي في الجزائر لتتعدى الموارد العادية الجبائية البترولية بعد سنة 2011.

ما تضيف دراستنا إلى الدراسات السابقة:

تشابهت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في عرض الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة وهي عصنة الإدارة الجبائية وعملية التحصيل الضريبي، والتي تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض متغيرات الدراسة، لكن الاختلاف يكمن في بعض المعطيات، ويرجع ذلك لاختلاف الفترة الزمنية والمكانية التي تمت بها الدراسات المختلفة، وهذا ما يمثل قيمة مضافة لدراستنا الحالية.

تاسعا: صعوبات الدراسة

- قلة المراجع خصوصا الكتب كونه موضوع حديث.
- ضيق الوقت في إنجاز هذه الدراسة وبعد المسافة.
- قلة المعلومات نظرا لحدائثة مركز الضرائب والسرية المهنية.



عاشرا: هيكل الدراسة

للاوصول إلى دراسة علمية تحيط بجوانب الإشكالية المطروحة فقد قسمت الدراسة إلى فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي.

- **الفصل الأول:** تحت عنوان الإطار النظري لعصرنة الإدارة الجبائية وعملية التحصيل الضريبي، حيث قسم إلى مبحثين، في المبحث الأول تطرقنا إلى الأسس النظرية لعصرنة الإدارة الجبائية أما المبحث الثاني تم التعرف على الأدبيات النظرية للتحصيل الضريبي.
- **الفصل الثاني:** والمتعلق بدراسة الميدانية لمركز الضرائب لقسنطينة مكان الدراسة وهيكلها في المبحث الأول أما المبحث الثاني تضمن دراسة حالة تطبيقية حول واقع عصرنة مركز الضرائب لقسنطينة وأثره على عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة 2018-2023.

الفصل الأول: الأسس النظرية لعصرنة
الإدارة الجبائية وعملية التحصيل
الضريبي

تمهيد الفصل الأول:

في ظل التحولات الكبيرة التي شهدتها العالم اليوم، خاصة في مجال التكنولوجيا وتطور الأنظمة الإدارية خاصة في القطاع الجبائي، يتزايد الاهتمام بالعصرنة وتطوير الإدارة الجبائية كأداة حيوية لتحقيق أهداف التحصيل الضريبي. تأتي عصرنة الإدارة الجبائية في إطار جهود الحكومة الجزائرية لتعزيز الشفافية وتحسين أداء القطاع الضريبي الذي بدوره يساهم في زيادة وتحسين الحصيلة الجبائية عبر محاربة الغش والتهرب الضريبي وتقليل التكاليف المتعلقة بالتحصيل الضريبي.

أصبحت عصرنة الإدارة الجبائية ضرورة حيوية لضمان فعالية النظم الجبائية وقد كان جوهر هذه الإصلاحات إصلاح الجباية في حد ذاتها من خلال التشريعات والإجراءات المتبعة وإعادة تحديث إداراتها وهيكلها كما تم إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال للإدارة الجبائية ورقمنتها.

وعليه نعالج في هذا الفصل الأسس النظرية لعصرنة الإدارة الجبائية التحصيل الضريبي، وذلك بتقسيمه إلى مبحثين كالتالي :

المبحث الأول: الأسس النظرية لعصرنة الإدارة الجبائية.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للتحصيل الضريبي.

المبحث الأول: الأسس النظرية لعصرنة الإدارة الجبائية

سنستعرض في هذا المبحث الأسس النظرية لعصرنة الإدارة الجبائية ونخص بالذكر الجزائر، حيث نعالج في المطلب الأول مفهوم عصرنة الإدارة الجبائية أما المطلب الثاني تضمن دوافع عصرنة الإدارة الجبائية حيث تطرقنا إلى أهم دوافع إعادة تنظيم الإدارة الجبائية، أما المطلب الثالث فسنستعرض فيه خطوات ومضمون عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر، وفي أخير نذكر أهم التحديات التي تواجهها الإدارة الجبائية في إطار مشروع العصرنة.

المطلب الأول: ماهية عصرنة الإدارة الجبائية

قبل التطرق لمفهوم عصرنة الإدارة الجبائية، لا بد من تعريف الإدارة الجبائية والتي تمثل جهاز المكلف بتطبيق التشريع الجبائي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى، بالإضافة إلى اقتراح التعديلات والتشريعات الجبائية قصد تحسين كفاءة النظام الجبائي. حيث تعتبر الإدارة الجبائية فرع من فروع الإدارة المالية لذا؛ فإنها تؤدي نفس الوظائف الإدارية الرئيسية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة. (مبروكة حجار، 2016، صفحة 52)

من خلال ما سبق نستنتج أن الإدارة الجبائية هي جهاز إداري مؤلف من عناصر مؤهلة لديها الكفاءات الفنية القادرة على القيام بالمهام الملقاة عليه بدءاً من تحديد المكلفين بالضريبة وتحديد الوعاء الضريبي لكل ضريبة، ومعرفة المعدل الضريبي لكل شريحة من شرائحها وتصنيفها وحسابها وجبايتها، مروراً بكل عمليات الفحص والرقابة المتعلقة بهذا الشأن، وكذا التصدي لكل الخلافات الضريبية التي تثور مع المكلف .

أولاً: تعريف عصرنة الإدارة الجبائية

لقد استعملت مصطلحات كثيرة للإشارة إلى تحسين عمل الإدارة العمومية مثل: التطوير، التنمية، التحديث، التغيير، التخطيط، الإصلاح والعصرنة، إلّا أن هذه الأخيرة تعتبر أكثر المصطلحات استعمالاً لكونها ذات مدلول عام وشامل (إيمان لطرش، 2015، الصفحات 46-47). ومرادف مصطلح العصرنة بالإنجليزية هو modernity وبالفرنسية modernisation وعند البحث والتدقيق في معنى المصطلح باللغة العربية نجده يتمحور حول تجديد وتحديث ما هو قديم وإعادة تنظيمه بشكل يلبي احتياجات الوقت الحاضر وهو يستعمل في مجالات عدة، وعصرنة الإدارة بمعناها العام هي عملية التجديد والتغيير التي تحدث على مستوى الإدارة من أجل القيام بإصلاحات وتعديلات على النمط والوضع السائد الذي كان يتميز بالتقليدي، لمواكبة التغيرات الحديثة وما يتصل بالعالم الخارجي. وعصرنة الإدارة الجبائية تقتضي تكيف طريقة عملها مع الرهانات الاقتصادية الاجتماعية، والمالية والقانونية المستجدة، من أجل تحقيق أهداف السلطة العامة في توسيع الإيرادات الجبائية من خلال تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة وتعزيز الضمانات المقدمة لهم والحفاظ على حقوقهم في حالة النزاع بما يضمن تحقيق الشفافية في التسيير. (فاروق سحنون، 2021)

كما تعددت تعاريف حول عملية العصرنة الإدارة الجبائية ونذكر من أبرزها:

التعريف الأول: عصرنة الإدارة الجبائية هي عملية التكيف مع التحولات من خلال تبني وسائل وأساليب تسيير حديثة. ونمط ثقافة تنظيمية جديد قائم على إدخال التكنولوجيا وتحويل المعرفة إلى خدمات، لمواكبة التطور الحاصل في البيئتين الداخلية والخارجية. (بن محمد رابح، 2022)

التعريف الثاني: عصرنة الإدارة الجبائية هي إحداث تغييرات على مستوى الإدارة الجبائية في أحد الجوانب التالية: الهيكل التنظيمي، استعمال تكنولوجيات الإعلام، التأثير على العامل البشري، تحسين الخدمة الجبائية المقدمة للمكلفين، وهذا لتحقيق هدفين أساسيين هما بلوغ إدارة ضريبية ذات كفاءة والرفع من مستوى الامتثال الضريبي للمكلفين لضريبة. (مصطفى إيدر، 2022، صفحة 16)

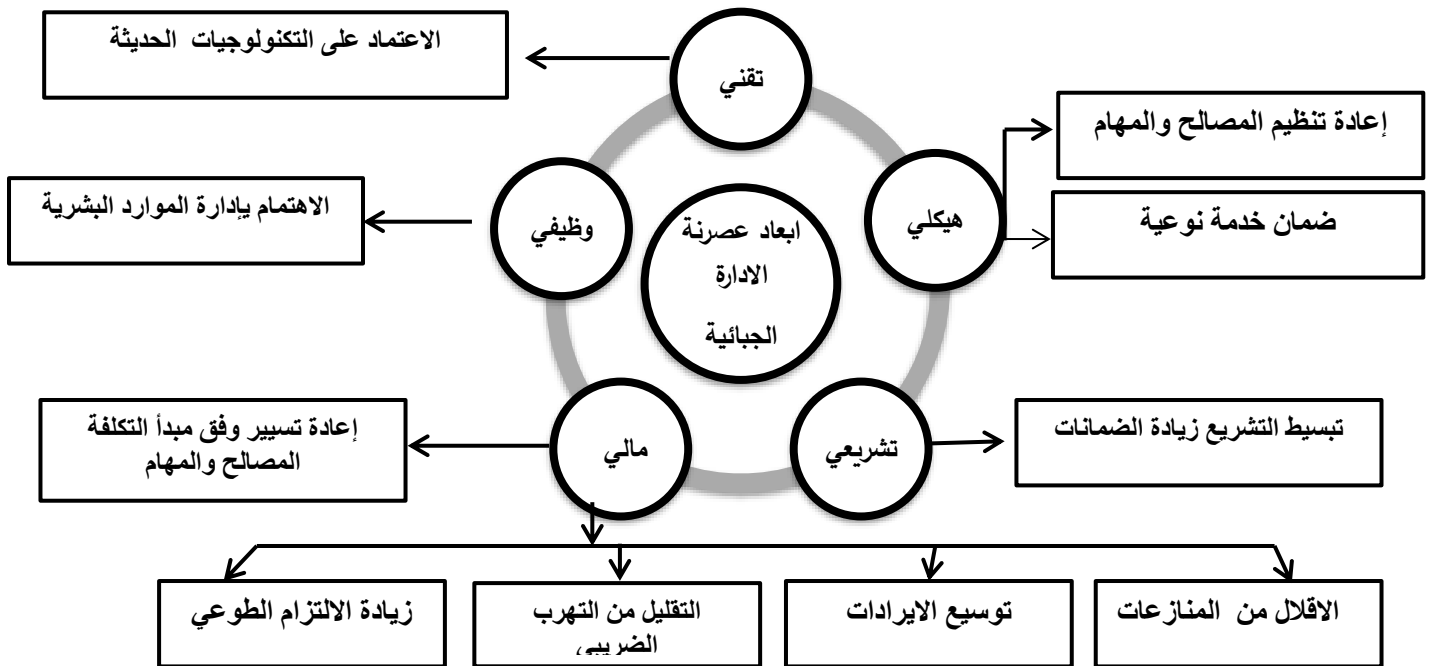
التعريف الثالث: عصرنة الإدارة الجبائية هي تغيير تنظيم هيكلها الإدارية وكيفية تسييرها، وهذا بانتهاج أسلوب جديد يعتمد بالدرجة الأولى على تجميع الوظائف الجبائية في مصلحة واحدة، وبالدرجة الثانية على تصنيف الخاضعين حسب درجة أهميتهم، وكذا استخدام الوسائل والطرق الحديثة الملائمة في التسيير عن طريق تسهيل الإجراءات الجبائية للمكلفين بهدف الرفع من مستوى الاستجابة الطوعية لديهم. (طلحة مختار، 2019)

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن عصرنة الإدارة الجبائية هي عملية تحديث وتطوير لنظام الإدارة الجبائية، وذلك من خلال تبني أساليب وتقنيات حديثة، لتحسين كفاءتها وفعاليتها وتعزيز الشفافية، وكذا تبسيط الإجراءات الجبائية. والهدف من عصرنة الإدارة الجبائية هو تعزيز جودة الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة.

ثانياً: أبعاد عصرنة الإدارة الجبائية:

يمكن تلخيص أبعاد عصرنة الإدارة الجبائية والأهداف المرجوة منها في الشكل التالي:

الشكل 1: أبعاد عصرنة الإدارة الجبائية



المصدر: (فاروق سحنون، 2021).

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن عصرنة الإدارة الجبائية تقوم على خمسة أبعاد وهي كالتالي:

البعد الهيكلي: والذي تضمن إعادة تنظيم مصالح الجبائية داخلية وخارجية.

البعد التشريعي: يعمل على تبسيط التشريعات الجبائية وتخليصها من التعقيد.

البعد المالي: أي إعادة تسيير المصالح وفق مبدأ أقل التكلفة.

البعد التقني: والذي يقوم على إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ورقمنة مصالحها.

البعد وظيفي: أي رسكلة الموظفين والاهتمام بالعنصر البشري.

ثالثاً: أهداف المرجوة من عصرنة الإدارة الجبائية

تهدف المديرية العامة للضرائب من وراء عصرنة الإدارة الجبائية إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان الإدارة الجبائية؛
- رقمنة كافة العمليات الجبائية بدءاً من تعامل مع المكلف وإنشاء الوعاء الضريبي إلى غاية عملية التحصيل والرقابة والمنازعات، ويتم ذلك من خلال التنفيذ الآلي لهذه العمليات؛
- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة؛
- تقديم بيانات موجزة وموثوقة، من أجل إجراء الدراسات والتحليل واتخاذ القرارات التطلعية.
- مكافحة كل أنواع الغش والتهرب الضريبي؛
- تسهيل عملية الولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة؛
- إدراج إجراءات التصريح والدفع عن بعد؛ (محمد الهادي ضيف الله، 2018)
- زيادة الشفافية، وانخفاض تكلفة التحصيل الضريبي وبالتالي زيادة الإيرادات الجبائية مما يساهم في تعزيز كفاءة النظام الضريبي؛ (نشيدة معزوز، 2022)
- تقليل تكلفة الأوراق المستعملة إدارياً نتيجة لاعتماد نظام الإدارة الإلكترونية والسرعة في إنجاز العمل؛
- تقليل عدد موظفي الإدارة الضريبة ومن ثم نفقات الأجور؛
- زيادة رضا المكلفين؛
- تقليل الجهد والوقت والتكلفة على المكلف؛
- زيادة الاستجابة الطوعية لدفع الضريبة؛
- تسهيل عملية التدقيق والمراجعة الجبائية مع تقليل الأخطاء مما يعزز من ثقة المكلفين الإدارة الجبائية. (حراش براهيم، 2010)

المطلب الثاني: دواعي عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر

على غرار كل سياسة إصلاحية وتغييرية فإن عصرنة الإدارة الجبائية جاءت بسبب مجموعة من الدواعي والتي تتمثل في نقائص واختلالات في جهاز الإدارة الجبائية التي أثرت سلبا على المكلفين بالضريبة والتحصيل الضريبي بصفة عامة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

أولا: الدواعي الإدارية

هناك مجموعة من العوامل المرتبطة بإدارة الضرائب في حد ذاتها، وهي عوامل يمكن تصنيفها بأنها مرتبطة أساسا بالهيكل الإداري والبشري لإدارة الضرائب، ويمكن تفصيلها كالآتي:

1. **نقص الكفاءة والإمكانيات البشرية:** تعد الإدارة الجبائية من بين أضعف المصالح استقطابا للكفاءات، وحاملي الشهادات الجامعية، مما أثر سلبا علي أدائها، وهذا ما تحاول وزارة المالية تداركه في إطار برنامج عصرنه الإدارة الجبائية. (محمد قاسمي، 2019، صفحة 188)
2. **تدهور وضعية الهياكل ونقص الوسائل الإدارية:** تعاني الإدارة الجبائية من تدهور حالة مقراتها، وهياكلها حيث إن النصف، كما أن بعضها لا تعود ملكيته لإدارة الضرائب بل هي مستأجرة لدى الخواص، أو مصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري، أو هيئات وإدارات أخرى.
3. **الفساد الإداري:** إن انخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لدى موظفي الإدارات العمومية، والإدارة الجبائية منهم ينطوي على مخاطر تفوق في أثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتكوينهم، فافتقار النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين، وعدم ترفعهم عن الشبهات تجعل الفساد الإداري عملية سهلة. (بوزيان فيصل، 2021)
4. **ارتفاع عدد المكلفين بالضريبة:** من بين أحد أهم أسباب عصرنة الإدارة الجبائية هو ارتفاع عدد المكلفين بالضريبة لدرجة أصبح أداء مهام الإدارة الجبائية باستخدام الوثائق الورقية ويدوية شبه مستحيل، ونظرا لكم الهائل من المعلومات التي يجب مراقبتها، ومراقبة تصريحات المكلفين بالضريبة يحتاج إلى عدد كبير من الموظفين بالإضافة إلى هياكل قاعدية أكثر وهو الأمر الذي سيرفع من تكلفة التحصيل الضريبي وسيخفض من فعالية الإدارة الجبائية.
5. **توتر العلاقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية:** مما يزيد من حدة توتر العلاقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية هو اعتبار هذه الأخيرة المكلفين بالضريبة مخالفين محتملين وتعاملهم على أساس أنهم يمارسون التهرب الضريبي من جهة، ومن جهة أخرى اعتبار المكلفين بالضريبة الإدارة الجبائية بمثابة عائق يكبح تطور نشاطهم الاقتصادي بسبب تعقيد الإجراءات الجبائية والنظام الضريبي مما يوقعهم في أخطاء إجرائية يترتب عنها غرامات وعقوبات جد مرتفعة. (مصطفى إيدير، 2022، الصفحات 25-26)

6. **تضخم عدد الهياكل الإدارية:** تعاني إدارة الضرائب في الجزائر من تضخم عدد الهياكل الإدارية وتمائل مهامها، وهذا ما يتناقض مع الهدف المنشود والمتمثل في التوصل إلى إدارة بأقل تكلفة. (حراش براهيم، 2012، صفحة 164)

7. **اختلال الهيكل الضريبي:** يعود اختلال الهيكل الضريبي إلى سيادة الضرائب على الإنتاج والضرائب على الاستهلاك والضرائب التي تمس التجارة الخارجية في الدول النامية، حيث تتجاوز نسبتها حصة الأسد من إجمالي الإيرادات الضريبية مقارنة بالدول المتقدمة أين تعتمد الهيكل الضريبي فيها بشكل كبير على الضرائب على الدخل والضرائب على الثروة. (منال هاني، 18-17 أبريل 2018)

ثانيا: الدواعي الاقتصادية

تعد الضريبة أداة اقتصادية هامة، فإن الكثير من الأسباب الاقتصادية تشكل دافعا من دوافع عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1. **ضعف التحصيل الضريبي:** حيث التحصيل الضريبي يتأثر بشقين أساسيين، أولهما حجم الوعاء الضريبي والثاني الإدارة الجبائية المكلفة بعملية التحصيل، وتقصير الإدارة الجبائية في هذه المهمة سواء بسبب ضعف الرقابة الجبائية التي ينتظر منها محاربة الغش والتهرب الضريبي، أو سوء استغلال الموارد البشرية الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف التحصيل كل هذا كان دافعا للدولة من أجل إعادة النظر في تنظيم الإدارة الجبائية وطرق تسييرها ومهام المنوطة لها (مصطفى إيدر، 2022، الصفحات 24-25)

2. **انتشار ظاهرتي الاقتصاد الخفي والغش الجبائي:** هناك علاقة وثيقة بين الغش الجبائي، والاقتصاد الخفي باعتبار أن هذا الأخير يضم مجموع المداخل المكتسبة والغير مبلغة إلي الجهاز الجبائي، ويعرف الاقتصاد الخفي على أنه عبارة عن "عمليات الإنتاج وتبادل الخيرات والخدمات التي لا تخضع كليا أو جزئيا للقوانين التجارية، الجبائية والاجتماعية والتي لا تظهر كليا أو جزئيا ضمن الإحصائيات والمحاسبة. وبالتالي نستطيع أن نقول أنه كلما زاد حجم الاقتصاد الخفي زاد حجم الغش الجبائي، مما يؤدي إلى تراجع الحصيلة الجبائية للدولة.

ثالثا: دواعي أخرى

توجد مجموعة من الأسباب ودواعي الأخرى عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر، وقد لا تقل أهمية عن الأسباب المذكورة آنفا، من بينها:

1. **المنافسة الجبائية:** تسعى الدول إلى تشجيع رؤوس الأموال لاستثمارها في مجالات تنمية الاقتصادية، مما يزيد من فرص المنافسة الجبائية، بين الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، وتقوم هذه المنافسة

على تسابق الدول نحو تقديم المزايا والحوافز السخية لتشجيع الاستثمار. (محمد قاسمي، 2019، صفحة 204)

2. **الاقتصاد الرقمي:** أدت التطورات المعلوماتية إلى ظهور نوع جديد من الاقتصاد، وهو ما يصطلح عليه الاقتصاد الرقمي إلى جوار الاقتصاد العيني والخدمات، هذا الاقتصاد أدى بدوره باقتصاديات بعض الدول، خصوصاً النامية منها أثناء المعاملات الرقمية، إلى ظهور حواجز ومشاكل ذات تأثير سلبي، خاصة في مجال الضرائب ومن بين المشاكل التي تواجهها:

- صعوبة مراقبة هذا القطاع الغير مادي أو الغير ملموس مثل (البرامج، المجالات الإلكترونية... الخ) نظراً لغياب الوثائق والإثباتات كالفواتير ووصول التوريد.
- تضع التجارة الإلكترونية الإدارة الجبائية أمام تحد كبير، يتمثل في صعوبة تحديد المعاملات التجارية، والأعوان التجارية القائمة بهذه المعاملات.
- عدم توافق التجارة الإلكترونية مع مبادئ الجباية التقليدية، وهذا راجع إلى اختلاف أماكن المتعاملين، ومشكلة هل يتم فرض الضريبة على الدخل في البلد المصدر أو في بلد إقامة المستفيد من الدخل.
- تتميز المعاملات التجارية عبر الإنترنت بتبادل المعلومات والسلع بين الزبون والمورد بشكل مباشر، الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء دور بعض الوسطاء التجاريين المعتمدين من طرف الدولة ومنه عدم القدرة على تحصيل الضرائب. (محمد قاسمي، 2019، الصفحات 206-207)
- 3. **ضعف في الإطار القانوني:** تتمحور هذه الأسباب في قصور التشريع الجبائي وضعف بنيته، بالإضافة إلى وجود بعض الثغرات، مما يثير المشاكل للإدارة الجبائية وبالتالي وجب تحديث وسد هذه الثغرات القانونية، بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية الحديثة.
- 4. **عدم استقرار التشريع الجبائي:** تؤدي كثرة التعديلات التي تطرأ علي القوانين إلى عدم استيعاب المكلفين هذه التغييرات والقواعد المعمول بها، فالتغييرات الدائمة في مجال التقني الضريبي تجعل النظام الجبائي في غموض دائم. (محمد قاسمي، 2019، الصفحات 208-209)
- 5. **تعقد التشريعات الجبائي:** تؤدي الصياغة المعقدة للنصوص التشريعية إلى عدم وضوحه، ومن أمثلة هذا التعقيد ما تحويه قوانين الضرائب من إعفاءات وتخفيضات وإضافات في سعر الضريبة، كل هذه التعقيدات تخلق مشاكل للإدارة الجبائية، وتزيد من احتمال التهرب الضريبي. (عبد المنعم فوزي، 1976، صفحة 224)

المطلب الثالث: خطوات ومضمون عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر

عصرنة الإدارة الجبائية كانت جزءًا من مضمون الإصلاحات الجبائية التي اعتمدها الجزائر منذ سنة 1992، وذلك تماثيا مع الإصلاحات المالية العامة وكذا التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العديد من الدول، مما أجبرها إلى الإصلاح الإدارة الجبائية لمواكبة هذا التطور المستمر على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، حيث تتطلب هذه العملية المرور أولا بعدة خطوات.

أولا: خطوات الإصلاح وعصرنة الإدارة الجبائية

مرت عصرنة الإدارة الجبائية على أربع مراحل وهي:

1. تشخيص الوضع القائم:

ان نجاح عملية الإصلاح مرهونة بوجود كفاءات علمية وتقنية، وذلك بهدف تشخيص وتحليل دقيق للوضع الحالي وتقييمه، من أجل الوقوف على مختلف السلبيات والاختلالات التي تحتويها الإدارة الجبائية القائمة هذا من ناحية، ودراسة وتحليل للبيئة الداخلية والخارجية من ناحية أخرى، كما تتطلب عملية التحليل استخدام الأساليب الكمية والابتعاد قدر المكان عن الأساليب الكيفية استخدام ألفاظ وعبارات غير محددة.

2. اعداد برامج الإصلاح والعصرنة:

بعد الانتهاء من مرحلة التشخيص والوقوف على نقاط القوة والضعف، يتم تصميم برامج الإصلاح والتطوير بأسلوب علمي، وذلك إحداث التعديلات والتغييرات المناسبة هذا من جهة، وتحديد الإمكانيات والوسائل (بشرية- مالية- مادية- تكنولوجية) التي تسمح بتنفيذ عملية الإصلاح من جهة أخرى، على أن تكون هذه البرامج تستهدف تجسيد المردودية الجبائية، بالإضافة إلى تنظيم وتحفيز النشاط الاقتصادي.

3. تقديم خطة الإصلاح والعصرنة

تقدم خطة الإصلاح والعصرنة في شكل تقرير مفصل للسلطات العمومية، والتي تقوم بمراجعتها من طرف مستشارين ودراساتها قبل الموافقة عليها، والتي يمكن أن تطلب من اللجنة المكلفة بالإصلاح توضيحات وتبريرات حول نقطة أو مجموعة نقاط تراها ضرورية.

4. اعتماد وإقرار خطة الإصلاح والعصرنة:

عندما توافق السلطات العمومية على خطة الإصلاح تصادق عليها وتعتمدها، وبالتالي يشرع في عملية التنفيذ وفق ما تم التخطيط له. (هنى خروبي، 2022، الصفحات 30-31)

ثانيا: مضمون عصرنة الإدارة الجبائية

عرفت الإدارة الجبائية في الجزائر العديد من الإصلاحات لتنظيم قواعد العمل فيها باعتبارها الجهاز التنفيذي للسياسة الضريبية وهمزة الوصل بين النظام الضريبي والمكلفين بالضريبة، ويعتبر تبني "مشروع العصرنة" أهم محطة إصلاحية للإدارة الجبائية والتي لم تمس فقط النصوص القانونية، بل ركزت على استحداث هياكل جديدة، وكذا إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مصالحها، ورقمنة جميع اجرائتها الجبائية والتي سنفصلها كالتالي:

1. العصرنة في المجال المعلوماتي:

يعتبر إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث، ونجاح الإصلاحات مرهون بوضع نظام معلوماتي جديد يمثل عنصرا هاما من برنامج العصرنة. حيث سيسمح النظام المعلوماتي الجديد عبر تحويل مواد المعلومات المادية إلى ملفات حاسوبية بتقريب المواطن من الإدارة وتسهيل الانتقال إلى إدارة عصرية قادرة على الاستجابة السريعة لاحتياجات المستعملين، والتحكم أكثر في فئة المكلفين بالضريبة، وبالتالي التخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي. وفي هذا السياق قامت المديرية العامة للضرائب باتخاذ التدابير اللازمة لتحديث النظام المعلوماتي وهذا عن طريق وضع نظام تسيير الجبائية (SGF)، صمم هذا البرنامج في إطار MARA وتم وضعه حيز التشغيل في مراكز الضرائب (قدوري نورة، 2020)، ولتنفيذ نظام معلوماتي ناجح كأحد أولويات الأساسية بالاعتماد على تكنولوجيات مبتكرة والارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية خدماتها، تم توجيه استراتيجياتها في هذا المجال بأهداف واضحة تتمحور حول رقمنة جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل والرقابة والمنازعات.

1.1. التعريف بالمشروع:

حيث تم كمرحلة أولى توظيف والاستعانة بمكتب استشارة أجنبي (شارفي ناصر، 2022)، قصد مساعدة المديرية العامة للضرائب في إطلاق هذا المشروع، من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية المرتبطة، من جهة، بالمهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب، من جهة، إعداد مشروع العقد. بناء على هذا المسعى، نجم عن المساعي الإدارية والتقنية التي قامت بها المديرية العامة للضرائب في الأخير، توظيف متعامل إسباني (أندراسيستماس) Indra systèmes قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي. يتشكل هذا المشروع من 23 حصة، تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان وعليه فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يركز على حل معلوماتي من نوع (SAP-ERP) (بارش عيسى، 2021) حيث تم تنظيم المشروع في سبع ورشات هي: (ورشة الاندماج، ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات، ورشة الواجهات، ورشة الهندسة والهندسة التقنية، ورشة الإيرادات /توزيع، ورشة التكوين، خلية التخطيط)

1.2. أهداف مشروع تشغيل المنظومة المعلوماتية الجبائية:

يرمي المخطط التنظيمي لمصالح المديرية العامة للضرائب إلى:

- تحكّم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء.
- تقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية.

(بلبقرة عبلة، 2019)

- تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني.
 - المساهمة في تخفيض الحصاص التي تمثل مستحقات ضريبية لإدارة الجبائية لدى المكلف بالضريبة والتي يصعب تحصيله وبالتالي زيادة معدلات التحصيل الضريبي.
 - التخفيض في مدة دراسة الشكاوى والطعون المقدمة من طرف المكلف بالضريبة كون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة الجبائية يسمح بالولوج وبسرعة إلى كافة المعلومات الخاصة بإخضاع الضريبي موضوع النزاع.
 - التكفل السريع بانشغالات المجتمع الضريبي سواء تعلق الأمر منها بالانشغالات الجبائية أو الانشغالات الخاصة بحسن الاستقبال وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية.
 - المعالجة السريعة والفعالة للكّم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة وفي ان واحد .
 - سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يثب ارتكابهم للغش والتهرب الضريبي والذي يخلون بالتزاماتهم الجبائية.
 - التيسير الفعال والعقلاني للموارد المتاحة للإدارة الجبائية خلال ممارسة مهامها المتعلقة بالتدقيق والتحقيقات التي تتم على مستوى مصالحها. (وشان احمد، 2017)
- ولا يمكن تجسيد هذه الأهداف إلا من خلال توفر الشروط المبينة أدناه:
- تكوين الأعوان الجبائين في كيفية استعمال الإعلام الآلي والحبكات المعلوماتية القاعدية (Excel, Word ,Office)؛
 - تجهيز كل المصالح بعتاد الإعلام الآلي المناسب؛
 - إدخال الإنترنت في المصالح الجبائية. (بلقرة عبلة، 2019)

2.العصرنة في مجال الرقمنة:

رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر انطلقا من فكرة تجسيد الإدارة الإلكترونية كسبيل لإصلاح الإداري وتحسين الخدمات العمومية والتكفل الجيد بمتطلبات وحاجيات المواطن، سعت السلطات العمومية للبلاد إلى رفع التحدي إحداث جملة من التغييرات، وهذا بإدخال بعض الخدمات الإلكترونية الجديدة والتي مست بعض القطاعات العمومية، ومن بينها قطاع الضرائب الذي شهد عهدا جديدا لم يسبق له مثيل في مجال العصرنة، وهذا لاعتباره أحد مقومات النظام الاقتصادي، وتتمثل الخدمات الإلكترونية الجديدة في الإدارة الجبائية في:

2.1.إنشاء موقع إلكتروني لإدارة الجبائية: ساهم تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وربط الإدارة الجبائية بتقنية الإعلام آلي والإنترنت بإحداث موقع الإلكتروني للإدارة الضرائب، حيث يسمح هذا الموقع بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية، قوانين المالية، الدلائل التطبيقية للمكلفين بالضريبة، نصوص ومناشير جبائية وتعليمات مختلفة، حيث تهدف الإدارة الجبائية من خلال هذا الموقع الإلكتروني إلى

نشر المعلومة الجبائية والتكفل بانشغالات وتطلعات المكلفين بالضريبة من خلال إحداث فضاء تشاوري عبر الإنترنت.

2.2. رقم التعريف الجبائي إلكتروني NIF: أصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على رقم التعريف الجبائي إلكتروني عن طريق الدخول إلى الموقع الإلكتروني الذي أعدته المديرية العامة للضرائب لهذا الغرض فيكفي إدخال البيانات الخاصة للمكلف بالضريبة على الموقع الإلكتروني وإتباع الخطوات، كما يوفر هذا الموقع على مزايا عديدة كإمكانية التأكد من صحة رقم التعريف الجبائي.

2.3. نافذة التوثيق الجبائي: في إطار جهود إصلاح وعصرنة الإدارة الجبائية، تم مؤخرا إحداث موقع أو نافذة عبر الإنترنت للتوثيق الجبائي الخاصة برقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة حيث يسمح هذا الموقع بالتأكد من صحة رقم التعريف المقدم من طرف المكلف للهيئات والمؤسسات وكافة المتعاملين وهو ما يساعد إضفاء الشفافية والمصادقية في التعليمات.

2.4. اعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني: في إطار التحول التدريجي من الإدارة التقليدية أو الورقية إلى الإدارة الإلكترونية، فبعدما اقتصر المشرع في السابق على أن عملية الرقابة والفحص تكون في الدفاتر الورقية، نص المشرع الجزائري على قبول إمكانية فحص المحاسبة المسوكة وفق نظام الإعلام الآلي حيث يعكس هذا الإجراء الإستراتيجية الجديدة وهي تكييف آليات الرقابة الجبائية مع متطلبات الإدارة الإلكترونية.

2.5. تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد: في إطار رقمنة الخدمة العمومية تسعى الإدارة الجبائية إلى تبسيط وتخفيف الإجراءات الجبائية وتقريب الإدارة من المواطن، في هذا الإطار تم وضع نظام لتحميل التصريحات والوثائق الجبائية عبر الإنترنت من خلال الولوج إلى الموقع الإلكتروني للإدارة الجبائية، فأصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على جميع الوثائق والتصريحات الجبائية من خلال الموقع الإلكتروني المخصص لهذا الغرض.

2.6. إنشاء بوابة للتصريح الإلكتروني (جبائتك): في إطار رقمنة الخدمة العمومية وضعت المديرية العامة للضرائب نظام للتصريح عن بعد فبعدما استخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال كوسيلة لنشر المعلومات الجبائية، انتقلت الإدارة الجبائية في عملها من رحلة نقل المعلومة الجبائية إلى رحلة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في علاقتها مع المكلفين بالضريبة وهذا باستحداث نظام التصريح عن بعد جبائتك.

2.7. طلب التوطين البنكي عن بعد: أصبح بإمكان المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب والمنخرطين في قاعدة النظام المعلوماتي جبائتك أن يحصلوا على طلب التوطين البنكي عبر الإنترنت من خلال بوابة التصريح الإلكتروني حيث تعتبر هذه خدمة جديدة تم إضافتها مؤخرا في البوابة (رمادية عبدالله سفيان، 2020).

2.8. إنشاء بوابة مساهمتك: تختص هذه البوابة بتقديم خدمات التصريح والتسديد عن بعد للمكلفين بالضريبة التابعين للمديريات الولائية للضرائب للمناطق التي لا تتوفر على مراكز للضرائب ولا على مراكز جوارية

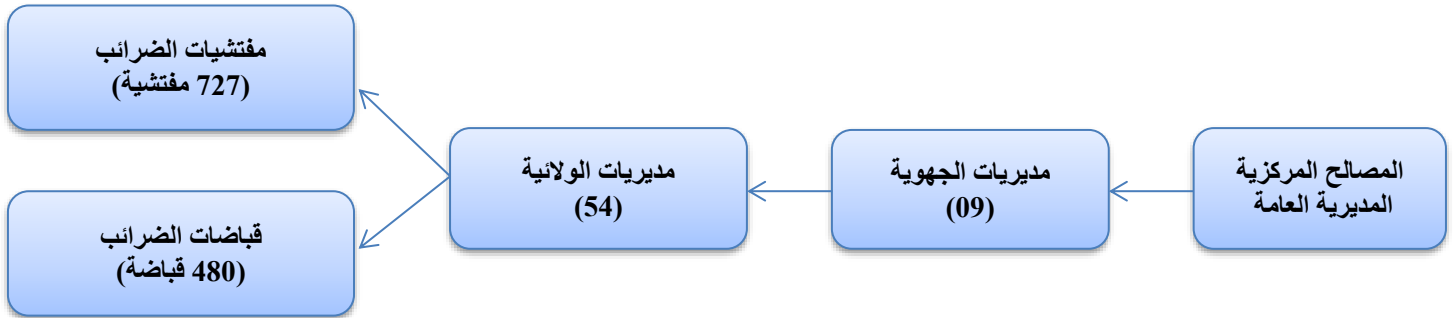
للضرائب، أي تعمل به الإدارات الجبائية التقليدية كحل مؤقت إلى غاية التعامل بنظام جبايتك، حيث يمكن للمكلفين المشتركين في خدمة بوابة مساهمتك، الولوج لفضاء خاص بهم يتميز بالأمان وسهولة الاستخدام للاستفادة من العديد من الخدمات. (فضيلة خير، 2022)

3.العصرنة في المجال الهيكلي

تأثرت الإدارة الجبائية بالوضع الدولي والوطني حيث أصبحت مطالبة بوضع استراتيجية لعصرنة هيكلها قصد السير مع العصر الحالي، فتم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات الشركات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة تتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير والرقابة والبحث في المنازعات (ركي و عماري، 2020)

وقبل التطرق إلى التفصيل في الهياكل الجديدة للإدارة الجبائية وجب معرفة هيكلها قبل الإصلاح والتي تمثلت أساسا في إدارة المركزية ومديريات الجهوية ومديريات الولائية (قباضات ومفتشيات) (قاسمي مريم، 2014، صفحة 29) ويتضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 2: تنظيم للمصالح الخارجية للإدارة الجبائية في الجزائر قبل العصرنة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق

3.1.الهيكل الجديدة للإدارة الجبائية:

قصد مواكبة متطلبات الأوضاع المحلية والدولية وضعت المديرية العامة للضرائب استراتيجية لعصرنة هيكلها من خلال الانتقال من إدارة جبائية ذات طابع أفقي حسب الوظائف (التحصيل، المنازعات، الرقابة...) إلى إدارة جبائية ذات طابع عمودي حسب أصناف المكلفين، حيث تم إنشاء هياكل جديدة تتمثل في:

3.1.1.على مستوى المصالح الخارجية

تم احداث هذه المصالح بموجب المرسوم التنفيذي رقم 60-91 المؤرخ في 23 فبراير 1991 المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية ومصالحها ثم اعيد تنظيمها بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فبراير 2009 المحدد لتنظيم

المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها. ولقد تم تحديد هذه المصالح في المادة 02 من المرسوم التنفيذي 06-327 السابق حيث تتمثل في:

3.1.1.1. مديرية كبريات المؤسسات DGE

في إطار قانون المالية لسنة 2002 وبموجب المادة 32 منه تأسس هيكل خاص يدعى: "مديرية كبريات المؤسسات"؛ والتي تعتبر أهم المديريات التي تتكون منها المصالح الخارجية لإدارة الضرائب وهي تجسيد للانتقال من التنظيم الإقليمي إلى التنظيم النوعي أي تسيير الضريبة حسب فئة الزبون. وبدأت هذه المديرية تمارس وظيفتها بصفة فعلية بتاريخ 02 جانفي 2006 وتقوم هذه المديرية أساسا بتسيير الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري والخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري والشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة دائمة في الجزائر تتكون مديرية كبريات المؤسسات من خمس مديريات فرعية وقباضة؛ ومصلحة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة ومصلحة الإعلام الآلي حيث تتواجد هذه المديريات الفرعية على مستوى الولايات التالية: الجزائر، البلدية، تيارة بومرداس، تيزي وزو، ورقلة. وتتمثل هذه المديريات فيما يلي: المديرية الفرعية لجباية المحروقات، المديرية الفرعية للتسيير، المديرية الفرعية للرقابة والبطاقيات، المديرية الفرعية للمنازعات، المديرية الفرعية للوسائل. (بلعوجة حسينة، 2016-2017، صفحة 129)

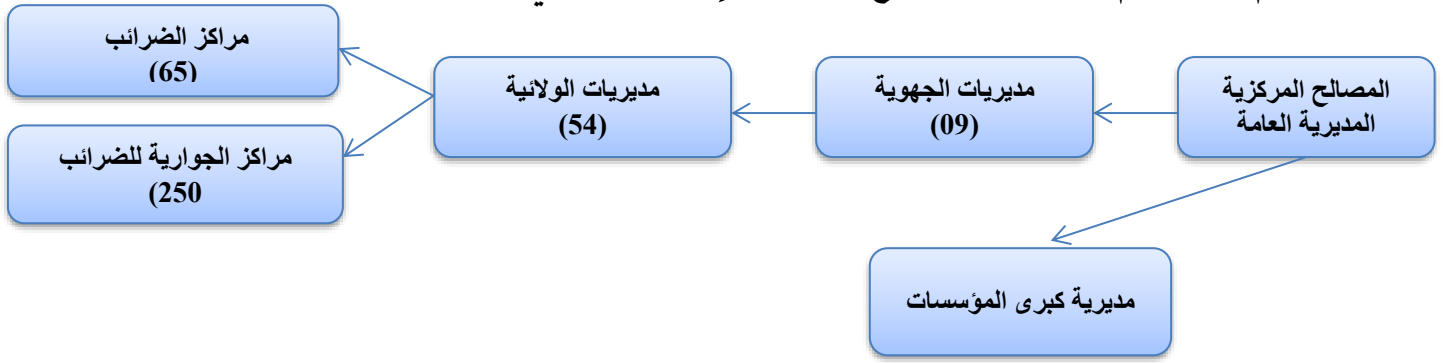
3.1.1.2. مراكز الضرائب CDI

يعتبر مراكز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب. تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم الخاضعين للنظام الحقيقي ويطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الاستماع، الاستجابة، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة. وشكل افتتاح مركز الضرائب النموذجي لروبية في 2009، أول مرحلة رئيسية يتم تخطيطها في إطار هذا المشروع الطموح. (سعيد بن شهرة، 2020) وتصنف مراكز الضرائب وفقا لمعيار عدد الملفات التي يسيرها كل مركز إلى ثلاثة أصناف: الصنف الأول يسير أكثر من 8000 ملف جبائي، الصنف الثاني يسير ما بين 4000 ملف و8000 ملف جبائي الصنف الثالث يسير أقل من ملف 4000 ملف. (لواج عبد الرحيم، 2021)

3.1.1.3. المركز الجوّاري للضرائب CPI

يمثل استحداث مراكز الجوّارية للضرائب المرحلة النهائية من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006، يهدف إنشاء المركز الجوّاري للضرائب الذي يحل محل المفتشيات والقباضات إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات. يخصص حصريا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة. (كماش حسين، 2022)

الشكل رقم 3: التنظيم المستحدث للمصالح الخارجية للإدارة الجبائية في الجزائر بعد العصرنة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق

حيث قدر عدد المراكز الجوارية المنجزة نهاية 2020 ب121 مركزا من أصل 250 المقرر إنجازها. أي بمعدل إنجاز قدر ب48,4% بقي منها 129 مركزا (35 منها قيد الإنجاز)؛ وذلك حسب إحصائيات المديرية العامة للضرائب. ما يلاحظ في هذه النقطة أن هناك تأخر كبير في إنجاز الهياكل الضريبية بالنظر إلى الفترة الزمنية الطويلة المقدرة بحوالي 15 سنة منذ انطلاق برنامج العصرنة؛ والميزانيات الضخمة المخصصة لهذا الغرض، وهذا يدل على ضعف التخطيط والرقابة على الإنجاز. (وداد بوقلغ، مصباح حراق، 2021)

3.1.2. على مستوى المصالح المركزية

أما على المستوى المركزي فقد تم استحداث مديريتين والمتمثلة في:

3.1.2.1. مديرية الإعلام والوثائق الجبائية :

بسبب الصعوبات البارزة والمتزايدة التي تواجهها الإدارة الجبائية في جمع ومعالجة المعلومات الجبائية بشكل سريع وفعال، وضمان تحديد دقيق وصحيح لمداخل المكلفين بغرض إخضاعها للضريبة، فقد تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية بوزارة المالية، تم استحداث على مستوى المصالح المركزية مديرية الإعلام والوثائق الجبائية (فارس بن يدير، 2022)، والتي تتكون من ثلاث (03) مديريات فرعية وهي المديرية الفرعية للبحث عن المعلومة وتجميع، المديرية الفرعية لمعالجة المعلومة وتحليلها، المديرية الفرعية لإدارة الدائرة الإعلامية وتنظيمها. وتتوزع هذه المديرية في ثلاثة مراكز جهوية لإعلام آلي والوثائق (CIRD) وهي: المركز الجهوي لإعلام آلي والوثائق بولاية الجزائر، المركز الجهوي لإعلام آلي والوثائق بوهران، المركز الجهوي لإعلام آلي والوثائق بقسنطينة. (مريبي محفوط، 2017، الصفحات 80-81)

وتكلف مديرية بما يأتي مديرية الإعلام والوثائق الجبائية:

- تنسيق مهام جمع المعلومات على المستوى المحلي مع الهياكل الأخرى للمديرية العامة للضرائب، بمقتضى أحكام حق الاطلاع عن طريق الطلب المسبق؛

- ضمان التنسيق بين المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات الجمركية والديوان الوطني للإحصائيات والمركز الوطني للسجل التجاري وصناديق الضمان الاجتماعي؛
- توطيد المعلومات المتعلقة بتكوين ممتلكات ومداخل كل الأشخاص الذين تمّ تقيمهم. وتتكون من ثلاث (03) مديريات فرعية: المديرية الفرعية للبحث عن المعلومات والوثائق، المديرية الفرعية لمعالجة المعلومات وتحليلها، المديرية الفرعية لتنظيم دائرة المعلومات. (لشاح صافية، 2015، صفحة 144)

3.1.2.2. مديرية العلاقات العمومية والاتصال:

يتمثل دورها الأساسي في دراسة واتخاذ التدابير المناسبة من أجل تحسين العلاقات بين الإدارة الجبائية والخاضعين للضريبة والسهر على التطبيق الفعلي لهذه التدابير من طرف المصالح (فارس بن يدير، 2022) بالإضافة إلى:

- السهر على التنظيم وتسيير الجيد للمواعيد؛
- تسهيل الاتصال بالمصالح الجبائية وهذا من خلال إعلام ولصق المعلومات الخاصة بشروط الدخول والاستقبال في المصالح؛
- تمكين المكلفين من الاطلاع على نوعية الخدمة التي يتعين على أعوان الإدارة تقديمها؛
- تهيئة فضاءات الاستقبال وتحسين الاستقبال الهاتفي عن طريق تخصيص أعوان تتكفل باستقبال الاتصالات الهاتفية، والتكفل بالاستقبال الشخصي من قبل أعوان مؤهلين ومتعددي الاختصاص؛
- معالجة أفضل للبريد عن طريق الرد في الآجال المحددة على كل الطلبات بأسلوب واضح ومفهوم؛
- الرد على كل الشكاوي المقدمة في أجل أقصاه 20 يوم أو عن طريق تنظيم لقاءات مع ممثلين من الجمعيات والاتحادات المهنية. (شعواوي سفيان، 2023)

3.2. تأهيل الأعوان الإدارة الجبائية

يعتبر تأهيل المستخدمين عنصرا أساسيا في تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين، وفي هذا الإطار تبنت الإدارة الجبائية في ظل الإصلاحات المنتهجة برنامجا تكوينيا لموظفيها قصد تجديد معارفهم زيادة كفاءتهم وتحسين. بهدف وتكييفها مع مختلف التغيرات طرق تعاملهم مع المكلفين لكسب ثقتهم. حيث تقوم كل سنة بتكوين عدد من الموظفين سواء تكوينا داخليا أو تكوينا خارجيا على مستوى مدارس ومعاهد متخصصة في مجال الجبائية كالمدرسة الوطنية للضرائب بالقليعة. (نوي نجا، 2021)

3.3. نظام مرجعية الخدمة:

بموجب إنشائه طبقا للتعليمية العامة رقم 01 المؤرخة في 07 جوان 2012 الصادرة عن السيد المدير العام للضرائب، يعتبر وسيلة ترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة حيث يضم 20 تعهدا أخذته الإدارة الجبائية على عاتقها من أجل تحقيقه. هذه التعهدات تصب كلها في ضرورة تحسين الإدارة تعاملها مع المكلفين بالضريبة فحسب المديرية العامة للضرائب يبقى مرجع نوعية الخدمة مؤشر هام بالنسبة لجميع الهياكل (مديرية

كبرى المؤسسات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب) قصد جعل نوعية الاستقبال تحدي حاسماً بالنسبة لمستقبل الإدارة في تطلعها المستمر إلى تلبية احتياجات وشكاوى المكلفين بالضريبة يركز مرجع نوعية الخدمة على خمسة محاور أساسية هي (احترام الدخول للمصالح، التكفل بالمكلفين بالضريبة، احترام جودة الخدمة المقدمة، احترام أجال الخدمة، استماع للمكلفين). يعتبر تجسيد هذه التزامات رهان ينبغي على الإدارة تشريفه من خلال تقييم منتظم مدى احترامها وإعلان نتائج هذا المسعى الجديد للنوعية لفائدة الجمهور (لونيس عبدالوهاب، 2022)

وتهدف مرجعية نوعية الخدمة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- جعل من نوعية الخدمة أولوية استراتيجية للإدارة الجبائية؛
- إضفاء الطابع المهني على مهام الاستقبال في الإدارة الجبائية؛
- وصول المكلف بالضريبة بسهولة للمصلحة وتسهيل الإجراءات الإدارية للمكلفين بالضريبة؛
- الإلمام بتطلعات المكلفين بالضريبة؛
- قياس وإعلان نتائج مسعى نوعية الخدمة بشكل منتظم. (ميمون عماد رشيد، 2020)

المطلب الرابع: متطلبات وتحديات عصرنة الإدارة الجبائية

ينما تتطور الأنظمة الاقتصادية وتتغير التكنولوجيا، تتعرض الإدارة الجبائية لمجموعة من التحديات والضغوط، مما يجعلها تواجه العديد من المعوقات في أداء دورها بفعالية. وعليه سنستعرض في هذا المطلب مجموعة من المتطلبات والتحديات التي تواجه الإدارة الجبائية والتي تعيق جهودها.

أولاً: متطلبات عصرنة الإدارة الجبائية

إذا كانت عصرنة الإدارة الجبائية أمراً لا مفر منه، إلا أنه ليس قراراً سهلاً يتخذ على وجه السرعة، ولا طريقتاً ممهدة تقطعه الإدارة الجبائية بدون عوائق، لأن العصرنة تحتاج إلى خمسة عناصر أساسية: التكنولوجيا، والبشر، وإدارة المخاطر، والموارد المالية، وبنية الاتصالات. وهي عناصر تتداخل فيها وتستخدمها وزارات المالية والداخلية والتجارة، كما تحتاج إلى تثقيف الموظفين وتأهيلهم للتعامل الرقمي. (رمضان صديق، 2020، الصفحات 426-429)

ويمكن تصنيف متطلبات عصرنة الإدارة الجبائية الجزائرية في عناصر التالية:

1. المتطلبات القانونية:

تشمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة اللازمة للعمل.

2. المتطلبات التنظيمية والإدارية:

تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجراؤها على البنى التنظيمية والإجراءات والهياكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فاعليتها.

3. المتطلبات البشرية:

يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع وفي أي مؤسسة وله أهمية كبيرة في تطبيق الإدارة الإلكترونية حيث يعتبر المنشأ لإدارة الإلكترونية، فهو الذي اكتشفها ثم طورها وسخرها لتحقيق أهدافه التي يصبو إليها، والعنصر البشري يمثل الخبراء والمختصين العاملين في حقل المعرفة الذين يمثلون البنية الإنسانية ورأس المال الفكري في المؤسسة. (وصيف فائزة خير الدين، 2019)

4. المتطلبات التقنية:

ويمكن توزيعها إلى ثلاث فئات رئيسية:

- متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والإنترنت (قوادي محمد، 2022)، المعدات والأجهزة اللازمة للقيام بعملية الرقمنة، ومن هذه المعدات والأجهزة ما يلي:

4.1. المساحات الضوئية (Scanner)

يعتبر جهاز المساح الضوئي Scanner ، أو المرقمن (جهاز التصوير الرقمي) هو الأساس في عملية الرقمنة، وهو أحد المعدات الملحقة بالحاسوب، إذ يقوم بفحص مختلف أنواع المعلومات: المكتوبة، والمطبوعة، والمصورة والمرسومة، والمخطوطة في الوثيقة، وإدخالها إلى ذاكرة الحاسوب، أو في وسائط إلكترونية أخرى، وذلك عن طريق استخدام برنامج خاص.

4.2. الحاسبات الآلية:

لا يمكن أن تتم عملية الرقمنة دون وجود أجهزة حاسب آلي ذات مواصفات ملائمة لعملية الرقمنة، ويتوقف نوع الحاسبات الآلية المطلوب شراؤها على المهام المطلوب إنجازها، باستخدام تلك الحاسبات. ومن المهم جداً أن تكون الحاسبات الآلية التي يتم استخدامها في عملية الرقمنة ذات مواصفات وإمكانات حديثة وعالية. (مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، 2011)

- المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية، أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها.
- المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفعالية. (قوادي محمد، 2022)
- حيث تحتاج عملية الرقمنة لبعض البرمجيات المهمة التي ينبغي توفرها واستخدامها حتى تتم عملية الرقمنة، ومن أهم هذه البرمجيات ما يلي:
- نظام الأرشيف الإلكتروني: هو نظام خاص بتخزين الصور والوثائق والخرائط الهندسية والتوقيع وبصمات الأصابع، وبعد هذا النظام أحد النظم المتكاملة لأرشيف الإلكتروني. (خديجة قمار، 2023)
- برمجة HTML: وهي البرمجة التي تسمح بتحرير وكتابة أكواد، وتساعد خلال عمليات الترميز.
- البرمجيات الخاصة بمعالجة النصوص والكلمات حيث تسمح بإنشاء النص وصياغته وتحريره.

- البرمجيات التي تساعد بإنتاج الصور وتحريرها لأغراض الحفظ والعرض على الإنترنت.
 - برمجيات التعرف الضوئي للحروف: وهي التي تستخدم عند تحويل الصور إلى نصوص.
 - برمجيات نقل الملفات: وهي البرمجيات التي تستخدم تحميل الملفات والمشروع على الإنترنت للعرض
 - برمجيات تخطيط الصفحات وتصميمها، وتفيد هذه البرمجيات في إنشاء المطبوعات، كما أنها تستخدم عند نشر الموقع على شبكة الإنترنت.
 - برمجيات ضغط الصور Compression: وتفيد في ضغط الصور الناتجة عن عملية الرقمنة، مما يؤدي إلى تصغير حجم الصور فلا تشغل مساحة كبيرة .
 - برمجيات الاسترجاع وتساعد هذه البرمجيات في استرجاع المعلومات من الوثائق التي تمت رقمنتها.
 - برمجيات نسخ الوثائق المرقمنة على الوسائط وهذه الوسائط تستخدم في إعداد النسخ الاحتياطية.
- 5. المتطلبات المالية:**

حيث مشروعات العصرنة تحتاج مورداً مالياً لشراء المعدات الرقمية اللازمة لعملية الرقمنة، وصيانة هذه المعدات. (مسفرة بنت دخيل الله الخثمي، 2011)

6. المتطلبات السياسية:

حيث تترجمها وجود إرادة سياسية داعمة لاستراتيجية التحويل الإلكتروني ومساندة مشاريع الإدارة الإلكترونية، عن طريق تقديم الدعم المادي والمعنوي المساعد على اجتياز العقبات وتطوير برامج التحول الإلكتروني والإدارة الإلكترونية.

7. المتطلبات الأمنية:

إن التطورات الحاصلة في المجال المعلوماتي وتطور التقنيات الاتصال ووسائلها، ساعد في انتشار الجريمة الإلكترونية: (لكحل، 2019، الصفحات 40-41)، التي تؤثر في الإمكانيات والتقنيات المتقدمة المتاحة الرامية إلى خرق الحواسيب بغية السرقة أو تدمير المعلومات مما أدى إلى التفكير الجدي؛ لتحديد الأساليب والإجراءات الدفاعية الوقائية لحماية الإدارة الجبائية والأجهزة والمعلومات من أي خرق أو تخريب. (جلال فاروق أحمد الأسناوي، 2020، صفحة 55)

ثانياً: تحديات العصرنة التي تواجهها الإدارة الجبائية

لقد تم إطلاق مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر منذ أكثر من 6 سنوات لكنه لم يتجسد بعد على أرض الواقع وذلك بسبب جملة من العقبات نذكر من بين أهمها مايلي:

- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الإنترنت.

- تأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى، وتأسيسا عليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية لدول العالم المتقدم في هذا المجال لا سيما وأن الجزائر على مقربة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- محدودية الانتشار استخدامات الإنترنت في الجزائر، حيث إن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا لا زال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة.
- التعاملات المالية الإلكترونية لا تزال في بدايتها، رغم مرور ستة سنوات على مشروع السلطات الجزائرية تعميم التعاملات المالية الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، بسبب تخوف المتعاملين من استعمال التكنولوجيا مثل تخوف من سحب أموال ببطاقة البنكية وذلك لكثرة الأخطاء . (سيليني جمال الدين، 2019)
- عدم وجود القوى البشرية المؤهلة التي تتعامل مع الرقمنة بالشكل المطلوب. (مسفرة بنت دخيل الله الختومي، 2011)
- عدم وجود بيئة عمل إلكترونية محمية وفق أطر قانونية، مثل غياب تشريعات قانونية تجرم اختراق برامج إلكترونية وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها.
- ضعف الموارد المالية المخصصة للمشاريع الإدارة الإلكترونية، ومشاكل الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الإلكترونية.
- غياب الدورات التكوينية ورسكلة موظفي الإدارة والأجهزة التنظيمية في ظل التحويل الإلكتروني.
- عدم اكتمال الثقافة الإلكترونية لدى معظم المجتمع الجزائري، وبقاء عامل الخوف حاجز بينه وبين استخدام هذه التقنية، ولذلك ليس للخوف من التقنية ذاتها بل من مسيرها والمسؤول عن أمانها. (الشيكور أيوب، 2019)

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية حول التحصيل الضريبي

يعتبر التحصيل أهم حلقة في الإجراءات الجبائية، وهو الهدف الذي وجد من أجله النظام الضريبي أو حتى الضريبة في حد ذاتها، حيث يمثل المرحلة الأخيرة تجسد انتقال الأموال من جيوب المكلفين بالضريبة إلى الخزانة العامة، سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التحصيل الضريبي، أهميته، أساليب التحصيل الضريبي وأهم الضمانات.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي

حيث بعد تحديد وعاء الضريبة وتصفيته تتجه المصالح الجبائية إلى عملية تحصيلها.

أولاً: تعريف التحصيل الضريبي

وردت عدة تعاريف للتحصيل الضريبي نذكر منها:

التعريف الأول: يعرف التحصيل الضريبي على أنه جملة من الإجراءات سواء كانت إدارية أو تقنية والتي يتم من خلالها نقل دين الضريبة من المكلف إلى الخزينة العمومية " (Pierre Beltrame, 1997, p. 45)

التعريف الثاني: يطلق مصطلح تحصيل الضريبة على مجموع العمليات التي تهدف إلى نقل مبالغ الضريبة من جيوب المكلف إلى صناديق الخزينة. (حميد بوزيد، 2007، صفحة 35)

التعريف الثالث: التحصيل الضريبي هو آخر مرحلة للضريبة، فبعد تحديد وعاء الضريبة وتطبيق معدل الضريبة المناسب يصبح المبلغ الضريبي جاهزا للتحصيل، فعملية التحصيل تعبر في نفس الوقت عن مجموع العمليات التي تستهدف تحويل قيمة الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية، أي انتقال العنصر المالي من الدافع إلى الخزينة العمومية. (رضا خلاصي، 2014، صفحة 40)

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن عملية التحصيل الضريبي هي مجموعة العمليات والإجراءات التي تقوم بها السلطات الضريبية لجمع الضرائب المستحقة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية، وذلك وفقا لمبادئ وقواعد وقوانين أقرها المشرع الجزائري.

ثانياً: قواعد التحصيل الضريبي

نعني بقواعد الضريبة تلك القواعد القانونية التي حددها المشرع الجبائي لتحصيل وجباية الضريبة، والتي يمكن تلخيصها في الفعل المولد للضريبة، الملائمة في التحصيل، والاقتصاد في نفقات التحصيل.

1. الفعل المولد للضريبة:

الفعل المولد للضريبة تحدده النصوص التشريعية الجبائية، وتعني المناسبة أو السلوك الموجب والمؤدي إلى التحصيل حق الضريبة من طرف مصالح الإدارة الجبائية على حساب المكلف بالضريبة، ويحدد التشريع الجبائي مجموعة من القواعد التي تخص كل حالة، على مكلف إذا توفرت فيه شروط خضوعه للضريبة، إذن هذا الفعل المولد للضريبة يختلف باختلاف نوع وطبيعة الضريبة.

فمثلا صنف الأجور والمرتببات فإن الفعل المولد للضريبة يتمثل في حصول الأجير على مرتبه أو أجرته، وفيما

يتعلق بالضرائب غير المباشرة، فيعتبر مرور السلعة للحدود الإقليمية للدولة هو الفعل المولد للضريبة بالنسبة للإستيراد أو التصدير، وبالنسبة إلى ضريبة الطابع فإن كتابة الوثائق والمحركات المفروضة عليها الضريبة هو الفعل المولد لهذه الضريبة. (محمد داودي، 2006، الصفحات 16-17)

2. الملائمة في التحصيل الضريبي:

تعني قاعدة الملائمة في التحصيل الضريبي، أن يراعي المشرع عند فرض الضرائب ملائمة ميعاد تحصيلها مع ميعاد تحقيق الدخل، حتى يتمكن المكلف من دفعها وهو في حالة يسر مصداقا لقوله تعالى: "وأتوا حقه يوم حسابه". (مراد ميهوبي، 2014)

لقد أخذ المشرع الجزائري بهذا المبدأ، فالضرائب على الأجور والمرتببات تقتطع من المنبع وقت دفع الراتب وذلك نهاية كل شهر، وهو أفضل وقت بالنسبة للموظفين، أما الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والضريبة على أرباح الشركات IBS فإنها تدفع مرة واحدة وذلك في السنة التالية الموالية للسنة التي حققت فيها الأرباح والمداخيل. (مباركي محمد الصالح، 2020)

3. الإقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي:

يبقى ضرورة ملحة ولازمة على الإدارة الجبائية، بحيث يكون الفرق ما بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما تحصله الإدارة الجبائية أقل ما يمكن، لأن أي زيادة في نفقات الضريبة سيؤثر سلبا على التحصيل الضريبي وبالتالي إيرادات الخزينة العمومية، وعلى هذا الأساس يهدف مبدأ الإقتصاد في النفقات التحصيل الضريبي إلى زيادة وفرة حصيلة الضرائب، إلا أن هذا المبدأ تطبيق نسبيا وهذا يرجع إلى التنظيم التقني للضريبة يتطلب عدة عمليات وتقنيات جد معقدة في بعض الأحيان، إذ يشتمل على تحديد وعاء الضريبة تم تصفية الضريبة لتتبعها بعد ذلك عملية التحصيل، بالإضافة إلى عملية المراقبة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة إلى مصالح الإدارة الجبائية المختلفة .

كل هذا يتطلب إلى وجود جهاز إداري معتبر، وتوسع الجهاز الإداري سيؤدي وبدون شك إلى ارتفاع نفقات الإدارة الجبائية، نفقات التسيير ونفقات التجهيز على حد سواء، وبالتالي هذا التوسع وارتفاع سيؤثر سلبا على المردودية الجبائية. (أدرى عدنان، 2010، صفحة 20)

ثالثا: نطاق التحصيل الضريبي

يشمل نطاق التحصيل الضريبي كل المواضيع الأساسية لهذه العملية حيث تشتمل بداية في الهيئة التي تأخذ مهمة التحصيل الضريبي على عاتقها والمكلف بهذه الضريبة وهذا ما سنوضحه.

1. الهيئة المختصة بالتحصيل الضريبي: إن المصلحة المكلفة بعملية التحصيل الضريبي هي قباضات

الضرائب أساسا، وهي من المصالح الخارجية للمديرية الولائية للضرائب، هذه الأخيرة تعمل تحت إشراف المديرية الجهوية للضرائب التي تعتبر مصلحة خارجية للمديرية العامة للضرائب التي تعمل تحت إشراف وزير المالية، فوزير المالية هو من يبادر بأي نص أو اقتراح يتعلق بتسييرها.

1.1.1. قباضة الضرائب: هي المقر أو الصندوق الذي يقوم باستلام الأموال نقداً أو باستلام وصل من طرف المكلف يبين فيه أنه قد قام بدفع الأموال المستحقة عن طريق البنك أو الحساب البريدي الجاري، مما يثبت عملية التحصيل، وفي المقابل تقوم قباضة الضرائب بمنح المكلف وصل الاستلام النهائي (محمد لمين حساب، 2020).

ومن مهام القابض القيام بالتالي:

- توزيع المهام بين الأعوان الخاضعين لسلطتها؛
- يشرف على حسن سير مصالح قباضة؛
- يضمن تحصيل كافة الضرائب والرسوم التي تم تحديدها؛
- يصدر وضعيات إحصائية (شهرية، ثلاثية، سداسية وسنوية) يقدمها للمديرية الولائية للضرائب ولأمين الخزينة الولائية؛
- في نهاية كل سنة يقوم بجرد عام لمجموع الضرائب والرسوم والغرامات وسندات التحصيل الأخرى التي لم يتم تحصيلها لترحل للسنة القادمة (حساب التسيير)؛
- يسعى إلى ضمان تحويل الأموال المحصلة إلى حساب أمين الخزينة الولائية وتتكون القباضة من المصالح التالية: (مباركي محمد الصالح، 2020).

1.1.1.1. مصلحة الصندوق:

يمثلها عون دائم بتعيين من المدير، يسمى أمين الصندوق وهذا الأخير يقوم باستقبال المكلف بالضريبة، الذي يتجه مباشرة إلى الصندوق حاملاً التصريح ليدفع المبلغ المحدد عليه. ففي هذه المصلحة تقبض الضريبة وتسجل في حساب خاص بها بالدفتر H8¹.

فبعد تحقق أمين الصندوق من طبيعة الضريبة، يقوم بتسجيل المبلغ المقبوض حسب نوعية الضريبة في سجل يدعى "سجل المعاينة" في وصلين، واحد يبقى لدى الصندوق والثاني يسمى "وصل إيداع" يسلم للمكلف كدليل لدفعه حق الضريبة، وفي حالة خطأ أو نسيان يقدمه المكلف بالضريبة للإدارة الجبائية.

1.1.1.2. مصلحة المحاسبة:

هي مصلحة مكملة لمصلحة الصندوق، تتجلى وظيفتها في متابعة صحة العمليات التي يقوم بها أمين الصندوق، إذ ما يسجل في دفتر H8 ينقل إلى مصلحة المحاسبة التي تتكون من ثلاثة مكاتب: مكتب المعاينة ومكتب الإحصاء الذي تتم فيه الإحصائيات التي تصدر عن القباضة ومكتب التحرير اليومي الذي يحتوي على دفتر اليومية، وفيه يوضح مجموع وطبيعة المداخيل اليومية للقباضة. (أدرى عدنان، 2010، صفحة 80)

1.1.1.3. مصلحة المتابعة

ان نظام المتابعة نابع من مختلف القواعد المتواجدة في القانون الجبائي أو قانون الاجراءات

¹ H8 هو عبارة عن يومية تسجل فيها كل المبالغ المدفوعة يوميا وينقسم إلى قسمين مدين ودائن

المدنية حسب المادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية يقوم أعوان الإدارة المحلفين بعملية المتابعة أو المحضر القضائي.

وتنص المادة 44 من قانون الإجراءات الجبائية على أن: يرسل قابض الضرائب إنذار كل مكلف بالضريبة مسجل في جدول الضرائب، ويبين هذا الإنذار الزيادة على مجموع كل حصة المبالغ المطلوبة أداؤها وشروط الاستحقاق وكذا تاريخ الشروع في التحصيل بحيث ترسل هذه الإنذارات المتعلقة بالضرائب والرسوم إلى الأشخاص المكلفين بالضريبة مختومة (نصيرة يحيوي، 2014)

2. المكلف بالضريبة

المكلف بالضريبة يمثل أحد أطراف العلاقة الجبائية، فهو كل شخص ملزم بدفع ديونه من ضرائب ورسوم أمام قباضات الضرائب، ويمكن أن يكون هذا الشخص شخصا طبيعيا أو شخصا معنوي:

2.1. المكلف شخص طبيعي: يمثل المكلف الفرد أو الشريك في شركة التضامن أو شركة توصية أو شركة يحددها القانون، ويشترط فيه أن يكون له ذمة مستقلة باستثناء شركة التضامن حيث يكون فيها الشركاء متضامنين، كما يشترط أن يكون كامل الأهلية والتميز والارادة الواعية والأهلية المطلوبة هنا هي أهلية الأداء وليس أهلية الجواب.

2.2. المكلف شخص معنوي: الأشخاص المعنوية الخاصة تخضع لقواعد القانون الخاص، فهو اجتماع عدة أشخاص لتحقيق هدف معين، فتمثل كل إدارة أو مؤسسة يمنحها القانون شخصية معنوية كالجمعيات وشركة المساهمة بمختلف أنواعها وكذا الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات التوصية بالأسهم والشركات الأجنبية. (مباركي محمد الصالح، 2020)

المطلب الثاني : أهمية وأهداف التحصيل الضريبي

يمثل التحصيل الضريبي العمود الفقري للنظام المالي لأي دولة، حيث يُعتبر مصدراً أساسياً هاماً لتمويل الخزينة العامة وتحقيق أهداف الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية.

أولاً: أهمية عملية التحصيل الضريبي :

للتحصيل الضريبي أهمية كبيرة تتمثل في:

- تعد مرحلة التحصيل أهم مرحلة ففيها يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها سالفاً، كما انها تجعل جميع الخطوات السابقة لها لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل؛ (محرزي محمد عباس، 2008، صفحة 15)

- الضرائب تعد من أهم الموارد المالية لميزانية الدولة والجماعات المحلية؛

- تؤدي مرحلة التحصيل إلى اكتفاء ميزانية الدولة ذاتيا دون حاجة إلى الاقتراض من الخارج، وفي ذلك مساس بالسيادة الوطنية وفرض لتوجيهات غير وطنية المنبع؛

- نجاح عملية التحصيل تؤدي إلى توجه الدولة إلى الاستثمارات التي تحقق رفاهية وتطور الدول. (مباركي محمد الصالح، 2020)

ومنه نستخلص أن التحصيل الضريبي يعتبر جزءاً أساسياً من نظام الضرائب الاقتصاد أي دولة، وله أهمية كبيرة من عدة جوانب حيث يساهم في تمويل ميزانيات الحكومة، مما يتيح لها تقديم الخدمات العامة وتنفيذ مشاريع التنمية كما يحقق التوازن الاقتصادي. حيث يُعتبر التحصيل الضريبي جزءاً من استراتيجية الحكومة لضمان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات. كما يمكن استخدام الضرائب لتحقيق أهداف محددة، مثل دعم الصناعات الحديثة أو تحفيز البحث والتطوير.

ثانياً: أهداف عملية التحصيل الضريبي

تعتبر الضرائب من أهم الموارد المالية للدولة حيث تزود الخزينة العمومية بمختلف إيراداتها وهذه الأخيرة تقوم بدورها بتغطية مختلف النفقات العامة ومن هنا يمكننا أن نستخلص أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها الدولة من وراء عملية التحصيل:

- يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بزيادة منسوب الادخار من خلال الحد من الاستهلاك الغير ضروري وذلك بفرض ضرائب مرتفعة، وتستعمل أيضاً كأداة لتشجيع الاستثمار من خلال منح الإعانات والتخفيضات؛
- إعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل؛ (محرزي محمد عباس، 2005، صفحة 201)
- الحفاظ على الاقتصاد الوطني بالتمويل المتواصل لميزانية الدولة؛
- منع التهرب من دفعها عن طريق مختلف العقوبات التي تقرها الدولة؛
- تحصيل الضريبة سنويا كونها من أهم إيرادات الدولة التي تساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها؛ (مباركي محمد الصالح، 2020).
- الحد من استهلاك السلع الضارة بالصحة العمومية والمؤدية إلى أمراض صحية وذلك بإخضاعها إلى الضرائب عديدة ومرتفعة؛ (يحي لخضر، 2007، صفحة 9)
- إقامة التوازن في ميزان المدفوعات. (رميساء بنادي، 2020، صفحة 36)

المطلب الثالث: أساليب التحصيل الضريبي

إن الجانب الإجرائي للتحصيل الضريبي لا يقل أهمية على الجانب المفاهيمي، إذ أن المشرع وضع عدة طرق وأساليب وكذا إجراءات وذلك بهدف ضمان تحصيله للضريبة سواء طوعيا أو إجباريا.

أولا: التحصيل الودي للضريبة

التحصيل الودي للضريبة هو إجراء عادي يتضمن استدعاء مباشر للمكلف قصد تسديد مستحقاته الجبائية في الوقت المحدد طبقا للتنظيمات الجاري المعمول بها، وعملية التحصيل الودي تعنى توجه المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه إلى الإدارة الجبائية ويتولى عملية دفع الأموال المستحقة عليه بنفسه وفي آجالها المحددة، (مراد ميهوبي، 2014) وعموما هناك عدة طرق ودية للتحصيل نذكرها في ما يلي:

1. طريقة الدفع المباشر

تقوم هذه الطريقة على قيام المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه بدفع المبالغ الجبائية المستحقة عليه في آجالها القانونية دون مطالبة الإدارة له بأدائها في محل إقامته، وهذه الطريقة تعد أكثر شيوعا، وتسمى بطريقة التوريد المباشر. (سوزي عدلي ناشد، 2009، صفحة 202)

حيث يقوم بملاً التصريحات الجبائية التي يبين فيها المبالغ الجبائية المستحقة عليه ثم يتقدم إلى إدارة الضرائب من أجل دفع تلك المبالغ طواعية، كما قد تقوم إدارة الضرائب بإخطار المكلف بمقدار الضريبة المستحقة عليه مع تحديد موعد دفعها، فيقوم المكلف مباشرة بتوريد قيمة الضريبة إلى الجهة المختصة في الميعاد المذكور. وقد يتم الدفع المباشر للدين الضريبي من خلال قيام المكلف بلصق طوابع الدمغة، حيث إنه بمجرد تحديد دين ضريبة الدمغة يقوم المكلف بالوفاء مباشرة بدين الضريبة عن طريق شراء طوابع الدمغة لازمة ولصقها على العقود والشهادات والمحركات... الخ.

حيث يسمح هذا الأسلوب بتقليص نفقات تحصيل الضريبة ما دام أن المكلف هو نفسه من يتولى عملية التحصيل إلى أن نجاحه يعتمد بدرجة كبيرة على انتشار الوعي الجبائي لدى المكلفين بالضريبة. (عيسى سماعيلين، 2021)

2. طريقة الأقساط المقدمة

وهنا يقوم المكلف بتوريد الضريبة إلى خزينة الدولة عبر أقساط تتناسب مع دخله المتوقع ومقدار الضريبة التي يتوقع أن يدفعها سنويا، وفي نهاية العام تتم التسوية فإذا كانت المدفوعات الجبائية أقل من دين الضريبة فإن الممول مجبر على تسديد الفرق أما إذا كان إجمالي ما دفعه من أقساط يفوق مقدار الضريبة فإن الإدارة الجبائية تسارع برد المبالغ الزائدة. (محمد دوة، 2021)

حيث نص المشرع الجبائي الجزائري على تطبيق هذه الطريقة في دفع الضريبة على أرباح الشركات من طرف المكلفين بها طواعية دون إشعار مسبق من طرف إدارة الضرائب وذلك من خلال تسديد ثلاثة تسبيقات كما موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: أقساط الضريبة على أرباح الشركات

الأقساط	تاريخ الدفع	أساس حساب القسط
القسط الأول	20 فيفري إلى 20 مارس	30% من ضريبة السنة (N-2)
القسط الثاني	20 ماي إلى 20 جوان	30% من ضريبة السنة (N-1)
القسط الثالث	20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر	30% من ضريبة السنة (N-1)

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على المادة 356 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2021

إضافة إلى دفع قسط التسوية عن ذلك بعد خصم مبلغ التسبيقات من الضريبة المستحقة على الأرباح يدفع القسط خلال العشرين (20) يوما الأولى من كل شهر لدى مصلحة الضرائب المختصة في مجال التحصيل. (المادة 356، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2011)

ويتم تطبيق هذه الطريقة أيضا في دفع الضريبة على الدخل الإجمالي للأرباح المهنية من طرف المكلفين الذين قيدوا في جدول السنة السابقة بمبلغ يفوق ألف وخمسمائة دينار (1500 دج) من خلال دفع تسبيقين التسبيق الأول من 20 فيفري إلى 20 مارس أما التسبيق الثاني من 20 ماي إلى 20 جوان من السنة التي تلي السنة التي تحققت فيها الأرباح أو المداخيل المعتمد عليها لحساب الضريبة، بالإضافة إلى تصفية الرصيد المتبقي من الضريبة في أجل أقصاه اليوم 20 من الشهر الذي يلي آخر أجل لإيداع التصريح. (المادة 355، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2011)

3. طريقة الاقتطاع من المصدر

وتسمى أيضا الحجز من المنبع، حيث تقوم هذه الطريقة على قيام شخص آخر غير المكلف بالضريبة وبقوة القانون بحجز مبلغ الضريبة من الأشخاص الذين لهم عليه حقوق، ودفعها إلى خزينة الدولة نيابة عنهم. وقد نص القانون الجبائي الجزائري على تطبيق هذه الطريقة فيما يخص تحصيل الضريبة على المداخيل الخاصة بالأجور (IRG/S)، فأرباب العمل مطالبون باقتطاع مبلغ الضريبة من أجور ورواتب مستخدميهم وتسديدها نيابة عنهم إلى إدارة الضرائب قبل العشرين يوم الأولى من الشهر الذي يلي الشهر أو الفصل الذي تم خلاله دفع تلك الأجور، كما نص القانون الجبائي على تطبيق طريقة الإقتطاع من المصدر أيضا على مداخل الشركات الأجنبية التي ليس لها منشأة ثابتة في الجزائر. وتتميز هذه الطريقة بسهولة وسرعة التحصيل وكذا انخفاض النفقات الجبائية خاصة وأن الشخص المكلف بتحصيل الضريبة وتوريدها إلى الخزينة العمومية لا يتقاضى في الغالب أجرا نظير ذلك، ومنه فإن هذه الطريقة تحقق قاعدة الاقتصاد في النفقة. (عيسى سماعين، 2021)

3. طريقة إصدار سند للتحصيل

تقوم هذه الطريقة على قيام إدارة الضرائب بإعداد جداول (أوردة فردية) تبين فيها سنة الإخضاع ونوع الضريبة ومبلغها وكذا العقوبات المرتبطة بها ثم تقوم بإرسالها إلى المكلفين بالضريبة تطالبهم فيها بالدفع في آجال

معينة، وعادة ما تلجأ إلى تطبيق هذه الطريقة بالنسبة للضرائب التي تستدعي طبيعتها ذلك كالرسم العقاري والرسم التطهيري، حيث تقوم إدارة الضرائب كل سنة بإرسال إشعار بالدفع إلى الخاضعين للرسم الذين يكونون مطالبين بتسديده قبل اليوم الأخير من الشهر الثاني الذي يلي تاريخ إدراج الجدول للتحصيل، كما يمكن تطبيق هذه الطريقة ضد المكلفين الذين لا يقومون بالدفع المباشر لديونهم الجبائية كما هو الحال في اعتماد طريقة الإخضاع التلقائي للضريبة وكذا في حال التقويم الجبائي على إثر رقابة جبائية، حيث أن كل إغفال أو خطأ أو نقص يتم اكتشافه في التصريحات على إثر مراقبة جبائية يتم تسويته عن طريق إعداد وارد فردي في أجل أربع سنوات الممنوح للإدارة الجبائية من أجل استدراك ما كان محل سهو أو نقص في وعاء الضريبة. (عيسى سماعيل، 2021)

ثانياً: طريقة التحصيل الجبري

إن إجراءات التحصيل الجبري تأتي بعد استنفاد جميع الطرق الودية في استخلاص الدين العمومي وفق ترتيب معين، وقد جعل المشرع الإجراءات الجبرية بداية من الإنذار فالحجز ثم البيع، مسبوقة بإجراءات إلزامية عندما لا يسدد المكلفين ما بذمتهم من ديون داخل الآجال القانونية المقررة للوفاء بها حيث يصبح القابض المكلف بالتحصيل مؤهلاً لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاستيفاء الديون الجبائية الضريبي. (لخضر عبيرات، 2018، صفحة 195)

ولقد حددت المادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية عدة مراحل للمتابعة حيث نصت على ما يلي: "تتم المتابعة على يد أعوان الإدارة المعتمدين قانوناً أو المحضرين القضائيين، كما يمكن أن تسند عند الاقتضاء فيما يخص الحجز التنفيذي لي المحضرين، وتتم المتابعة بحكم القوة التنفيذية الممنوحة للجدول من طرف الوزير المكلف بالمالية، وتتمثل الإجراءات التنفيذية في الغلق المؤقت للمحل المهني والحجز والبيع، غير أن الغلق المؤقت والحجز يجب أن يسبقهما وجوباً إخطار يمكن تبليغه بعد يوم كامل من تاريخ استحقاق الضريبة". وانطلاقاً من هذه المادة نستنتج أن درجات المتابعة تختلف حسب درجة ردها إلى:

- التنبيه أو الإخطار؛
- الغلق المؤقت للمحلات المهنية؛
- الحجز؛
- البيع.

وسنقوم بشرح العناصر التالية كما يلي:

1. التنبيه أو الإخطار:

يأتي التنبيه في الدرجة الأولى من درجات المتابعة، ويرسل التنبيه بعد يوم واحد من تاريخ استحقاق الضريبة حيث يعتبر وثيقة متابعة وعقداً قضائياً قانونياً يرسل للمكلف المعني مع ضمان وصوله مع ضمان وضوح جميع المعلومات والتي تتمثل أساساً في: اسم ولقب وعنوان المعني بالضريبة، رقم المادة الجبائية، السنة المالية وتاريخ

فرض الضريبة ومبلغها. (محمد دوة، 2021)

2. الغلق المؤقت للمحلات المهنية:

يعتبر الغلق المؤقت للمحلات حسب ما جاء في قرار مجلس الدولة المؤرخ في 18/11/2003 " أن الغلق الإداري للمحل هو إجراء من إجراءات التحصيل الجبائي ، تتخذها إدارة الضرائب متى كان الدين الضريبي طبقاً لأحكام المادة 392 الفقرة 04 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة..." ، فهو بهذا يعتبر من الإجراءات الاستثنائية لإدارة الضرائب والتي تمكنها من تحصيل أموال الخزينة العامة، ويأشر هذا الإجراء حسب المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية عن طريق قرار إداري يصدر من طرف المدير المكلف بالمؤسسات الكبرى أو المدير الولائي للضرائب كل حسب مجال اختصاصه. (بن ذهبية رباب ريمة، 2016)، وبناء على تقرير يقدم من طرف المحاسب المتابع، ولا يمكن أن تتجاوز مدة الغلق ستة (06) أشهر. ويُبلغ قرار الغلق من طرف عون المتابعة الموكل قانوناً أو المحضر القضائي إذا لم تحرر المكلف بالضريبة المعني من دينه الجبائي أو لم يكتب سجل الاستحقاقات وافق عليه قابض الضرائب صراحة، في أجل عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ التبليغ، يقوم المحضر القضائي أو العون المتابع بتنفيذ قرار الغلق المؤقت. يمكن للمكلف بالضريبة المعني بإجراء الغلق المؤقت أن يطعن في القرار، من أجل رفع اليد، بموجب عريضة يقدمها إلى رئيس المحكمة الإدارية المختصة إقليمياً الذي يفصل في القضية كما هو الحال في الاستعجالي بعد سماع الإدارة الجبائية أو استدعائها قانوناً، ولا يوقف الطعن تنفيذ قرار الغلق المؤقت. (المادة 146، قانون الإجراءات الجبائية ، 2023)

3. الحجز:

توجد عدة أنواع، للحجز نعرض أهمها فيما يلي:

3.1 الحجز التنفيذي: la saisie d'exécution

هو إجراء يسمح بوضع منقولات المتقاعس عن دفع الضريبة والتي تكون في حوزته أو ملك له تحت يد العدالة قصد بيعها لتصفية الدين الذي هو على عاتقه.

3.2 الحجز على التحصيل الزراعي: la saisie brandon

هو إجراء يسمح بوضع ثمار أو مزروعات أو غرس تحت يد العدالة تكون أصلاً ملك للمتعاس عن دفع الضريبة.

3.3 الحجز على الأثاث والمبيعات: la saisie foraine

هو إجراء يسمح بحجز الأثاث والمبيعات في الأسواق والمعارض تكون في متناول المتقاعس عن دفع الضريبة بترخيص من قاضي الاستعمالات أو رئيس المحكمة.

3.4. الحجز استردادي : la saisie revendicative

هو إجراء يسمح لبعض الأشخاص الذين يدعون أن لهم حقوق ملكية أو حقوق رهنية على ملك عقاري لدى الغير بالحجز عليه، شرط أن يكون هذا الغير مستعد لتسليمه.

3.5. الحجز التوقيفي أو الحدي: la saisie arrêt

هو إجراء تنفيذي يساهم فيه ثلاثة أطراف لأنه يخص ثلاثة أشخاص وهم الدائن الأصلي من له حق الحجز لدى المدين وله هو الآخر دين على عاتق شخص ثالث ويسمح هذا الإجراء للمدين أن يحصل دينه قصد تبرئة ذمته لدى الدائن الأصلي.

3.6. الحجز العقاري للعقارات: la immobilière des immeubles

هو إجراء يتيح للإدارة الجبائية بأن تطلب من القاضي منحها ترخيص بحجز أملاك عقارية للمتقاعس عن الضريبة قصد تحصيل الديون الجبائية التي هي على عاتقه. (مراد ميهوبي، 2014)

4. البيع:

يكون هذا البيع إما بيعاً جزئياً وإما بيعاً شاملاً للمحل التجاري مثلما هو محدد بنص المادة 396 من قانون الضرائب المباشرة خاصة فيما يخص البيع بالمزاد العلني، الذي يتم بحضور محضر قضائي بعد أن تحصل الإدارة على إذن بيع من وكيل الجمهورية المنقولات أو العقارات ويحدد تاريخ البيع بمدة زمنية كافية للراغبين في اقتناء المبيعات والاستعداد لذلك، وتنتشر إعلانات هذا البيع ويحدد مكان عملية البيع والوقت الذي تجري فيه ويتولى المحضر القضائي المكلف بعملية البيع التبليغ الفردي لمختلف المتعاملين معه إذ قد يبدون اهتماماً بذلك ثم استيفاء كل قواعد الإشهار المتعلقة بعملية البيع ويخضع تنفيذ المتابعات عن طريق البيع، لرخصة تعطى للقابض بعد أخذ رأي مدير الضرائب بالولاية من طرف الوالي أو أي سلطة أخرى تقوم مقامه، وفي حالة عدم الحصول على ترخيص من الوالي في أجل 30 يوماً من تاريخ إرسال الطلب إليه أو إلى السلطة التي تقوم مقامه، يمكن لمدير الضرائب بالولاية أن يرخص قانوناً لقابض الضرائب المباشرة متابعة الشروع في البيع. غير أنه إذا تعلق الأمر بمواد أو سلع محجوزة قابلة للتلف، أو أي سلعة أخرى قابلة للتحلل أو تشكل خطراً على المحيط، يمكن الشروع في البيع المستعجل بناء على ترخيص من طرف مدير الضرائب بالولاية. (وفاء شيعاوي، 2010)

المطلب الرابع: ضمانات التحصيل الضريبي

تحرص التشريعات الجبائية على إحاطة الدين الضريبي بضمانات عديدة من شأنها أن تحول دون ضياعه، وفي هذا الإطار عمد المشرع الجبائي الجزائري على تعزيز هذه الضمانات وتنظيم عملية التحصيل الضريبي وفق قواعد إجرائية مقررّة، كما يسعى التشريع الضريبي الجزائري إلى منح حقوق للمكلف بالضريبة تحميه من تعسف الإدارة الجبائية من بداية الإجراءات إلى نهايتها لإنصاف المكلف وتصحيح أخطاء الإدارة قبل اللجوء إلى القضاء، بالإضافة إلى وضع جميع قوانين الضرائب والإجراءات المتعلقة بها في مدونة أو قانون خاص بها. (حمريط عبد المالك، 2021).

فقد حدد التشريع الجبائي للخزينة العمومية العديد من الضمانات، ومن أهمها نذكر ما يلي:

- النص على حق الامتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى، حيث يستوفى دين الضريبة قبل غيره من الديون، ويكون لإدارة الجبائية حق المتابعة للحصول على المبالغ المستحقة ضمانا للتحصيل الضريبي.

- تقرير حق اصدار أمر بالحجز الإداري على الممتلكات ضد المكلفين بالضريبة الذين يتأخرون ويرفضون دفع دين الضريبة، ويعتبر هذا الحجز حجزا تحفظيا ولا يجوز التصرف في هذه الممتلكات إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام للضرائب.

- منح المشرع للموظفين المختصين على مستوى المصالح الجبائية حق الإطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر المحاسبية التي يتعامل بها المكلف بالضريبة، من أجل تمكينهم من تحديد مبلغ الدين وقد وضع المشرع سلسلة من العقوبات على من يعرقل استخدام هذا الحق سواء بالامتناع أو الاتلاف قبل انقضائه مدة التقادم التي يسقط بعدها حق الادارة الجبائية. (جمال الدين سيليني، 2021، الصفحات 132-133)

- دين الخزينة محمول لا مطلوب: بمعنى أن الضريبة المستحقة على المكلفين بها تخضع لقاعدة "دين الضريبة محمول لا مطلوب"، ومعنى ذلك أن القانون يجبر الأشخاص على حمل حقوق الخزينة إليها لتأديتها وليس الخزينة هي التي تنتقل إلى المكلفين لكي تطالبهم بدفع حقوقها إتجاهها، إذا يتوجب على المكلفين ليس دفع الضريبة المستحقة في الموعد المحدد فقط وإنما أيضا حملها إلى إدارة الضرائب أيضا من تلقاء أنفسهم دون أن تطالبهم بذلك، كما يتعين وفقا لهذه القاعدة أن يقوم ورثة المتوفي بدفع الديون الجبائية التي كانت على عاتق الهالك من أملاكه التي خلفها وراءه.

- قاعدة الدفع ثم الإسترداد حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أو في مقدارها أو حتى استردادها، والغرض من ذلك استقرار المعاملات الجبائية ومراعاة مصلحة الخزينة العمومية، وحتى لا يستغل المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون في دفع دين

الضريبة، فتقديم المكلف لشكوى لا يوقف دفعها ولا يؤثر على التزاماته بالدفع (عيسى سماعيل، 2021) كما أن هناك الإجراءات أخرى التي أقرها المشرع الضريبي في ظل الإصلاحات التشريعية للنظام الجبائي الجزائري. وتعتبر من الضمانات القانونية الممنوحة للمكلف بالضريبة من بينها:

- المحرر الجبائي هو إجراء قانوني يوفر الحماية القانونية للمكلف بالضريبة ضد التغييرات المحتملة والمستمرة التي يمتاز بها التشريع الضريبي. وهذا ما يساعد على انضمام وانتساب شريحة واسعة من الأشخاص إلى النظام الجبائي القائم وتقبله. كما يعتبر المحرر الجبائي كذلك من أهم الضمانات التي أقرها المشرع لصالح المكلف لحمايته من تعسف الإدارة الجبائية. نظرا لما تملك من سلطات واسعة في مجال فرض الضريبة وتحصيلها، ويطبق مجال المحرر الجبائي حسب المادة 47 من قانون المالية لسنة 2012 من التشريع الضريبي الجزائري على المكلفين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات فقط في الوقت الحالي.

➤ شروط الاستفادة من الضمانات التي يقرها المحرر الجبائي:

لقد نصت المادة 174 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2012 على أن المحرر الجبائي يوفر الحماية القانونية للمكلف بالضريبة ضد كل زيادة في الإخضاع الضريبي السابق، إذا كان سبب الزيادة المتم من طرف الإدارة الجبائية يعود إلى تباين في تقدير الوضعية من طرف المكلف بالضريبة حسن النية بالنظر إلى النص الجبائي، وإذا أثبت هذا الأخير الشروط التالية:

- أن يقدم المكلف بالضريبة حسن النية طلبا كتابيا. واضحا وتاما؛
- أن تتخذ الإدارة الجبائية قرارا قطعيا فيما يخص تقدير وضعية ما بالنظر إلى النص الجبائي؛
- أن تتخذ الإدارة الجبائية قرارها قبل انتهاء أجل التصريح أو قبل التحصيل في حالة التصفية التلقائية للضريبة؛
- أن يكون القرار القطعي يخص المكلف بالضريبة نفسه؛
- أن تلجأ الإدارة إلى الزيادة في الإخضاع الضريبي السابق.

فور استلام طلب المحرر تقوم المصالح المختصة لدى مديرية كبريات المؤسسات بتسجيله في سجل خاص مطابق للنموذج المعد من قبل مديرية التشريع على مستوى المديرية العامة للضرائب، وذلك بطريقة دقيقة ومنظمة، كما يسمح هذا السجل للإدارة بمتابعة طلبات المحرر الجبائي المقدمة من قبل المكلفين والسهر على احترام أجال الرد عليها. وتتم دراسة طلب المكلف من قبل مجلس أنشئ لهذا الغرض على مستوى مديرية كبريات المؤسسات منذ شهر أكتوبر 2012 ويتكون من أربعة أشخاص، وهم مدير مديرية كبريات المؤسسات، المدير الفرعي المكلف بجباية المحروقات، المدير الفرعي المكلف بالتسيير والمدير الفرعي المكلف بالرقابة، كما تساعده المصالح المركزية التابعة للمديرية العامة للضرائب في أداء مهامه بعد التماس رأيها بخصوص المسائل لوضعية المعقدة التي تتضمنها الطلبات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة.

وبعد دراسة طلب المحرر يكون رد مديرية كبريات المؤسسات على طلب المكلف بالضريبة في شكل ثلاثة صور وتتمثل في:

- الرد الإيجابي المطابق للوضع الإيجابية التي قدمها المكلف في طلبه أي قبول الطلب المكلف وتتخذ الإدارة قرارا قطعيا بخصوص المسألة المطروحة عليها؛
 - الرد الإيجابي المقترن بشروط؛
 - ردا لا يستجيب للوضع الجبائية التي قدمها المكلف في طلبه، وفي هذه الحالة المشرع مكن المكلف بالضريبة إعادة عرض طلبه على الإدارة الجبائية لإعادة دراسته من جديد وإعادة مراجعة القرار ذاته الإدارة هذه الحالة تعتبر بمثابة ضمانة ثانية أقرها المشرع لصالح المكلف.
- يعتبر هذا الإجراء بداية حقيقية للإصلاح النظام الجبائي الجزائري في جانبه التشريعي، حيث تنبأه المشرع الجبائي في سياق يدل على الإرادة الحقيقية ونية السلطات في تدعيم الضمانات القانونية للمكلف وعصرنة القطاع الضريبي وتحديث هياكله. وتمكين الإدارة من وسائل تتدخل بموجبها لإرساء علاقة قوية مع المكلفين بالضريبة مبنية على الثقة والاحترام والاستقرار في المعاملات وجاء هذا في ظل الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية لإصلاح هياكل الدولة بصفة عامة. (قسايسية عيسى، 2017)

خلاصة الفصل الأول

قمنا من خلال هذا الفصل بالتطرق للأدبيات النظرية لعصرنة الإدارة الجبائية وعملية التحصيل الضريبي، حيث أشير إلى أن عصرنة الإدارة الجبائية تمثل جزءا أساسيا من الإصلاحات الجبائية التي باشرتها الجزائر. وجاءت هذه الإصلاحات استجابة لمتطلبات العصرنة ولتحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة. أهم هذه الإصلاحات هي غير تنظم هيكلها الإدارية وكفة تسرها، وهذا بإتباع أسلوب جديد يعتمد بالدرجة الأولى على تجميع المهام في مصلحة واحدة، وتصنيف المكلفين بالضريبة حسب درجة أهميتهم، أي الانتقال من النمط الأفقي إلى النمط العمودي في هيكل تنظيم الإدارة الجبائية من أجل رفع مردودية الجباية العادية وتحسين عملية التحصيل الضريبي، أيضا بإنشاء هيكل إدارية جديدة (مديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب) وتزويدها بالتجهيزات العصرية والمتطورة واعتماد الرقمنة في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذا رسكلة العنصر البشري باعتباره المسؤول عن تنفيذ الأعمال الجبائية وهذا كله يهدف لتحقيق الأهداف المسطرة لها برنامج العصرنة والمتمثلة في تسهيل الإجراءات الجبائية للمكلفين بالضريبة والرفع من مستوى الاستجابة الطوعية لديهم.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية حول أهمية
عصرنة الإدارة الجبائية على التحصيل
الضريبي بمركز الضرائب لقسنطينة-الجزائر-

تمهيد الفصل الثاني:

بعد التطرق للفصل الأول والمتعلق بالجانب النظري للدارسة، أين تم التطرق فيه إلى مختلف الجوانب المتعلقة بكل من عصرنة الإدارة الجبائية وعملية التحصيل الضريبي، ذلك من خلال التعرف على الإطار المفاهيمي والتنظيمي والقانوني لكل منها، ارتأينا أن ندعم البحث بدراسة ميدانية التي تعتبر بمثابة إسقاط للجانب النظري على الواقع، واعطاءه بعد آخر، من أجل معرفة دور عصرنة الإدارة الجبائية في عملية التحصيل الضريبي، حيث تم تدعيم هذه الدراسة بدراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية لقسنطينة وبالضبط بالمركز الضرائب (CDI) التابع لها، بحيث سنقوم من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى تعريف المؤسسة محل الدراسة الميدانية إضافة إلى تقييم الحصيلة الجبائية لمركز الضرائب لقسنطينة.

واستنادا لما تطرقنا إليه في الفصل الأول خصصنا هذا الفصل لدراسة التطبيقية خلال الفترة 2018-2023 ، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي بمركز الضرائب لقسنطينة

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة.

في هذا المبحث تعرفنا على تنظيم ومهام مركز الضرائب لقسنطينة، وذلك من خلال الإطلاع على هيكلها الإداري والتنظيمي، إضافة إلى عرض الهيكل التنظيمي والمهام المخولة لمركز الضرائب لقسنطينة.

المطلب الأول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية قسنطينة

قبل التطرق للتعرف على مركز الضرائب لابد من تعريف بالمديرية الولائية للضرائب قسنطينة وهيكلها ومهامها.

أولاً: تعريف مديرية الضرائب لولاية قسنطينة

هي مؤسسة إدارية عمومية مالية تابعة لوزارة المالية تسهر على عملية تأسيس وتحصيل مختلف الضرائب المفروضة على كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يقومون بعمليات البيع، تقديم خدمات أو عملية الإنتاج.

كما تضمن مديرية الضرائب لولاية قسنطينة ممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب التي تسهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.

وتنظم المديرية الولائية للضرائب قسنطينة في 5 مديريات فرعية تتمثل فيما يلي:

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية
- المديرية الفرعية للمنازعات
- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية
- المديرية الفرعية للوسائل
- المديرية الفرعية للتحصيل

الشكل رقم 4: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية قسنطينة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثيقة مستخرجة من مصالح المديرية الولائية للضرائب لقسنطينة

ثانيا: مهام المديرية الولائية للضرائب قسنطينة

وتكلف بما يأتي:

1. في مجال الوعاء :

- تنظم جميع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.
- تصدر الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية.
- تحلل وتقوم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها, وتعد تلخيصا عن ذلك وتقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها.

2. في مجال التحصيل

- تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى.
- تراقب التكفل والتصفية اللذان يقوم بهما كل مكتب قباضة وتتابع تسوية ذلك.
- تتابع تطور الدعاوي المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل.
- تضمن الرقابة القبلية وتصفية حسابات.

3. في مجال الرقابة

- تنظم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها.
- تعد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة وتتابع تنفيذها وتقوم نتائجها.
- تقوم بالرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك.

4. في مجال المنازعات

- تدرس العرائض وتنظم أشغال لجان الطعن وتتابع المنازعات وتمسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة.
- تتابع تطور القضايا المرفوعة امام القضاء في مجال وعاء الضريبة.

5. في مجال الوسائل

- تقدر احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وتعد التقديرات الميزانية المطابقة لذلك.
- تضمن تسيير المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم.

- تكون رصيذا وثائقيا للمديرية الولائية وتسييره وتضمن توزيعه وتعميمه.
- تسهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما تسهر على صيانة هذه الأملاك وتحافظ عليها.

6. في مجال الاستقبال و الإعلام

- تنظم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- تنشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.

المطلب الثاني: التعريف بمركز الضرائب لقسنطينة وهيكله التنظيمي

بعدما تعرفنا على مديريةية الولائية للضرائب قسنطينة وعلى هيكلها التنظيمي ومختلف مهامها سنركز في هذا المطلب على مركز الضرائب التابع لها كونه المركز الذي تمت فيه عميلة الرقمنة.

أولاً: تعريف مركز الضرائب لقسنطينة

يعتبر مركز الضرائب لقسنطينة مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة. ولقد أعلن عن مشروع إنشاء مراكز الضرائب على المستوى الوطني يوم 19 سبتمبر 2001.

وتم دخول مركز الضرائب لقسنطينة حيز الخدمة في نوفمبر 2017، يجمع تحت اشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات والقباضات ومديرية الضرائب الولائية، كما يتكفل حصريا بتسيير الملفات الجبائية للمكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي والنظام البسيط والمهن الحرة وكذا مكلفين بالضريبة غير خاضعين لمجال اختصاص مديريةية كبريات المؤسسات، والذين رقم أعمالهم السنوي يساوي أو يفوق ثلاثون مليون دينار جزائري (30.000.000 د.ج.)

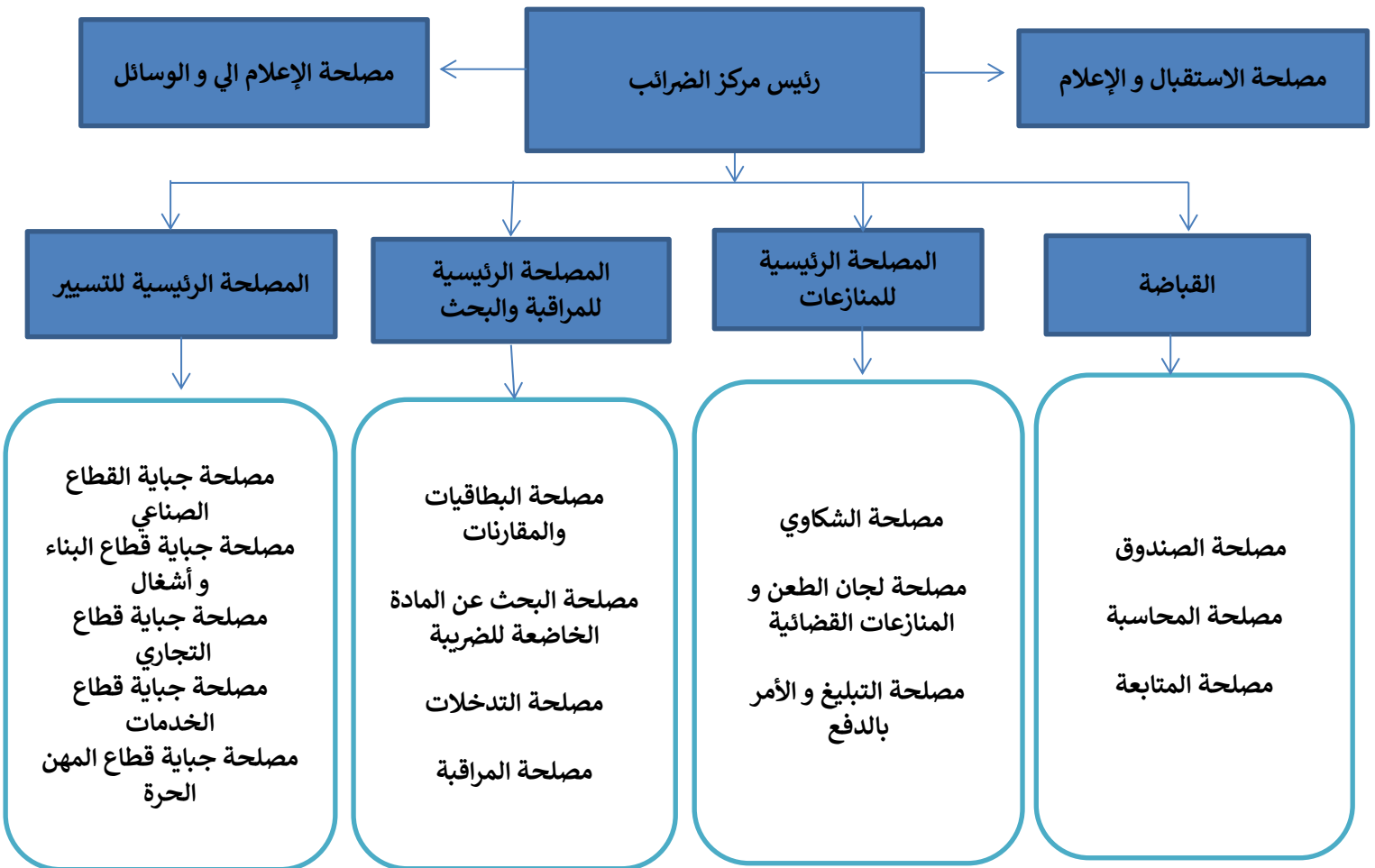
ثانياً: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لقسنطينة

ويتكون مركز الضرائب حسب المادة 88 من الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخ في 02 ربيع الثاني عام 1430 هـ الموافق لـ 29/03/2009 من ثلاث مصالح رئيسية وقباضة و مصلحتين وهي على النحو التالي:

- المصلحة الرئيسية للتسيير؛
- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث؛

- المصلحة الرئيسية للمنازعات؛
 - القباضة؛
 - مصلحة الاستقبال والإعلام؛
 - مصلحة الإعلام الي و الوسائل.
- ويمكن تلخيصه في الشكل التالي :

الشكل رقم 5: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لقسنطينة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثيقة مقدمة من مركز الضرائب قسنطينة

المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب لقسنطينة

ويأتي تنظيم هذه المصالح ومهامها كالتالي :

أولاً: المصالح الرئيسية

تنقسم المصالح الرئيسية إلى 3 مصالح تتمثل في:

1. المصلحة الرئيسية للتسيير

تكلف هذه المصلحة بمهام التالية:

- اقتراح تسجيلات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في جمال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة
- الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية لاحتياجات.
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس لمركز للموافقة عليها، بصفته وكيل مفوضا للمدير الولائي.
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و /أو مراجعة المحاسبية.
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى

2. المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث

تكلف هذه المصلحة بالمهام التالية:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.
 - اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عني المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات
 - المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية.
 - تعمل على تسيير:
 - ◀ مصلحة البطاقات والمقارنات
 - تكلف هذه المصلحة بالمهام التالية:
 - تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام خاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.
 - مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها.
 - التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.
 - ◀ مصلحة البحث عن المادة الجبائية
- التي تعمل في شكل فرق وتكلف هذه المصلحة بالمهام التالية:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الطالع.
- اقتراح تسجيل مكلفين للمراقبة على أساس المستندات وفي عني المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

◀ مصلحة التدخلات

التي تعمل في شكل فرق وتكلف هذه المصلحة بالمهام التالية:

- ترجمة و إنجاز التدخلات بعنوان تفعيل الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة .
- إنجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها.
- اقتراح ملفات المكلفين بالضريبة مراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة .

◀ مصلحة المراقبة

التي تعمل في شكل فرق وتكلف هذه المصلحة بالمهام التالية:

- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان.
- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

3. المصلحة الرئيسية للمنازعات

تكلف هذه المصلحة بالمهام التالية :

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها لمركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.
- تعمل على تسيير:

◀ مصلحة الاحتجاجات

تكلف هذه المصلحة بالمهام التالية:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها و/أو استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.
- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها.
- معالجة منازعات التحصيل.

◀ مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية

تكلف هذه المصلحة بالمهام التالية:

- دراسة الطعون التابعة اختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولجان الطعن الإعفائي.

- المتابعة، بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

◀ مصلحة التبليغ والأمر بالدفع

تكلف هذه المصلحة بالمهام التالية:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية؛

- أمر بصرف إلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها.

ثانيا: القباضة

تكلف هذه المصلحة بما يأتي:

- إعداد اقتراحات برامج المكلفين بالضريبة في مختلف المراقبات؛

- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛

- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة تضم القباضة ثلاث مصالح، هي:

- مصلحة الصندوق.

- مصلحة المحاسبة.

- مصلحة المتابعات.

تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق

ثالثا: مصالح الرئيس

تدرج ضمن مصالح الرئيس لمركز الضرائب مصلحتين: مصلحة الاستقبال والإعلام، ومصلحة الإعلام الآلي والوسائل.

1. مصلحة الاستقبال والإعلام

وتسند إليها مهمة:

- نشر المعلومات حول حقوق وواجبات المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مركز الضرائب.

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة واعلامهم؛

حيث لفتح ملف جبائي هناك نوعين من أشخاص ملف شخص طبيعي و ملف شخص معنوي وفي كلتا

الحالتين يجب الحضور الشخصي أو تقديم توكيل موثق لشخص آخر يمثله ويجب كذلك استظهار

بطاقة الهوية ومجموعة من الوثائق من بينها: (الختم، ورقة الاحصاء، طلب رقم التعريف الوطني،

وصل استلام، رقم التعريف الوطني، طلب خطي بفتح ملف جبائي، عينة التوقيع للمسير، تصريح بالوجود، نسختين عن السجل التجاري أو الاعتماد)
 أما بالنسبة للشركات: نسختين من العقد التأسيسي، التسمية، نسختين عن عقد الكراء، عقد ازدياد، شهادة إقامة، صورة عن بطاقة الهوية...)
 بعد تحضير هذه الوثائق يتم التقرب لمركز الضرائب على مستوى مصلحة الاستقبال يقوم العون بمراجعة المعلومات وادخالها إلى برنامج SAP وهو البرنامج الداخلي لإدارة الجبائية وذلك باستخدام NIF وهذا بغية التأكد منها ولرقمة الملف وهذا باستخدام رقم داخلي يسمى ب BP: وهو رقم وطني تسلسلي للملف الجبائي يتكون من 10 أرقام بالنسبة للشخص الطبيعي يبدأ برقم 1***** والشخص المعنوي يبدأ 2***** وهذا بعد المرور بعدة مراحل يقوم العون بالدخول إلى الأرضية الإلكترونية الخاصة بالإدارة الجبائية SAP .

2. مصلحة الإعلام آلي والوسائل

تكلف هذه المصلحة بالمهام التالية:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول للموافقة لها؛
- إحصاء حاجيات مصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

المبحث الثاني: مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي

بعدما تعرفنا على كل من مديرية الضرائب لولاية قسنطينة، ومركز الضرائب التابع لها، من خلال التطرق للهيكل التنظيمية لكل منهما ومختلف الأدوار والمهام لكل المكاتب والمصالح المختلفة، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة وتقييم الحصيلة الجبائية في الجزائر عامة خلال الفترة (2019-2023)، وعلى مستوى مؤسسة محل الدراسة-مركز الضرائب لقسنطينة- للفترة (2018-2023) وذلك انطلاقا من المعلومات والمعطيات التي توفرت لدينا على مستوى المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: تقييم الحصيلة الجبائية لمركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة (2018-2023)

قبل التطرق للتقييم الحصيلة الجبائية على مستوى مركز الضرائب لقسنطينة سنتطرق أولا للتقييم الحصيلة الجبائية في الجزائر عامة.

أولا: الوضعية الشاملة للتحصيل الجبائي الخام - المديرية العامة للضرائب - الجزائر -

في اطار تقييم نواتج عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر على عملية التحصيل الضريبي قمنا بإدراج الجدول الموالي المتحصل عليه من النشرة العامة للمديرية الضرائب خلال الفترة 2019-2023 للتوضيح الرؤية على المستوى الكلي (الجزائر) قبل تفصيل في الحصيلة الجبائية الإجمالية لمركز الضرائب قسنطينة.

جدول رقم 02: تطور التحصيل للثمانى أشهر الأولى من سنة 2023 مقارنة نفس الفترة 2019-2023

الوحدة: دج

2019	2020	2021	2022	2023	
1 056 007	977 265	972 801	953 532	1 223 713	الضرائب المباشرة
63 629	49 899	60 540	66 340	86 415	حقوق التسجيل و الطابع
298 236	275 611	299 271	340 676	392 970	الرسم على القيمة المضافة
42 941	44 726	45 310	47 731	53 256	الرسم الداخلي للاستهلاك
82 498	80 228	122 100	123 157	124 065	الرسم على المنتجات البترولية
14 160	22 448	27 698	37 251	40 827	الضرائب غير المباشرة
13 619	19 641	20 768	20 275	22 656	إيرادات مختلفة للميزانية
3 145	13 151	12 448	22 016	26 450	إيرادات أخرى للرسم على رقم الأعمال
..	2 096	3 138	2 860	4 675	رسم الفعالية والاستهلاك و بيع المنتجات الطاقوية
26 423	15 166	27 561	27 576	29 502	إيرادات أخرى تستفيد منها الجماعات المحلية و الحسابات الخاصة
1 600 658	1 500 231	1 591 637	1 641 413	2 004 529	إجمالي المداخيل الجبائية العادية
1 083 411	982 983	1 060 594	1 171 572	1 418 719	المداخيل الجبائية العادية استثناء irg
1 796 326	1 394 013	1 696 443	3 344 201	3 985 691	الجبائية البترولية الخام
3 396 985	2 894 244	3 288 079	4 985 614	5 990 220	المجموع العام

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على نشرة المديرية العامة للضرائب

من خلال القراءة التحليلية للجدول رقم (02) الذي يبين الإيرادات الجبائية العادية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2023 نلاحظ زيادة إيجابية بنسبة % 22.1 وهذا مقارنة بتلك المحصلة في نفس الفترة من عام 2022، حيث بلغت 2004.5 مليار دينار جزائري، ما يمثل % 71 من المبلغ الإجمالي لإيرادات الجبائية العادية. إن مقارنة الإيرادات الجبائية العادية المحصلة خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2023 مع تلك المحصلة في سنة 2019 أي قبل جائحة كوفيد19، سمحت بملاحظة زيادة قدرها % 25.2 ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الجبائية العادية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب خارج الضريبة على الدخل الإجمالي / الأجور، للثمانية الأشهر الأولى من سنة 2023 شهدت زيادة بنسبة % 21 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 وبنسبة % 31 من سنة 2019 كما أن الإيرادات الجبائية الإجمالية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب بما في ذلك الجباية البترولية، بلغت خلال ثمانية أشهر من سنة 2023 قيمة قدرها 5.990 مليار دج أي بزيادة قدرها % 20.2 بعنوان نفس الفترة من سنة 2022 و % 76.3 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

إن إرتفاع تحصيل الجباية العادية، ينتج من جهة عن تطبيق قرارات السلطات العمومية الإنعاش النشاط الاقتصادي، ومن جهة أخرى إلى تنفيذ التدابير التشريعية التي أقرتها قوانين المالية من 2021 إلى 2023 وكذلك إلى تبسيط الإجراءات الجبائية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. (المديرية العامة للضرائب، نوفمبر 2023)

ثانيا: الوضعية الشاملة للتحصيل الجبائي بمركز الضرائب قسنطينة

بعدما درسنا الوضعية الشاملة للتحصيل الجبائي على مستوى الجزائر عامة ومعرفة دور العصرنة في عملية التحصيل الضريبي سنتطرق للحصيلة الجبائية الإجمالية لمركز ضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-2023.

الجدول رقم 03: تطور الحصيلة الجبائية الإجمالية لمركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-2023

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الحصيلة الإجمالية	4,959,258,274.00	6,932,366,701.00	5,836,079,887.00	6,658,973,254.00	6,624,351,724.00	7,689,320,677.00

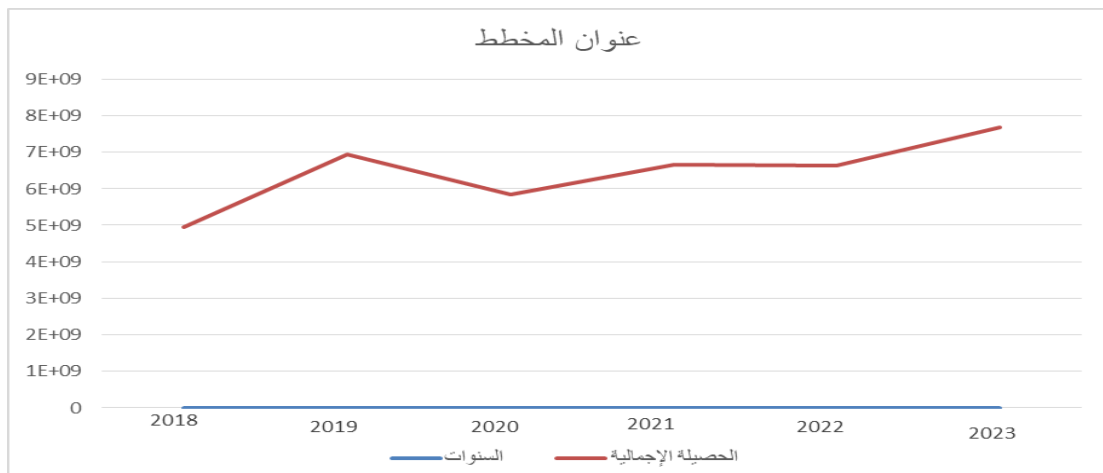
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات مقدمة من طرف المصلحة المكلفة بالتحصيل بمركز الضرائب قسنطينة

إن القراءة التحليلية للجدول رقم (03) ، الذي يوضح تطور الحصيلة الجبائية لمركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-2023 حيث نلاحظ أن الحصيلة الجبائية الإجمالية تسجل أدنى حصيلة لها سنة 2018 بما يقارب 4,959 مليار دينار جزائري، لتسجل تطورا ملحوظا سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بنسبة زيادة مقدرة ب % 39.78، ثم سجل انخفاض طفيف في الحصيلة الجبائية لسنة 2020 وذلك راجع لانتشار الأزمة

الصحية(كوفيد-19) مما سبب في إلغاء العديد من الغرامات والزيادات وعقوبات التأخير المطبقة الواقعة على عاتق المكلفين بالضريبة في حال الإيداع المتأخر للتصريحات ودفع الحقوق والضرائب المتعلقة بها، ثم بدأت بزيادة ملحوظة لسنتي 2021 و2022 بنسب تقدر حوالي 13.51% و14.10% على التوالي، لتعرف أعلى مستوى لها سنة 2023 بـ 7,689,320,677.00 دينار جزائري أي بنسبة زيادة 55.24% مقارنة مع سنة 2018.

الشكل رقم 6: مخطط يوضح تطور الحصيلة الضريبية الإجمالية بمركز الضرائب لقسنطينة للفترة 2018-

2023



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم 03

جدول رقم 04: تطور الحصيلة الجبائية لأهم الضرائب لمركز الضرائب لقسنطينة خلال

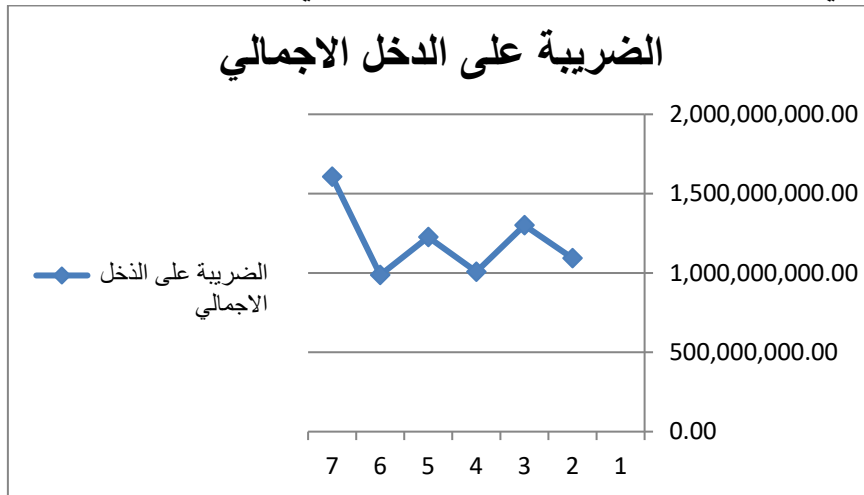
الفترة 2018-2023

السنة	الضريبة على الدخل الاجمالي	الضريبة على ارباح الشركات	الرسم على القيمة المضافة	الرسم على النشاط المهني
2018	1,093,527,994.00	996,262,974.00	1,740,973,471.00	1,128,493,835.00
2019	1,300,565,833.00	1,945,863,933.00	2,302,582,772.00	1,383,354,163.00
2020	1,007,554,746.00	1,543,524,624.00	1,827,026,625.00	1,457,973,892.00
2021	1,225,884,812.00	1,511,101,322.00	2,091,842,267.00	1,830,144,853.00
2022	987,090,737.00	1,911,141,605.00	2,334,768,927.00	1,391,350,455.00
2023	1,606,392,258.00	2,106,725,556.00	2,529,559,526.00	1,446,643,337.00

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات مقدمة من طرف المصلحة المكلفة بالتحصيل

1. تطور حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي IRG: نجحت جهود الإصلاحات الجبائية في تحسين إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي، حيث إن أهم ما ميز هذه الأخيرة هو التعديلات التي شملتها والتي نصت عليها قوانين المالية كما هو جدير بالتذكير هو أن الضريبة على الدخل الإجمالي تخضع لها العديد من المداخل كالأرباح المهنية ومداخل إيجار العقارات المبنية وغير المبنية وعائدات رؤوس الأموال المنقولة والمرتببات والأجور وعائدات فائض التنازل عن العقارات، كل هذا انجر عنه وفرة في حصيلتها كما يوضحه الجدول رقم (04)، فمن خلال معطياته نلاحظ أن حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي في تزايد مستمر خلال الفترة 2018-2021 ماعدا سنة 2022 أين عرفت انخفاضا وتراجعا يقدر بنسبة 19,48% وذلك بسبب التخفيضات التي أقرها المشرع الجبائي الجزائري، كما سجلت أعلى حصيلة لها سنة 2023 بمقدار 1,606,392,258,00 دينار جزائري أي بنسبة زيادة قدرت بـ 46.87% مقارنة مع سنة 2018.

الشكل رقم 7: مخطط بياني يوضح تطور حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي بمركز الضرائب لقسنطينة للفترة 2018-2023

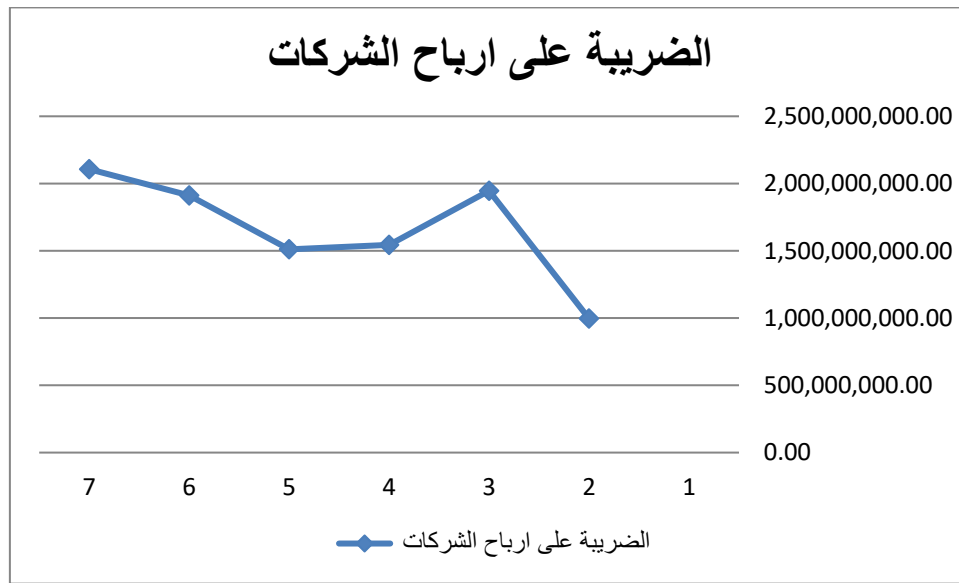


المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (04)

2. تطور حصيلة الضريبة على أرباح الشركات IBS: أهم ما يميز الضريبة على أرباح الشركات أنها ضريبة سنوية مباشرة تفرض على الدخل الصافي بعد خصم جميع الأعباء والتكاليف التي يقرها قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ويخضع لها الأشخاص المعنويين، وقد شملتها العديد من التعديلات منذ بداية تطبيقها فيما يخص معدلاتها، وما يمكننا استخلاصه من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول رقم (04) هو التزايد المستمر لحصيلة الضريبة على أرباح الشركات فنلاحظ في سنة 2019 هناك زيادة كبيرة بنسبة 95.14% مقارنة بسنة 2018، كما نلاحظ في عامي 2020 و 2021 سجلت حصيلة الضريبة على الأرباح الشركات انخفاضا طفيف يتراوح بين 20.63% و 22.34% على التوالي مقارنة بسنة 2019، ويرجع ذلك لعدة أسباب قد تختلف من سنة إلى أخرى، ويمكن إرجاع ذلك لجائحة فيروس كورونا COVID 19 وما خلفه من آثار سلبية انعكست على الحصيلة الضريبية أو إفلاس بعض الشركات أو تهربها أحيانا، ليسجل تحسن في سنة 2022 زيادة

بنسبة 26.48% مقارنة بسنة 2021، كما يشهد مركز الضرائب لقسنطينة أعلى حصيلة له سنة 2023 قدرت بـ 2,106,725,556.00 دينار جزائري أي زيادة بنسبة 111.39% مقارنة بسنة 2018 وهو تطور ملحوظ يشهده مركز الضرائب لقسنطينة، وهذا إن دل على شيء أو آخر إنما يدل على نجاعة عصرنة الإدارة الجبائية.

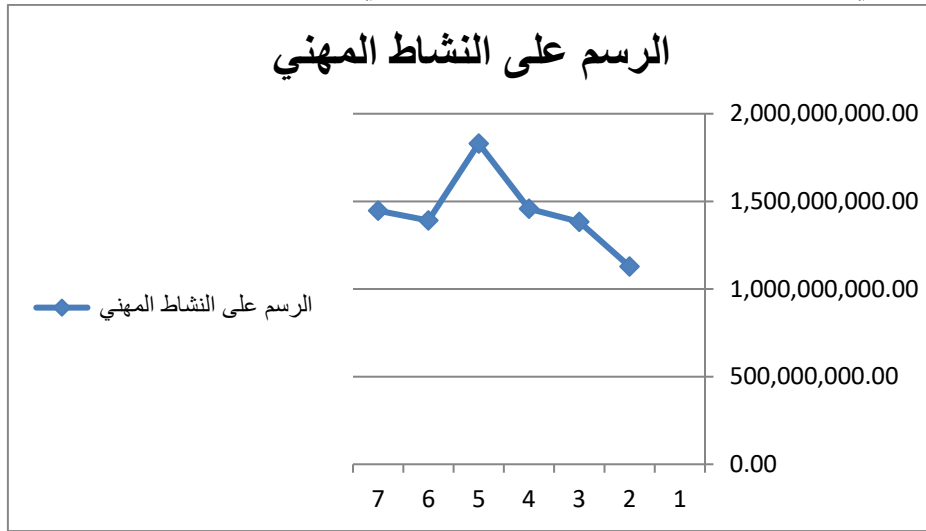
الشكل رقم 8: مخطط بياني يوضح تطور حصيلة الضريبة على ارباح الشركات بمركز الضرائب لقسنطينة للفترة 2018-2023



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (04)

3. تطور حصيلة الرسم على النشاط المهني TAP: هو رسم يفرض على رقم الأعمال الذي يحققه الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الممارسون لنشاط صناعي وتجاري، وهذا مهما كانت نتيجة المؤسسة. وتوزع حصيلته على البلديات، الولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية، من خلال الجدول نلاحظ تذبذبا في الحصيلة الجبائية لرسم على النشاط المهني حيث يسجل سنة 2021 أكبر حصيلة له المقدرة بـ 1,830,144,853.00 دينار جزائري. كما بلغت نسبة زيادة سنة 2023 حوالي 28.21% مقارنة بسنة 2018.

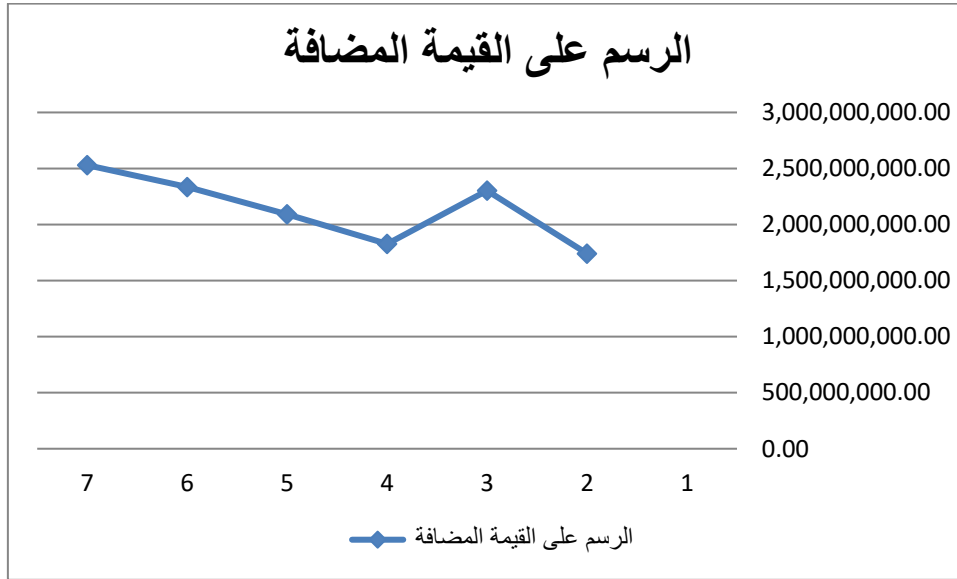
الشكل رقم 9: مخطط بياني يوضح تطور حصيلة الرسم على النشاط المهني بمركز الضرائب لقسنطينة للفترة 2018-2023



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (04)

4. تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة TVA: يخضع للرسم على القيمة المضافة كل السلع والخدمات الداخلية المنتجة محليا وكذا السلع والخدمات المستوردة، وهذا ما ساهم بشكل أو بآخر في الرفع من الحصيلة المالية لهذا الرسم وقد وصلت إلى نتائج يمكن استحسانها، وهذا ما يظهره الجدول رقم (04)، حيث سجلت في سنة 2019 زيادة بنسبة 32.31% مقارنة بسنة 2018. كما سجلت سنة 2020 تراجعا وانخفاض بنسبة 20.66% مقارنة بسنة 2019. ويرجع سبب ذلك إلى إعفاء المواد الأولية المستخدمة في تصنيع المنتجات الصيدلانية الضرورية والمستلزمات الطبية ومعدات الكشف لمواجهة وباء كورونا من الرسم على القيمة المضافة، وكذا إعفاء من الرسم على القيمة المضافة للجمعيات الخيرية المعتمدة أو الأعمال ذات الطابع الإنساني والهلال الأحمر الجزائري فيما يخص البضائع المرسلة إليهم كهبات والمخصصة للتوزيع المجاني لأغراض خيرية أو طبية وذلك حسب المادة 36 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020، وكذا يُعزى الانخفاض في إيرادات الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد والضريبة الداخلية على الاستهلاك إلى انخفاض النشاط والإنتاج بسبب الحجر الصحي كل هذا أدى إلى تدني حصيلة الرسم على القيمة المضافة في سنة 2020. ثم سجل مركز الضرائب لقسنطينة زيادة معتبرة ابتداء من سنة 2021 و2022 و2023 بنسب زيادة 14.49% و27.77% و38.41% على التوالي مقارنة مع سنة 2020.

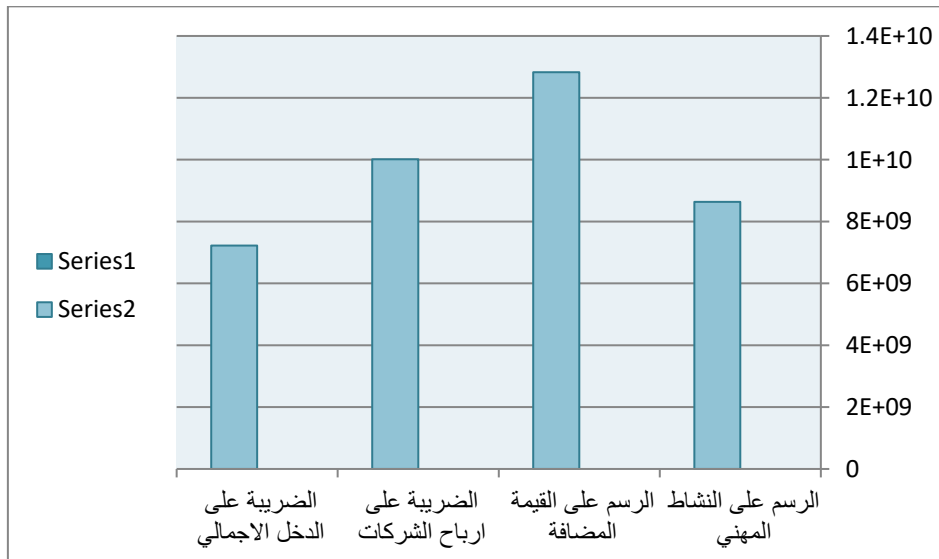
الشكل رقم 10: تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة بمركز الضرائب لقسنطينة للفترة 2018-2023



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (04)

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (04) أيضا والشكل رقم 11 أدناه أن حصيلة الرسم على الرقم الأعمال بما فيها الرسم على القيمة المضافة (TVA) هي الحصة الأكبر في حصة الجبائية العادية مقارنة بحصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات وباقي الرسوم، حيث يرجع هذا الارتفاع في نسبة الرسم إلى حالة الإنعاش الاقتصادي التي تجلت في دعم النمو الاقتصادي وزيادة حجم الإنفاق العام المرتبط بالرسم على القيمة المضافة، وعلى العموم يمكن القول أن عصرنة الإدارة الجبائية التي انتهجتها الجزائر - بما فيها استحداث ثلاثة أنواع من الضرائب ساهمت في تحسين الحصيلة الضريبية.

الشكل رقم 11: تطور الحصيلة الجبائية لأهم الضرائب لمركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-2023



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (04)

المطلب الثاني: التحصيل الضريبي من خلال بوابة جباية تيك JIBAYATIC

سنقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف على بوابة جبايتك ومزاياها وكذا الإطار القانوني، كما سنتطرق لألية التصريح عن بعد من طرف المكلف بالضريبة عن طريق بوابة جبايتك.

أولا : تعريف البوابة الإلكترونية JIBAYATIC

حسب بلاغ وزارة المالية ممثلة مديرية العامة للضرائب سنة 2013 على مستوى موقعها لإلكتروني "تنتهي وزارة المالية إلى علم المكلفين بالضريبة أنه من الان فصاعدا يسمى النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب الجاري إنجازه (JIBAYA' TIC) جبايتك".

وأصل مصطلح (JIBAYA TIC) هو لفظ كلمة جباية (باللغة العربية) و TIC الموافقة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وبالجمع بين الاسمين المختصرين ينتج لنا "جبايتك" وهي بوابة جديدة للإدارة الجبائية الجزائرية مخصصة لتقديم خدمات الإجراءات عن بعد، تقوم هذه البوابة بتقديم خدمات التصريح وتسديد الضرائب والرسوم عن بُعد، وهي مطورة في بيئة تضمن بساطة وسهولة الاستخدام. خدمات البوابة موجهة للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات ومركز للضرائب والمركز الجوازي للضرائب. هذه البوابة بصدد تحسن مستمر وإثراء وظيفي وتوسيع للخدمات. عند الانتهاء من إجراءات الانخراط في بوابة جبايتك يسمح للمكلف بالضريبة بالولوج إلى فضاء خاص وآمن، أين تقدم له العديد من الخدمات:

- الاطلاع على بيانات التعريف الخاصة (تسمية الشركة، العنوان، رقم الهاتف وغيرها)؛
- اكتتاب استمارة التصريح مع الاستفادة من مساعدة آلية في التصريح الضريبي، والحساب التلقائي واختيار الخيارات في شكل قوائم،
- إنشاء وتعديل التصريح كما يمكن أيضا تحين التصريح الذي أدخلت بياناته ولم يتم إرساله بعد إلى المصالح الجبائية؛
- بالإضافة إلى نظام لإرسال التصريحات للدفع مع المتابعة المستمرة على مدار سنة النشاط؛
- كما تقدم البوابة وثائق كاملة عن النظام الجبائي الجزائري، يمكن للجميع الوصول إليها.

ثانيا: مزايا النظام المعلوماتي جباية تيك والإطار القانوني: لكل نظام معلوماتي مميزات وإطار قانوني

1. مزايا النظام المعلوماتي جباية تيك:

تتمثل في عدة نقاط فيما يخص الإدارة الجبائية وفيما يخص المكلفين بالضريبة يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 5: امتيازات نظام المعلومات الجبائي جبايتك JIBAYA' TIC

بالنسبة للمكلف بالضريبة	بالنسبة للإدارة الجبائية
للضرائب وتجنب الانتقالات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛	استقبال المكلف بالضريبة وصول إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي؛
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24 / 24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع؛	- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة؛
- تزويد المكلفين بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماتها الجبائية؛	- رقمنة عمليات تسيير المادة الجبائية؛
- الولوج إلى استثماره التصريحية المودعة والإطلاع عليها؛	- التشغيل الي لعمليات المحاسبة ويعني عمليات الخزينة وتوزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة؛
- الدفع عن طريق الإنترنت لضرائبه ورسومه؛	- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض؛
- طلب الشهادات الجبائية؛	- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط؛
- تقديم طعون (الولائية، تخفيض مشروط وغيرها؛	- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات؛
- طلب امتيازات جبائية.	- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على (تومي سامية، بن عمارة منصور، 2018)

2. الإطار القانوني:

سنوضح فيما يلي الإطار القانوني لكل من التصريح الإلكتروني والدفع عن بعد وكذا التوقيع الإلكتروني

2.1. التصريح الإلكتروني:

الأمر رقم 02-08 المؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق 24 جويلية 2008، يتضمن القانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 23 (الجريدة الرسمية، رقم 42، الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008)

القانون رقم 14-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، المادتين 34 و67 (الجريدة الرسمية، رقم 77، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016).

2.2. الدفع عن بعد

الأمر رقم 02-08 المؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق 24 جويلية 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 15 (الجريدة الرسمية، رقم 42، الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008)

القانون رقم 14-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، المادة 68 (الجريدة الرسمية، رقم 77، 29 ديسمبر 2016).

2.3. الإثبات بالكتابة

القانون رقم 10-05 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1426 الموافق 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 58-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم، المتضمن القانون المدني، المادة 44، قسم المسؤولية عن فعل الغير (الجريدة الرسمية رقم 44، 26 جوان 2005)

2.4. الشهادة الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني

الإطار القانوني الذي يحكم الشهادة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني محدد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1428 الموافق لـ: 30 ماي 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 15 صفر 1422 الموافق لـ: 9 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات، بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية (الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 7 جوان 2007)

يمكن الاطلاع على تفاصيل هذه النصوص في وثيقة " الإطار القانوني"، والتي يمكن تحميلها من قسم الوثائق ولاشتراك يتقدم المكلف بطلب لمركز الضرائب التابع له ويتضمن ملف الانخراط ما يلي:

- استمارة طلب الاكتتاب؛ المملوءة بشكل صحيح، والتي يمكن تحميلها من الموقع (الملحق رقم 1).
 - دفتر البنود العامة الموقع من قبل المكلف بالضريبة المشترك؛
 - كشف تعريف بنكي لثلاث حسابات بالنسبة للمكلفين التابعين للمديرية كبرى المؤسسات.
 - عند الاقتضاء يمكن منح تفويض من دافع الضرائب العضو يصرح للموقع على الاستمارة الاشتراك بالتصرف نيابة عنه، إذا لم يكن موقع على الاستمارة هو ممثله القانوني.
- بعد تكوين ملف الانخراط، يقوم المكلف بالضريبة بحجز موعد من اختياره على بوابة " جباية تيك " من أجل إيداع الملف على مستوى مصلحة الاستقبال بمركز الضرائب. يستلم المكلف بالضريبة يوم إيداعه للملف ظرفا مغلقا يحتوي على رمز الدخول إلى الفضاء الخاص به إلى مساحته الخاصة على بوابة جبايتك.
- (https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar/presentation.html, 2024)

ثالثا: آلية التصريح عن بعد

وبعد الدخول إلى موقع جبايتك عبر الرابط www.mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar وباستخدام كلمة السر واسم المستخدم المسلمة من طرف مركز الضرائب يتم الدخول إلى الأرضية الخاصة بالمكلف.

المصدر: من مخرجات بوابة جبايتك للمكلفين.

بعد الدخول إلى الأرضية تظهر لنا التبويبات التالية وهي نافذة الالتزام وتقديم التصريح، النماذج، ضريبة البنوك، نافذة مدفوعاتي الهاتفية، نافذة ضرائب النفط، نافذة ملفي الشخصي. كما هي موضحة في النافذة التالية:



المصدر: من مخرجات بوابة جبايتك للمكلفين

بعدها يتم اختيار من النافذة السابقة أحد الالتزامات الواجبة عليه بصفة شهرية أو ثلاثية أو سنوية من خلال نافذة **Obligat. dépôt décl.** ، وهنا تظهر النافذة التالية:

Formulaire	Période	Début de période	Fin de période	Type de revenu	Date d'échéance	Date du justificatif
IBS: Acomptes Provisionnels	1ère Trimester 2018	1 janv. 2018	31 mars 2018	Impôt sur bénéfices sociétés	20 mars 2018	>
IBS: Acomptes Provisionnels	2ème Trimester 2018	1 avr. 2018	30 juin 2018	Impôt sur bénéfices sociétés	20 juin 2018	>
IBS: Acomptes Provisionnels	3ème Trimester 2018	1 juil. 2018	30 sept. 2018	Impôt sur bénéfices sociétés	20 nov. 2018	>
IRG: Salaires	Mai 2018	1 mai 2018	31 mai 2018	Impôt revenu global - Salaires	20 juin 2018	>

المصدر: من مخرجات بوابة جبايتك للمكلفين

يجب على المكلف بالضريبة اختيار الضريبة المعني بيها وكذا الشهر ويقوم بالضغط عليها للتظهر نافذة التالية:

Code	Catégorie de revenus	Revenus imposables	Taux	Montants à payer(DA)
E2L20	Traitements et salaires versés par les employeurs	0	Barème	0
E2L30	personnel résident	0	Barème	0
E2L40	personnel non résident	0	Barème	0
E2L50	Primes de rendement, gratification ou autres, ainsi que le rappels y afférents, d'une périodicité autre que mensuelle services par les employeurs	0	10 %	0
E2L60	Sommes versées à des personnes exerçant, en sus de leur activité principale de salarié, une activité d'enseignement, de recherche, de surveillance ou d'assistantat à titre vacataire, ainsi que les rémunérations provenant de toutes activités occasionnelles à caractère intellectuel (montant annuel n'excède pas 2.000.000DA)	0	10 %	0
Total à Payer				0

المصدر: من مخرجات بوابة جبايتك للمكلفين

وهنا يجب على المكلف بالضريبة ملاً المعلومات بتركيز وعناية لمختلف أنواع الضرائب الواجبة عليه: الرسم على القيمة المضافة TVA ، الضريبة على الدخل الإجمالي، وغيرها من الضرائب وبمجرد إدخاله لرقم الأعمال الخاص به يقوم بحساب الضريبة وهذا أليا بدون عناء يقوم بضغط على زر Recalcer كما مبين في الشكل أدناه:

المصدر: من مخرجات بوابة جبايتك للمكلفين

بعد ملاً المعلومات الخاصة والتأكد من صحتها يقوم المكلف بالضغط على الزر Sauveg.verision
prelimin كما هو موضح أدناه:

Code	Catégorie de revenus	Revenus Imposables	Taux	Montants à payer(DA)
E2L20	- Traitements et salaires versés par les employeurs	0	Barème	0
E2L30	- personnes résident	0	Barème	0
E2L40	- personnes non résident	0	Barème	0
E2L50	- Primes de rendement, gratification ou autres, ainsi que le rappels y afférents, d'une périodicité autre que mensuelle, versés par les employeurs	0	10 %	0
E2L60	- Sommes versées à des personnes exerçant, en sus de leur activité principale de salarié, une activité d'enseignement, de recherche, de surveillance ou d'assistantat à titre vacataire, ainsi que les rémunérations provenant de toutes activités occasionnelles à caractère intellectuel (montant annuel n'exécède pas 2.000.000DA)	0	10 %	0
Total à Payer				0

المصدر: من مخرجات بوابة جبايتك للمكلفين

وفي الأخير يقوم المكلف بطباعة إشعار بالدفع ويقدم هذا الإشعار للقباضة التابعة لمركز الضرائب و يكون التسديد إما نقداً أو بشيك.

Code	Principal déclaration	Montant Pénalités
IRG - Salaires	0,00	0,00
Total:		0,00

المصدر: من مخرجات بوابة جبايتك للمكلفين

كما يجب على المكلف بالضريبة التصريح بالكشف التلخيصي السنوي (ERA) وهو تصريح جبائي جديد لا يترتب عليه دفع مستحقات، اذ يتوجب على المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب المجهزة بالنظام المعلوماتي "جبايتك" اكتتابه الكترونيا، تزامنا مع اكتتاب التصريحات السنوية للمداخيل والنتائج، وهذا تطبيقا لما جاء في المواد 5 و16 من قانون المالية لسنة 2021 ليتم تطبيقه لأول مرة في سنة 2022. يتم التصريح بالكشف التلخيصي السنوي بعنوان السنة المالية السابقة قبل 20 ماي كحد أقصى عبر الخط المخصص لهذا التصريح في بوابة "جبايتك" عن طريق ملء كل الخانات ورفاق ذلك بوثيقة واحدة على الاقل. (حسين كماش، 2024)

جدول رقم 06: يوضح التصريحات الجبائية عن طريق بوابة جبايتك لمركز الضرائب قسنطينة خلال الفترة 2018- (14 مارس 2024)

البيان	
التصريحات المستلمة	146.928
جميع الالتزامات الجبائية	244.188
الوفاء بالالتزامات الجبائية في الوقت المحدد	122.121
التصريح بعبارة لا شئ	935.325

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات مقدمة من مركز الضرائب لقسنطينة

المطلب الثالث: مساهمة استحداث هياكل جديدة في عملية التحصيل الضريبي

سنتطرق في هذا المطلب للهياكل المستحدثة على مستوى المديرية الولائية للضرائب لولاية قسنطينة ومرجع نوعية الخدمة المطبق بمركز الضرائب لقسنطينة، وكذا الإجراءات التبسيطية التي اتخذتها الإدارة الجبائية.

أولا: استحداث هياكل جديدة على مستوى مديرية الضرائب لولاية قسنطينة

حيث تم انشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبرى المؤسسات على مستوى الوطني، أما على مستوى الولايات فتم انشاء مراكز الضرائب، والمراكز الجوية للضرائب، هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة.

جدول رقم 07: يوضح نسبة إنجاز الهياكل الجديدة على مستوى مديرية الضرائب لولاية قسنطينة

نسبة إنجاز	المتبقية	المنجزة	
%100	00	02	CDI
%33,33	04	02	CPI

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات مقدمة من طرف المديرية الضرائب لولاية قسنطينة

من خلال الجدول رقم 07 الذي يوضح نسبة إنجاز الهياكل الجديدة على مستوى مديرية الضرائب لولاية قسنطينة نلاحظ أنه تم إنجاز المراكز المخطط لها بنسبة 100% والذي يضم مركز الضرائب لقسنطينة والذي تم دخوله حيز الخدمة منذ سنة 2017 وإطلاق البوابة الرقمية لتصريح ودفع الضرائب والرسوم عن بعد "جبايتك" ويضم 3775 ملف جبائي للشخص المعنوي و3 803 ملف جبائي (بناء على معطيات مقدمة من المركز) يخص الشخص الطبيعي، والمركز للضرائب الخروب الذي تم دخوله حيز الخدمة في 17 مارس 2024 وإطلاق البوابة الرقمية لتصريح ودفع الضرائب والرسوم عن بعد "مساهمتك" حيث يشرف حاليا كمرحلة أولية على المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص المركز المقدر عددهم بـ 5056 مكلف، أما بشأن المراكز الجوية للضرائب نلاحظ إنجاز 02 من أصل 06 مراكز جوية حيث تشهد تأخرا كبيرا في إنجازها وتجهيزها مما عطل بشكل كبير من عصرنة الإدارة الجبائية .

ثانيا: تبسيط الإجراءات الجبائية

تبسيط الإجراءات عمل المكلفين كأهم الوسائل لتوطيد الشراكة بينها وبين المكلفين بالضريبة حيث يجب على الإدارة الجبائية في تعاملها مع المكلف اتخاذ إجراءات مبسطة حتى تكسب ثقة المكلفين ابتداء من وثائق تكوين الملف وتسليم التصريحات وتحرير الشهادات المطلوبة، وطرق دفع الضريبة وحتى شطب الملف، وسعت الإدارة الجبائية الجزائرية لتحقيق ذلك.

الجدول رقم 08: إجراءات التبسيطة التي اتخذتها الإدارة الجبائية

البيان	عدد الوثائق المطلوبة قبل العصرنة	عدد الوثائق المطلوبة بعد العصرنة
- فتح ملف أشخاص طبيعيين	9	4 (شهادة ميلاد رقم 12، التصريح بالوجود، نسخة من السجل التجاري، نسخة من عقد إيجار أو الملكية)
- فتح ملف أشخاص معنويين	11	6 (نسخة من العقد التأسيس، نسخة مماثلة لإمضاء المسير، بالإضافة لما سبق ذكره في الخانة الأولى)
- توقيف النشاط	7	2 (نسخة من تصريح الشطب، كشف تلخيصي للمخزون)
- ملف نظام المزايا الجبائية	15	3 (قائمة الاستثمارات المراد الحصول عليها، فاتورة شكلية تكون مطابقة للعتاد التقني، نسخة من قرار الاستفاد من الإمتيازات)
- مستخرج من جدول الضرائب	3	1 (كشف المنح)

المصدر: (https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/procedures-fiscales-ar، 2024)

من خلال المعطيات المبينة أعلاه يتبين لنا بأن الإجراءات الإدارية المعمول بها في السابق أي قبل عصرنة الإدارة الجبائية كانت أكثر تعقيدا لتشكيلها فمثلا لفتح ملف جبائي على مستوى مفتشية الضرائب كان يتطلب من المكلف بالضريبة تقديم من 09 إلى 11 وثيقة ولكن باستحداث الهياكل الجديدة أزلت هذا التعقيد وانخفضت عدد الوثائق المطلوبة إلى 04 وثائق بالنسبة لأشخاص طبيعيين و06 وثائق بالنسبة لأشخاص المعنويين، فأصبح الشخص الطبيعي يحتاج فقط إلى بطاقة الهوية، بطاقة الإقامة، عقد الملكية أو الكراء والسجل التجاري من أجل فتح ملف جبائي، أما بالنسبة لتوقيف ملف النشاط فتم تقليص عدد الوثائق من 7 وثائق إلى وثقتين هما شهادة الوضعية الجبائية وشهادة الشطب من السجل التجاري دون مطالبة المكلف بدفع الديون، ولقد جاءت هذه الإجراءات الجديدة لحل مشكل كبير كان يواجهه المكلف بالضريبة عند بداية النشاط أو إيقافه.

ثالثا: الاستقبالات الشخصية بمركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة (2019-2023)

لم تكتفي مصالح المديرية العامة للضرائب بمختلف الإجراءات المذكورة أنفا والتي تسعى من خلالها إلى توطيد الشراكة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة فقد حرصت على متابعة هذه الإجراءات عن قرب من خلال مختلف الإحصائيات التي ألزمت بها مصالحها الخارجية من بينها مركز الضرائب لقسنطينة.

الجدول رقم 09: تطور عدد الاستقبالات الشخصية في مركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة (2019-2023)

2023	2022	2021	2020	2019	عدد الاستقبالات الشخصية
2341	1409	900	891	1332	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات مقدمة من طرف مصلحة الاستقبال والإعلام

من خلال الجدول رقم 09 الذي يوضح تطور عدد الاستقبالات الشخصية في مركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة (2019-2023) ومن خلال المعطيات المقدمة من طرف مصلحة الاستقبال والإعلام تبين لنا أن الاستقبال الشخصي هو للمكلفين بالضريبة وذلك للاستفسار والحصول على المعلومة مباشرة من أعوان الضرائب أو لقضاياهم الشائكة التي تتطلب بالضرورة الحضور الشخصي لهم، حيث نلاحظ تطور ملحوظ استقبال الإدارة الجبائية من 1332 مكلف سنة 2019 إلى استقبال 2341 مكلف سنة 2023 وذلك بزيادة قدرت بحوالي 50% وهي زيادة معتبرة ويمكن ردها إلى تحسن ظروف الاستقبال والمعاملة الجيدة للمكلفين بالضريبة من قبل أعوان الاستقبال.

رابعا: مرجع نوعية الخدمة

يعتبر مرجع نوعية الخدمة عبارة عن مجموعة من المعايير الداخلية وخارجية التي يجب أن يلتزم باحترامها أعوان الهياكل الجديدة للإدارة الجبائية، فقد جاء هذا المشروع لتغطية العجز في الخدمات التي كانت تقدمها الهياكل القديمة، حيث يترجم إرادة الإدارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة تركز على تقديم خدمة فعالة وضمنان استقبال نوعي بمختلف أشكاله.

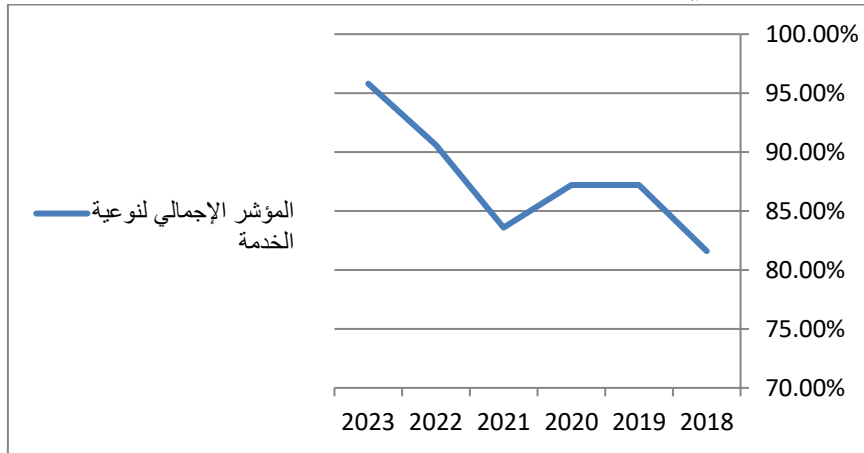
جدول رقم 10: احصائيات تتعلق بمرجع الخدمة النوعية المطبق بمركز الضرائب لقسنطينة

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
93	87	80	86	100	90	-نسبة احترام الدخول للمصالح
100	95	87	90	100	86	-نسبة التكفل بالملكفين بالضريبة
100	90	81	90	70	66	-نسبة احترام جودة الخدمة المقدمة
86	81	70	70	66	66	-نسبة احترام أجال الخدمة
100	100	100	100	100	100	-نسبة استماع للمكلفين
%95.8	%90.6	%83.6	87.2%	%87.2	%81.6	المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة

المصدر: احصائيات مقدمة من طرف مصلحة الاستقبال و الإعلام بمركز الضرائب لقسنطينة

من خلال الجدول رقم يتبين لنا أن كل النسب تبدو جيدة وهي في تحسن مستمر وهذا ما تثبته نسب المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة المقدمة للمكلف والتي تتراوح ما بين %81.60 كحد أدنى إلى %95.8 كحد أقصى مما يدل على مدى جودة الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة.

الشكل 12: المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة بمركز ضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-2023



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 09

رابعا: عدد الشكاوي المسجلة على مستوى مركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2020-2023

استنادا لمبدأ وحدة المخاطبة الجبائية الذي يقتضي بضرورة تقديم الشكاوى للمصلحة التابع لها نشاط المكلف بالضريبة، فقد سجل مركز الضرائب لقسنطينة العديد من الشكاوي خلال الفترة 2020-2023 وهذا ما سنبيته في الجدول الموالي:

جدول رقم 11: عدد الشكاوي المسجلة ونسبة معالجتها على مستوى مركز الضرائب لقسنطينة خلال

الفترة 2020-2023

السنوات	عدد الشكاوي المقدمة	نسبة الشكاوي المعالجة
2020	54	100%
2021	284	100%
2022	91	87%
2023	75	72%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مقدمة من طرف مركز الضرائب لقسنطينة.

من خلال قراءة نتائج الجدول رقم 10 الذي يمثل عدد الشكاوي المسجلة على مستوى مركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2020-2023 حيث نلاحظ أن عدد الشكاوي المسجلة على مستوى مصلحة المنازعات الإدارية والتي يقدمها المكلف بالضريبة كتابيا سجلت أرقام مرتفعة سنة 2021 وذلك راجعا إلى عدة أسباب كما ذكرتها رئيسة لجان الطعن و المنازعات القضائية يوم المقابلة 2024/03/06 على الساعة 10:40 أن لعل أبرز سبب إرتفاع الشكاوي في تلك الفترة هو تعطل بوابة جبايتك للتصريح والدفع عن بعد وضغط الذي يواجهه المكلف فترة التصريح خاصة في أيام 18,19,20 من كل شهر وكذا بسبب الأخطاء التقنية التي سببها برنامج SAP مما يستدعي على المكلف التقدم بشكوى لمركز الضرائب التابع لها، وكذا انعدام الوسائل الإعلام الالي والرقمي المتطورة لدى المكلفين بالضريبة مما قد ينجر عن ذلك التأخر في إيداع التصريحات الجبائية أو عدم إيداعها أصلا ومنه إما يستلزم إيداعها ورقيا أي العودة إلى العمل التقليدي أو تأجيلها إلى غاية إصلاح الخلل التقني وبالتالي التأخر في إيداع والذي يترتب عليه عقوبات جبائية.

مما أجبر المكلفين بالضريبة العودة إلى طريقة العمل التقليدية وبالتالي قل عدد شكاوي بشكل ملحوظ سنة 2022. كما نلاحظ أن نسبة معالجة الشكاوي جيدة جدا وبوتيرة أسرع وهو ما كان يأمله الكثير جدا من المكلفين بالضريبة من الإدارة الجبائية، فتبسيط الإجراءات وخلق الهياكل الجديدة سمح أيضا بلامركزية القرارات الفاصلة في الشكاوي، حيث بالنظر إلى المواد 46 و 47 و 48 و 50 من قانون المالية لسنة 2015، نستطيع أن نقول أنها أدخلت ثورة حقيقية في السلطات المختصة للفصل في الشكاوي، كما أنها وزعت الصلاحيات الحصرية التي كان يتمتع بها فقط المدير الولائي للضرائب على رؤساء المراكز حيث أصبح بإمكان رؤساء المراكز الفصل مباشرة في النزاعات المطروحة أمامهم دون الحاجة لتوقيع المدير الولائي للضرائب أو حتى إعلامه، في القضايا التي لا يتعد مبلغها دج 50.000.000. علاوة على التحسن الكبير جدا في منح التفويضات أخرى للأعوان المؤهلون لإمضاء نيابة عن المدير أو رئيس المركز، وهذا يعني أن دخول الهيكل الجديدة وعصرنة الإدارة الجبائية ساهم في تقليص عدد حالات النزاع بين المكلفين والإدارة الجبائية تدريجيا.

المطلب الرابع: مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في تحصيل الحقوق المستحقة على مستوى المديرية الولائية
ومركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-2023

سنستعرض من خلال هذا المطلب وضعية تحصيل الحقوق المستحقة على مستوى مديرية الضرائب لولاية
لقسنطينة ككل ثم على مستوى مركز ضرائب لقسنطينة.

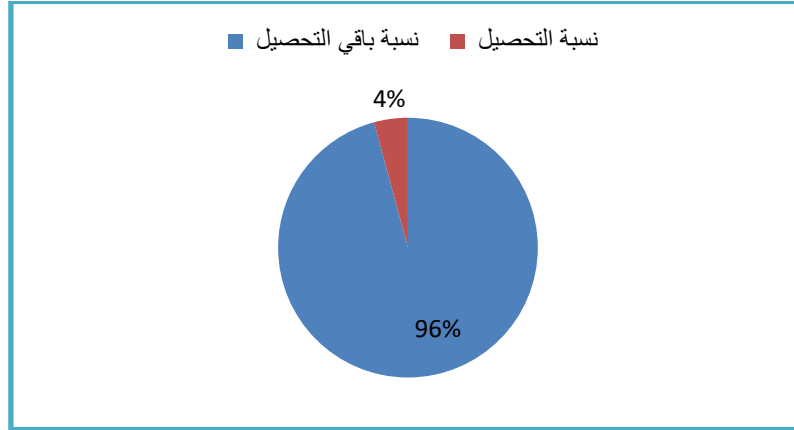
جدول رقم 12: وضعية تحصيل الحقوق المستحقة للمديرية الضرائب لولاية لقسنطينة خلال الفترة 2018-2022

نتائج الاداء	نسبة التحصيل	نسبة باقى التحصيل	الباقى للتحصيل عند تاريخ 31 ديسمبر. من السنة المالية	التحصيل الاجمالي خلال السنة	الحقوق المستحقة عند نهاية السنة	السنة
	97.83%	2.17%	1,656,105,893,208.00	36,747,475,747.00	1,692,853,368,955.00	2018
	97.89%	2.11%	1,718,143,594,280.00	37,044,063,265.00	1,755,187,657,545.00	2019
	98.49%	1.51%	1,872,676,943,401.00	28,618,964,664.00	1,901,295,908,065.00	2020
	93.75%	6.25%	1,992,131,474,323.00	132,896,789,420.00	2,125,028,263,743.00	2021
	92.01%	7.99%	1,925,877,926,682.00	167,297,328,089.00	2,093,175,254,771.00	2022
على مستوى المديرية عملية التجميع في طور الانجاز						2023
	95.79%	4.21%	9,164,935,831,894.00	402,604,621,185.00	9,567,540,453,079.00	المجموع

المصدر: إعداد الطالبة بإعتماد على معطيات مقدمة من المصلحة المكلفة بالتحصيل بمديرية الضرائب لولاية قسنطينة

من خلال الجدول رقم 12 الذي يوضح لنا وضعية تحصيل الحقوق المستحقة للمديرية الضرائب لولاية
قسنطينة خلال الفترة 2018-2022 يتبين لنا أنها تباينت النسب المئوية للباقي للتحصيل والتحويل، فقد كانت
نسبة باقى التحصيل تراوحت بين 92.01% إلى 98.49%، في حين كانت نسبة التحصيل تتراوح بين
1.51% إلى 7.99%. ومنه نستنتج أن المديرية الولائية للضرائب لولاية قسنطينة تشهد تأخرا كبيرا في عصرنة
ورقمته إدارتها مما يجعلها عاجزة عن تحصيل ديونها.

الشكل رقم 13: الإجمالي نسبة التحصيل وباقي الحقوق المستحقة للمديرية الضرائب لولاية لقسنطينة
خلال الفترة 2018-2022



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم 09

جدول رقم 13: وضعية تحصيل الحقوق المستحقة لمركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-2023

نتائج الاداء		باقي التحصيل 1-2	المبالغ المحصلة (02)	الحقوق المستحقة (01)	السنة
نسبة باقي التحصيل	نسبة التحصيل				
18.71%	81.29%	1,184,898,551.00	5,148,976,883.00	6,333,875,434.00	2018
18.10%	81.90%	1,589,123,255.00	7,189,047,556.00	8,778,170,811.00	2019
26.00%	74.00%	2,168,755,385.00	6,171,443,777.00	8,340,199,162.00	2020
83.02%	16.98%	35,546,627,648.00	7,268,667,629.00	42,815,295,277.00	2021
75.91%	24.09%	35,871,729,267.00	11,381,195,412.00	47,252,924,679.00	2022
71.43%	28.57%	38,491,747,419.00	15,398,626,793.00	53,890,374,212.00	2023
68.61%	31.39%	114,852,881,525.00	52,557,958,050.00	167,410,839,575.00	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات من المصلحة المكلفة بالتحصيل

لي لحساب نسبة تطور التحصيل المبالغ المستحقة مقارنة بالسنة
مقارنة بالسنة السابقة. هذا يمكن القيام به عن طريق استخدام

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الجدو
السابقة، يجب حساب النسبة النسبية لك
العلاقة التالية:

الاجمالي في السنة السابقة) / التحصيل الاجمالي في السنة السابقة×100

نسبة التطور=(التحصيل الاجمالي للسنة الحالية-

سبة التطور تساوي صفر .

سنة 2018، لا يوجد سنة سابقة لذلك نف
يتم حساب نسبة تطور لسنة 2019 كالتا

$$100x \frac{2019}{2018} = \text{نسبة التطور}$$

$$39.62\% = 100x \frac{7,189,047,556.00 - 5,148,976,883.00}{5,148,976,883.00} = \text{نسبة التطور 2019}$$

$$-14.15\% = 100x \frac{6,171,443,777.00 - 7,189,047,556.00}{7,189,047,556.00} = \text{نسبة التطور 2020}$$

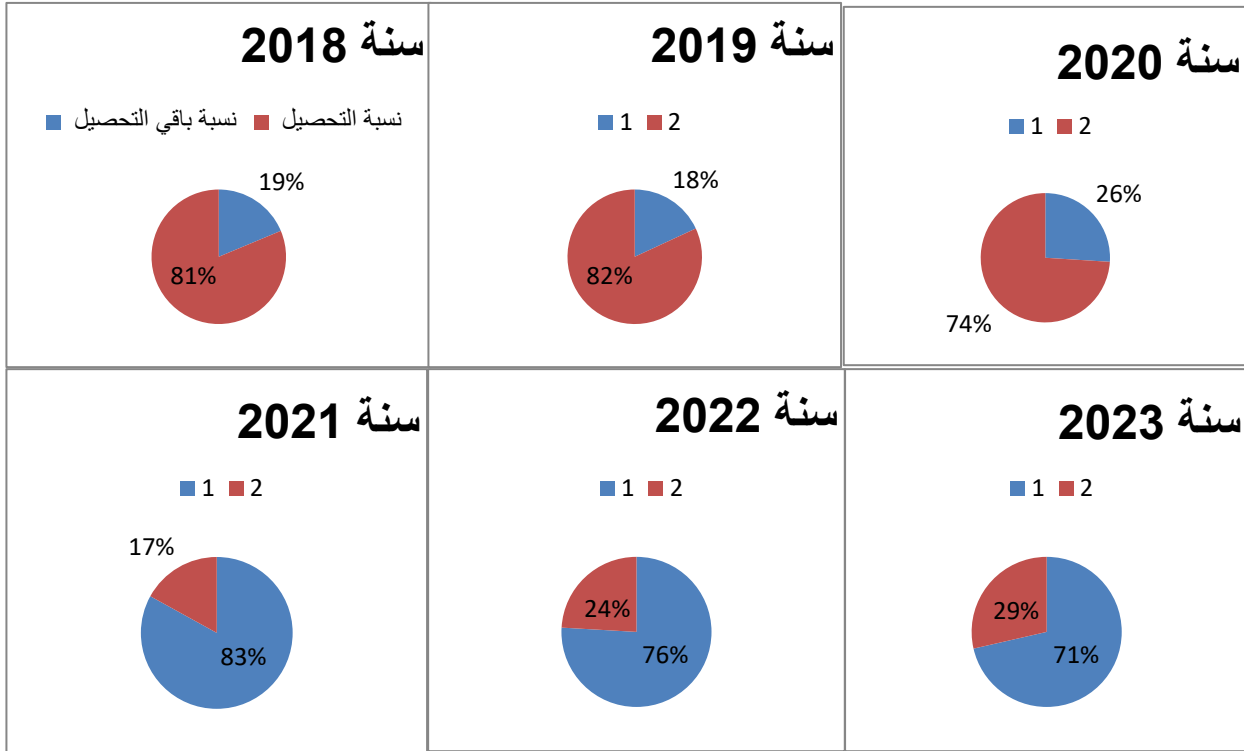
ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 14: وضعية تطور التحصيل المبالغ المستحقة خلال الفترة 2018-2023

السنة	التحصيل الاجمالي عند نهاية السنة	نسبة التطور
2018	5,148,976,883.00	0%
2019	7,189,047,556.00	39.62%
2020	6,171,443,777.00	-14.15%
2021	7,268,667,629.00	17.78%
2022	11,381,195,412.00	56.58%
2023	15,398,626,793.00	35.30%

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم 13

الشكل رقم 14: نسبة التحصيل وباقي التحصيل مبالغ المستحقة خلال الفترة 2018-2023

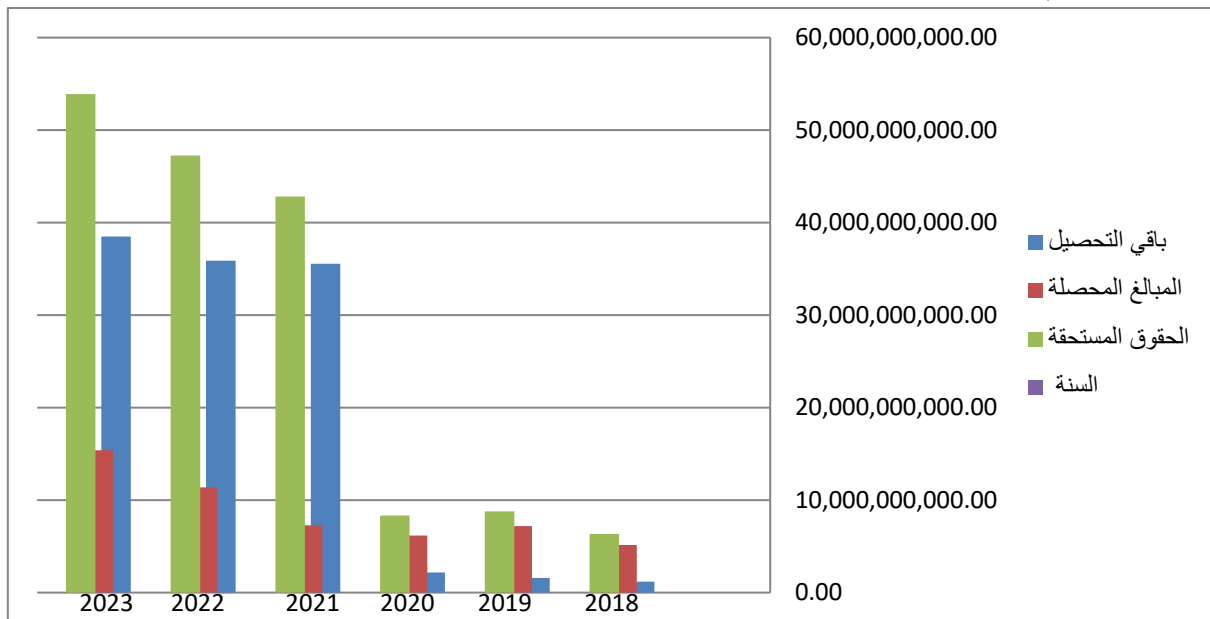


المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول 13

من خلال الجدول رقم 13 الذي يمثل وضعية تحصيل الحقوق المستحقة لمركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-2023. حيث نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر وبشكل كبير في الحقوق المستحقة ابتداء من سنة 2021 حيث بلغت 42,815,295,277.00 دينار جزائري أي زيادة بنسبة حوالي 413.65%، مما يعني أن القيمة تضاعفت بمقدار أكثر من أربعة أضعاف خلال هذه الفترة مقارنة بسنة 2020 ويرجع هذا لزيادة في عدد الملفات بسبب تحويلها من المفتشيات الضرائب إلى مركز الضرائب لقسنطينة. ومن خلال الجدول رقم 14 الذي يبين وضعية تطور التحصيل الديون المستحقة لمركز الضرائب لقسنطينة خلال الفترة 2018-2023 ومن خلال الشكل رقم 14 الذي يوضح نسبة التحصيل وباقي التحصيل مبالغ المستحقة خلال الفترة 2018-2023 يتضح لنا أن هناك زيادة مستمرة في المبالغ ونسبة التحصيل ففي سنة 2018 سجلت نسبة التحصيل 81% مقارنة بنسبة باقي التحصيل التي بلغت 19% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بمبلغ المحصل سنة 2018، كما سجلت نسبة مقارنة سنة 2019 في نسبة التحصيل 82% مقارنة بنسبة باقي التحصيل الذي سجل 18%، ما عدا سنة 2020 أين سجلت انخفاض بنسبة 14.15% مما يعني تراجعاً في تحصيل المبالغ المستحقة ويمكن إرجاع السبب إلى تأثير المنظومة الجبائية الجزائرية بشكل كبير بتداعيات جائحة فيروس كورونا، مما أدى إلى تراجع في الأنشطة الاقتصادية والإنتاج وتمديد الأجل التحصيل وبالتالي التراجع في تحصيل الحقوق المستحقة.

أما في سنة 2021 سجل مركز الضرائب لقسنطينة زيادة طفيفة في مبالغ المحصلة بنسبة 17.78% مقارنة بسنة 2020، وبعدها سجل ارتفاع مستمر في مبالغ ونسبة التحصيل ابتداء من سنة 2021 قدر بـ 7,268,667,629.00 دج و 11,381,195,412.00 دج خلال سنتي 2021, 2022 على التوالي. كما سجل زيادة بنسبة 199.11% لسنة 2023 مقارنة بسنة 2018، وهذا يبرز نمو كبير نتيجة للإصلاحات التي عرفتھا المنظومة الجبائية كما استمر تطور تحصيل المبالغ المستحقة نتيجة عن استمرار في عصرنة الإدارة الجبائية.

الشكل رقم 15: تطور تحصيل الحقوق المستحقة لمركز الضرائب خلال الفترة 2018-2023



المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على جدول 14

الملاحظ من الشكل رقم 15 الذي يوضح تطور تحصيل الحقوق المستحقة لمركز الضرائب خلال الفترة 2018-2023 أنه خلال السنوات الثلاث الأخيرة سجلنا زيادة طردية بين المبالغ المستحقة والحصيلة الضريبية إذا تزداد القيمة المحصلة بزيادة المبالغ المستحقة، وهي السنوات الثلاث الأولى من بدء تطبيق إجراءات عملية العصرنة على مستوى مركز الضرائب لقسنطينة بعد جائحة كورونا، وما جاءت به إصلاحات وتحفيزات وامتيازات تجاه المكلفين والمجهودات المبذولة من طرف هذه الأخيرة في مجال التحصيل.

خلاصة الفصل الثاني

تناولنا من خلال هذا الفصل الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى مركز الضرائب لقسنطينة، إذ قمنا بدراسة وتحليل مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في عملية التحصيل الضريبي، من خلال دراسة وتقييم للحصيلة الجبائية على مستوى المركز للفترة 2018-2023، حيث من خلال دراستنا تبين لنا الدور الذي تلعبه عصرنة الإدارة الجبائية في مختلف جوانبها الهيكلية والتنظيمية في زيادة وتحسين التحصيل الضريبي، من خلال برنامج العصرنة الذي تبنته المديرية العامة للضرائب، لكن يبقى التطبيق على أرض الواقع أهم شيء، حيث اتضح لنا من خلال الدراسة الميدانية والزيارات المتكررة التي قمنا بها أن برنامج العصرنة مس بدرجة أهم وأكبر الجانب الهيكلي، وكذا تم تطبيق العمل بالنظام المعلوماتي الجديد عن بعد "بوابة جبايتك" ولكن تم اعتمادها في التصريح عن بعد فقط لايزال الدفع والتحصيل بطريقة التقليدية وهذا ما يسمى "نصف رقمنة"، وبالتالي تبين لنا من خلال النتائج المتوصل إليها أن استحداث الهياكل الجديدة والتي تعتبر من أهم معالم الإصلاحات كان له دور في زيادة الحصيلة الجبائية، لكن ليس بالشكل الكبير والمتوقع والمسطر ضمن برنامج العصرنة، فتحسين وزيادة الحصيلة الجبائية بشكل كبير واستراتيجي مرتبط بعدة عوامل مهمة لا بد من تطبيقها على أرض الواقع على رأسها تطبيق النظام المعلوماتي الجديد كليا، واعتماد نمط الإدارة الإلكترونية في ظل استخدام التكنولوجيا الإعلام والاتصال، من أجل الوصول إلى نظام ضريبي فعال وإدارة عصرية لتوسيع الوعاء الضريبي، وتخفيف العبء على المكلفين وتحقيق النجاعة في التحصيل.

الخاتمة

نظرا للأهمية البالغة التي تحظى بها الضرائب في الاقتصاد وباعتبار الإدارة الجبائية هي الجهة المسؤولة على تحصيل الإيرادات الجبائية التي تعتمد عليها الدولة في تغطية النفقات العامة، وتحقيق التنمية على جميع المستويات ولضمان التحصيل الجيد لهذه الموارد الجبائية ظهر ما يسمى "عصرنة الإدارة الجبائية" والتي كانت ضمن الإصلاحات الجبائية التي انتهجتها الجزائر في مجالاتها الثلاث (التشريعات، الرقمنة، الهيكل التنظيمي) وذلك من خلال تحديث وتجديد للنظام العام للإدارة الجبائية باستحداث هياكل جديدة المتمثلة في (مديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب) والتزويد بالتجهيزات العصرية والمتطورة ورقمنة جميع معاملاتها لتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين، كما أن برنامج عصرنة الإدارة الجبائية لا يمكن أن ينجح دون الاهتمام برسكلة العنصر البشري باعتباره المسؤول عن تنفيذ الأعمال الجبائية بهدف تحقيق الأهداف التي تبناها برنامج العصرنة، ولأجل هذا ألقينا الضوء من خلال هذه الدراسة على الدور الذي تلعبه عصرنة الإدارة الجبائية في عملية التحصيل الضريبي، حيث تم معالجة هذه الإشكالية بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، فصل نظري تطرقنا فيه إلى الأدبيات النظرية لعصرنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي وفصل تطبيقي كان عبارة عن دراسة ميدانية قمنا بها على مستوى مركز الضرائب لقسنطينة تضمنت دراسة وتقييم للحصيلة الجبائية للفترة 2018-2023 وانطلقنا من الفرضيات الأساسية وباستعمال المنهج وأدوات الدراسة المبينة في المقدمة، حتى نتمكن من اختبار صحة الفرضيات والاجابة على الإشكالية الرئيسية، حيث توصلنا إلى مايلي:

أولاً: اختبار صحة الفرضيات

على ضوء ما تم تقديمه في الفرضيات الثانوية تبين لنا ما يلي:

الفرضية الأولى: تضمنت عصرنة الإدارة الجبائية في اطار الإصلاحات التي مست النظام الضريبي الجزائري على ثلاث جوانب أساسية هي الجانب التشريعي والهيكلية وكذا إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة الجبائية. ولقد تم اثبات صحة هذه الفرضية حيث شملت الإصلاحات التي قامت بها الدولة في المنظومة الجبائية على ثلاث محاور الأساسية وهي الإصلاح التشريعي الجبائي والذي جاء بثلاث ضرائب جديدة وهي الضريبة على الدخل (IRG) ، الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والضريبة على الرسم على القيمة المضافة (TVA) كما تبعت هاته الإصلاحات جملة من التعديلات والقوانين التكميلية المدرجة في قانون المالية والتي هدف إلى تبسيط وتفعيل النظام الجبائي، وكذا اعادة هيكلة الإدارة الجبائية وذلك من خلال تحويل من نمط افقي إلى نمط عمودي، وكذا رقمنة جميع معاملتها والإدخال الإعلام ألي لمصالحها.

الفرضية الثانية : ساهم استحداث هياكل جديدة من تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين وبتالي تحسين جودة التحصيل الضريبي بمركز الضرائب لقسنطينة، حيث تضمن برنامج عصرنة الإدارة الجبائية على المستوى الهيكلي استحداث هياكل جديدة (DGE,CDI,CPI) على المستوى الخارجي تعمل على تجميع مختلف المصالح في مركز واحد حيث يقوم المكلف بالضريبة بالتصريح والدفع وتقديم الطعون في مركز ذاته، وهو ما يساهم في

تبسيط وتسريع الإجراءات الجبائية وهذا ما يضمن أحسن وأجود الخدمات وبالتالي كسب رضا المكلفين وامتثالهم الطوعي لدفع الضرائب، أما على المستوى المركزي تم استحداث مديرية الإعلام والوثائق الجبائية لمراقبة مداخيل المكلفين بشكل دقيق وصحيح بغرض إخضاعها للضريبة وبالتالي محاربة الغش الضريبي وهذا ما أدى إلى تحسين الحصيلة الضريبية نوعا ما، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: ساهمت عملية الرقمنة وإدخال التكنولوجيا بشكل فعال في تحسين جودة التحصيل الضريبي بمركز الضرائب لقسنطينة، حيث سعت الإدارة الجبائية في إطار مشروع العصرية إلى سن مجموعة من التدابير والإجراءات التنظيمية مست المكلفين بالضريبة، وهذا بإنشاء رقم التعريف الجبائي الإلكتروني، كما سعت للرقمنة الإدارة من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستعمال الإعلام آلي، وكذا إنشاء النظام المعلوماتي جبايتك الذي يسمح بالتصريح والدفع عن بعد، وكذا إنشاء مواقع إلكترونية تحتوي على الوثائق والتشريعات الجبائية، من أجل تحسين المردودية الجبائية، هذه الإجراءات أدت إلى تحسين مستوى القطاع وإعادة تنظيمه إلى أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، حيث مازالت تعاني من بعض النقائص على سبيل المثال يعد النظام المعلوماتي Jibayatic والذي هو أحد المحاور الأساسية لبرنامج العصرية، لكنه لم يتم بعد إدخال تقنية الدفع عن البعد، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

ثانيا: نتائج الدراسة

بعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بعصرية الإدارة الجبائية ومحاولة إبراز دورها في عملية التحصيل الضريبي، تم استخلاص النتائج التالية:

- ساهم دخول الهيكل الجديدة للمصالح الخارجية لمديرية الضرائب لولاية لقسنطينة في تخفيض من تكاليف تسيير المصالح الخارجية بسبب تقليص في عددها.
- إن مستوى التحصيل الضريبي في مركز الضرائب لقسنطينة عرف نمو مستمرا حيث انتقل من حوالي خمسة مليار دينار جزائري سنة 2018 إلى سبعة ملايين ونصف دينار جزائري سنة 2023.
- ساهم دخول مركز الضرائب حيز الخدمة بشكل كبير في تخفيض من حالات النزاع بين المكلفين والإدارة الجبائية وذلك بسبب إعطاء صلاحية لرئيس المركز والأعوان المفوض لهم في معالجة الشكاوي التي يقل مبلغها عن 50,000,000 دينار جزائري.
- سهل نظام المعلومات (SAP) على نقل المعلومات والملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة بين المصالح بصورة سريعة وأمنة .
- إن عصرية الإدارة الجبائية ساهمت في تعزيز الثقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية وذلك من خلال استحداث مرجع نوعية الخدمة.
- العديد من المفتشيات وقباضات الضرائب لحد الساعة مازالت تزاوّل نشاطها بصفة عادية في انتظار ادماجها في مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب تدريجيا.
- أهم ما يعيق التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية هو مشكل تدفق الإنترنت وصعوبة

- الولوج للمختلف المنصات الإلكترونية.
- التأخر في الإجراءات خدمة الدفع الإلكتروني على "بوابة جبايتك" بمركز الضرائب لقسنطينة أدى إلى بقاء نفس الفوضى والاحتفاظ الناتج عن الانتظار طوابير أمام القباضة من أجل دفع المستحقات.
- إن عصرنة الإدارة الجبائية ساهمت بشكل مباشر في إضفاء الشفافية والسرعة في إنجاز مختلف المهام وتقليل الجهد وتكاليف طباعة الأوراق.
- إن تفعيل نظام التصريح عن بعد سهل الأمور على المكلف بالضريبة من خلال قيامه بالتصريح في الوقت مما يسمح له بتجنب العقوبات، وكذا تجنبه عناء التنقل.

ثالثا: التوصيات

- ضرورة التسريع في تطبيق الدفع الإلكتروني (الدفع عن بعد) للتخفيف من إجراءات وتكلفة التحصيل الضريبي.
- توفير الدعم المالي والمادي والموارد البشرية المتخصصة لتطوير الأنظمة الجبائية المستحدثة بشكل مستمر.
- استحداث موقع للتقديم الطعون والشكاوي المكلفين بالضريبة عوض التنقل للإدارة الجبائية وتقديمها كتابيا.
- ربط الإدارة الجبائية بمختلف الإدارات والقطاعات وخاصة قطاع التجارة وإنشاء شبكة معلوماتية لتبادل المعلومات للتخفيف من حدة التهرب الضريبي.
- تكثيف وتعميم الدورات التكوينية دوريا للأعوان الإدارة الجبائية سواء على المستوى المركزي أو المصالح الخارجية، تحديدا في مجال الإعلام آلي.
- عمل دورات إعلامية للمكلفين بالضريبة للاطلاعهم على خطوات التصريح والدفع عن بعد ومختلف المنصات الإلكترونية المستحدثة.
- إستغلال الكفاءات في مجال المعلوماتية لتفادي تعطلات نظام المعلوماتي واختراقات.

قائمة المصادر والمراجع

1. إبراهيم جابر السيد جلال فاروق أحمد الأسناوي. (2020). الإدارة الإلكترونية. دار الجديد للنشر و التوزيع.
 2. حميد بوزيد. (2007). جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة (المجلد الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
 3. رضا خلاصي. (2014). شذرات النظرية الجبائية (ط 1). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
 4. رمضان صديق. (2020). الضرائب في عالم الإقتصاد الرقمي (ط 6). القاهرة: دار النهضة العربية.
 5. سوزي عدلي ناشد. (2009). أساسيات المالية العامة. منشورات الحلبي الحقوقية.
 6. عبد المنعم فوزي. (1976). المالية العامة والسياسات المالية. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
 7. محرز محمد عباس. (2008). اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة. دار هومة.
- ثانياً: الأطروحات والرسائل:
1. أدري عدنان. (2010). التحصيل الضريبي و الادارة الجبائية في الجزائر (رسالة ماجستير). 80. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
 2. إيدير مصطفى. (2022). أثر عصنة الإدارة الضريبية على الامتثال الضريبي للمكلفين في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية 2020-2021 (أطروحة دكتوراه). ص15-16. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
 3. إيمان لطرش. (2015). عصنة الإدارة العمومية في الجزائر(رسالة ماجستير). ص 46-47. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري.
 4. بلعوجة حسينة. (2016-2017). العلاقة بين المكلف و الإدارة الضريبية في الجزائر العوامل المؤثرة على سلوك المكلف تجاه الإدارة الضريبية والضريبة في حد ذاتها-أطروحة دكتوراه-. ص 129. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
 5. بن ذهية رباب ريمة. (2016). منازعات التحصيل الضريبي(أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق، مدرسة الدكتوراه الدولة و المؤسسات العمومية: جامعة الجزائر 1.
 6. جمال الدين سيليني. (2021). فعالية آليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية دراسة حالة نظام جبايتك -دراسة حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه). ص132-133. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة البليدة 2.
 7. حراش براهيم. (2012). عصنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح لضريبي لزيادة فعالية التسيير دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002 - 2010 (أطروحة دكتوراه). ص 164. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
 8. رميساء بنادي. (2020). مكافحة الفساد في مجال التحصيل الجبائي (أطروحة دكتوراه). ص36. كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
 9. قاسمي مريم. (2014). إصلاح الهياكل الإدارة الجبائية (رسالة ماجستير). ص29. كلية الحقوق: جامعة الجزائر 01.
 10. لخضر عبيرات. (2018). فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري (أطروحة دكتوراه). ص195. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الأغواط: جامعة عمار تليجي.
 11. لشلح صافية. (2015). فعالية النظام الضريبي من خلال الإصلاحات الضريبية. دراسة النظام الضريبي الجزائري(مذكرة

- ماجستير). ص 144. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الأغواط: جامعة عمار ثلجي.
12. مبروكة حجار. (2016). **تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2014** (أطروحة دكتوراه). ص 52. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف 1.
13. محمد داودي. (2006). **الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر** (رسالة ماجستير). ص 16-17. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
14. محمد قاسمي. (2019). **عصرنة الإدارة الجبائية ودورها في تفعيل السياسة الجبائية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006-2018** (أطروحة دكتوراه). ص 204. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة البليدة 2.
15. محمد قاسمي. (2019). **عصرنة الإدارة الجبائية ودورها في تفعيل السياسة الجبائية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة - 2006 2018** (أطروحة دكتوراه). ص 188. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، البليدة: جامعة البليدة 2.
16. محمد لكحل. (2019). **الإدارة الالكترونية وأثرها في تحقيق جودة الخدمة العمومية -حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه- ص 40-41. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.**
17. مربيعي محفوظ. (2017). **تنظيم وصلاحيات الإدارة الجبائية في ظل إصلاحات الجيل الثالث لإدارة الجبائية الجزائرية** (أطروحة دكتوراه). ص 80-81. تخصص قانون عام، فرع إدارة ومالية، كلية الحقوق: جامعة الجزائر 1.
18. مصطفى إيدير. (2022). **أثر عصرنة الإدارة الضريبية على الامتثال الضريبي للمكلفين في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية 2020-2021** (أطروحة دكتوراه). ص 16. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
19. هني خروبي. (2022). **إنعكاسات عصرنة الإدارة الضريبية وتحسين خدماتها على المردودية الجبائية دراسة حالة المديرية الجهوية للضرائب - الشلف** (أطروحة دكتوراه). ص 30-31. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
20. يحي لخضر. (2007). **دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية** (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

ثالثا: المجالات والدوريات:

1. أحسن ركي، و سمير عماري. (2020). **واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر**. مجلة أرصاد لدراسات الاقتصادية والإدارية، 1(3)، الصفحات 21-36.
2. أحمد بساس محمد دوة. (2021). **أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية- دراسة تحليلية لاجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري**. مجلة القانون العقاري، الصفحات ص 118-136.
3. أحمد رحمان طلحة مختار. (2019). **قياس أثر إصلاح هياكل الإدارة الجبائية على جودة الخدمة العمومية**. مجلة البشائر الاقتصادية، 3، صفحة 136/137.
4. الشيكري أيوب. (2019). **الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات**. مجلة الادارة والتنمية للبحوث و الدراسات، 08(01)، الصفحات 281-308.
5. أمال حداش، شارفي ناصر. (2022). **أثر النظام الجبائي الالكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر -**

- دراسة ميدانية لعينة من المفتشين و المراقبين الجبائين- مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، (01)08، الصفحات 173-186.
6. بلعزوز بن علي وشان احمد. (2017). الاصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة الى حالة الجزائر. الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية(17)، الصفحات 67 - 74.
7. بليمان يمينة بارش عيسى. (2021). التحصيل الجبائي في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، (03)32، الصفحات 91-109.
8. بوخدوني لقمان كماش حسين. (2022). رقمنة الإدارة الجبائية كتوجيه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2022 حالة البوتان الإلكترونيتان جبايتك و مساهمتك. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، (02)06، الصفحات ص767 - 782.
9. تومي سامية، بن عمارة منصور. (جوان، 2018). فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية -دراسة حالة الجزائر-. مجلة الدراسات الجبائية(12)، الصفحات 30-58.
10. جبيري محمد حمريط عبد المالك. (2021). الضمانات التي يقدمها التشريع الجزائري للمكلف بالضريبة في عملية التحصيل الضريبي. مجلة القانون العقاري(15)، الصفحات 102-117.
11. جمال الدين بكيري محمد لمين حساب. (2020). نموذج مقترح لتحسين عملية التحصيل الضريبي بتطبيق منهجية ستة سيجم(دراسة حالة في الإدارة الضريبية بولاية الأغواط). مجلة الاستراتيجية والتنمية، (05)10، صفحة 579_557.
12. حراش براهيم. (2010). عصرنة إدارة الضرائب في ظل الإصلاح الإداري. 'Revue d économie et de statistique appliquée، (7)2، الصفحات 109-126.
13. حسين كماش. (2024). مساهمة الرقمنة في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية في الجزائر - الكشف التلخيصي السنوي ERA "نموذجاً"-. مجلة دراسات جبائية، 23، الصفحات 149-167.
14. حمريط عبد المالك، جبيري محمد. (2021). الضمانات التي يقدمها التشريع الجزائري للمكلف بالضريبة في عملية التحصيل الضريبي. مجلة القانون العقاري(15)، الصفحات 102-117.
15. خديجة قمار. (2023). الرقمنة الإدارية في الجزائر- بين حتمية الانتقال ومعوقات التطبيق-. مجلة المفكر، (01)18، الصفحات ص 139-152.
16. درغوم محفوظ لواج عبد الرحيم. (2021). تقييم فعالية الرقابة الجبائية المعقدة في ظل إعادة هيكلة المصالح الخارجية للإدارة الجبائية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل للفترة 2019-2010. مجلة البشائر الاقتصادية، (07)03، الصفحات 255-273.
17. زهواني رضا وصيف فائزة خير الدين. (2019). أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية في تسهيل مهام موظفي الإدارة الضريبية -دراسة حالة المديرية العامة للضرائب الوادي. مجلة المعهد للعلوم الاقتصادية، (01)23، صفحة 365/383.
18. سعدي حنان بلقيرة عبلة. (2019). برامج عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر بين الواقع والمأمول. مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة، (04)02، الصفحات 70-75.
19. سليمان عتير، هشام ليرة محمد الهادي ضيف الله. (أكتوبر، 2018). أهمية عصرنة هياكل النظام الجبائي الجزائري(دراسة حالة تحليلية للمستجدات الجبائية حتى 2017). مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة، (2)2، الصفحات 83-94.
20. شرقي مهدي تيتي مباركة. (2022). التحصيل الجبائي خلال جائحة كوفيد19 في ظل التسيير العمومي الجديد دراسة

- حالة عينة من قباضات الضرائب بولاية غرداية. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، (02)06، الصفحات 353-372.
21. شعوادي سفيان. (2023). الإصلاحات الجبائية كألية لعصرنة الإدارة الضريبية ورقمنة إجراءات التصريحات الجبائية وتبسيطها-دراسة حالة البوابة الرقمية للتصريح ودفع الضرائب عن بعد مساهمتك-. مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، (02)07، الصفحات 417-432.
22. علي مركمال. (2021). عصرنة الادارة في الجزائر. مجلة افاق للعلوم، (04)06، الصفحات 455-465.
23. عيسى سماعيل. (2021). تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري. مجلة القانون العقاري(15)، الصفحات 15-27.
24. غازي نورية قدوري نورة. (2020). استراتيجية عصرنة ادارة الضرائب لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، (02)06، الصفحات 299-318.
25. فتيحة فرطاس. (2016). عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية و دورها في تحسين خدمة المواطنين. مجلة الاقتصاد الجديد، (15)02، الصفحات 305-322.
26. فضيلة خير. (2022). إصلاح الإدارة الضريبية و انعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر-مركز الضرائب لروبية نموذجاً-. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، (02)05، الصفحات 614-631.
27. قتال عبد العزيز بن محمد رابع. (2022). واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرنة الجبائية مديرية الضرائب برج بوعرييج نموذجا للفترة 2021-2013. مجلة التمويل والإستثمار و التنمية المستدامة، (02)07، صفحة 746_766.
28. قسايسية عيسى. (2017). المحرر الجبائي في القانون الجبائي الجزائري. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية و السياسية، (54)03، الصفحات 313-361.
29. قمان عمر سعدي بن شهرة. (2020). عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية كسبيل لتفعيل النظام الجبائي وتطويره. مجلة إقتصاد المال و الأعمال ، (03)04، الصفحات 273-257.
30. قوادري محمد. (2022). رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر. مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، (02)06، الصفحات 235 - 248.
31. قويدري كمال رمادلية عبدالله سفيان. (2020). تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر- عصرنة الإدارة الضريبية نموذجاً-. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (03)14، الصفحات ص-463 482.
32. لونيس عبدالوهاب. (2022). إعادة هيكلة الإدارة الجبائية. مجلة الإستثمار والتنمية المستدامة، (1)1، صفحة 8_15.
33. مبارك محمد الصالح. (2020). التحصيل الضريبي واقع وأفاق. مجلة الأحياء، 29، الصفحات 1075-1096.
34. محمد طالبي سيليني جمال الدين. (2019). فعالية نظام جبايتك في عصرنة الإدارة الجبائية و تحسين الإيرادات العامة للدولة الجزائرية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الصفحات 100-115.
35. محمد لعربية فاروق سحنون. (2021). دور عصرنة في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الإلتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سطيف. دراسات اقتصادية، (03)15، الصفحات 509-528.
36. محي الدين محمود عمر بوزيان فيصل. (2021). عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة. مجلة المعيار، (1)12، الصفحات 292-306.
37. مراد ميهوبي. (2014). إجراءات تحصيل الضريبة، أي فعالية. مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، الصفحات 240-251.

38. مسفرة بنت دخيل الله الخثمي. (2011). مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات دراسة للاستراتيجيات المتبعة. مجلة RIST، 19(01)، الصفحات 18-51.
39. مسقم مريم معزوز دليلة. (2021). التحصيل الضريبي عن طريق الحجز: الية لضمان تحصيل الديون الجبائية. مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، 06(03)، صفحة 349_363.
40. نشيدة معزوز. (2022). التحصيل الإلكتروني لدعم التحول الرقمي لإدارة الضرائب-دراسة تجارب دول عربية-. مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية، 11(01)، الصفحات 523-544.
41. نصيرة يحيوي. (2014). تنظيم عملية التحصيل الضريبي في الجزائر. معارف(مجلة علمية محكمة)، 09، الصفحات 385-404.
42. نوي نجاة. (2021). دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين -مركز الضرائب البويرة نموذجاً. المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، 01(04)، الصفحات 328-342.
43. وداد بوقلع، مصباح حراق. (2021). تعزيز الإصلاح الضريبي في الجزائر من خلال إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية. مجلة إقتصاد المال و الأعمال، 03(05)، الصفحات 145-168.
44. وفاء شيعاوي. (2010). إجراءات التحصيل الجبري في منازعات الضرائب المباشرة. مجلة العلوم الإنسانية(18)، الصفحات 187-208.
45. شلال عبد القادر، محمد عمارة، منال هاني. (18-17 أفريل 2018). أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري. الملتقى الوطني حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنوع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، (صفحة 05).
46. عريبة محمد ميمون عماد رشيد. (2020). دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر "الواقع والطموح". دور حوكمة الضريبية في زيادة التحصيل الضريبي (صفحة 10). المدينة: جامعة يحي فارس.

رابعاً: المطبوعات:

مرزقي محمد عباس. (2005). اقتصاديات المالية العامة(مطبوعة). الثانية، 201. (الساحة المركزية- بن عكنون- الجزائر) ديوان المطبوعات الجامعية.

خامساً: القوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 7 جوان 2007.
2. الجريدة الرسمية رقم 44، 26 جوان 2005.
3. الجريدة الرسمية، رقم 42، الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008.
4. الجريدة الرسمية، رقم 42، الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008.
5. الجريدة الرسمية، رقم 77، 29 ديسمبر 2016.
6. المادة 161، 355 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2011).
7. المادة 165، 356 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2011).
8. المادة 146، قانون الإجراءات الجبائية . (2023). الجزائر.
9. المديرية العامة للضرائب. (نوفمبر 2023). تحقيق التوصيات المترتبة عن جلسات الوطنية للإصلاح الجبائي.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

1. . Récupéré sur https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar/presentation.html. (2024, 02 18)
2. <https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/procedures-fiscales-ar>.(2024 ,02 18)
3. <https://www.mfdgi.gov.dz>. (s.d.). le Référentiel Qualité servic, deune ambition forte d'amélioration de l'accueil des contribuables.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Pierre Beltrame. (1997). **La fiscalité en france** (éd. 05). france: Hachette supérieur.

الملاحق

الملحق رقم (01)

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts

jibaya'tic
JIBAYATIC

FORMULAIRE DE SOUSCRIPTION

Je soussigné

Adresse:

Courrier électronique:

Agissant en qualité de :

Représentant légal

Mandataire habilité

Pour le contribuable (Raison sociale)

Numéro d'Identification Fiscal :
.....

Je déclare avoir pris connaissance des dispositions contenues dans le Cahier des Dispositions Générales des Services JIBAYATIC et m'engage à respecter les obligations qui en découlent.

Ci-joint, un maximum de trois (03) RIB qui sont invoqués alternativement, dans les ordres de virement qui seront générés automatiquement à l'issue des télédéclarations sur JIBAYATIC.

Fait à le

Signature + cachet de l'Entreprise

Direction Générale des Impôts
Immeuble Ahmed-França, cité Misk, Ben Akroun, Alger <http://www.dgi.dz>

الملحق رقم (02)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

**النظام المعلوماتي
الجبائي**

جبايتك

**تمريحاتكم الجبائية
عن بعد
عبر الأنترنت**

✓ سرعة ✓ أمن ✓ سهولة

الدلائل التوجيهية

تجدون كل الدلائل التوجيهية، عبر :

mfdgi.gov.dz/portailpublic

الاتصال بنا

لطرح إشغالاتكم و إستفساراتكم فيما يخص بوابة جبايتك، يُمكنكم التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني :

mcf.assistance@mf.gov.dz

إطلعوا على الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب :

mfdgi.gov.dz

الدفع

مجرد إرسال التصريح، يتم تحويله فوراً إلى فقرة "الدفع" ما يضمن استلام التصريح الجبائي من طرف مصالحنا.

بالنسبة للمكلفين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، يتم الدفع بنظام الإقتطاع البنكي المباشر .

أما في ما يخص المكلفين التابعين لمراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب، يتم الدفع بصفة كلاسيكية وهذا بطبع الأشعار بالدفع وتقدمه لقضاة الضرائب مزودون بهذا الأخير للقيام بدفع الضريبة المستحقة.

للإشارة، فإن الدفع الإلكتروني عن طريق الإقتطاع، بالنسبة لمراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب ، سيتم إطلاقه قريبا على مستوى هذه المراكز.

متابعة الإجراء

يمكن للمكلف بالضريبة في أي لحظة، أن يتطلع على التصريحات المكتوبة ومتابعة وضعيته الجبائية.

يقوم المكلف بالضريبة الرافق في الإقتطاع إلى البوابة بتدوين مانات الاشتراك من بوابة "جبايتك" و إيداعه على مستوى مصلحة الضرائب التي يتبع لها.

سيحدد لكم موعد لإستلام بيانات الولوج إلى حسابكم الخاص.

الإخراط في الخدمة

يعد الاشتراك في الخدمة أمراً إلزامياً للاستفادة من خدمات "جبايتك". يهدف الاشتراك إلى إقامة علاقة تعاقدية بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة.

التصريح

عند الدخول لأول مرة، تصبح خدمة الدفع الإلكتروني جاهزة للإستخدام.

سيتم تسيبهم برسالة تدعوكم للتحقق من البيانات التي تم إدخالها في الاستمارة قبل حفظ التصريح، حيث تُستخدم هذه البيانات كأساس لحساب الضريبة.

أثناء إدخال البيانات، يبقى التصريح في وضع مسودة في الفضاء الخاص بالمكلف بالضريبة، ولا يمكن الوصول إليه من قبل أي طرف آخر.

يتم إرسال التصريح بالرقم فوق "إرسال التصريح".

المديرية العامة للضرائب - الجزائر
mcf.assistance@mf.gov.dz (+213) 59 51 51

جبايتك

mfdgi.gov.dz/portailpublic

يتضمن ملف الإخراط :

- دفتر البنود العامة الموقع من قبل المكلف بالضريبة المشترك.
- استمارة الاشتراك المملوءة بشكل صحيح، المرفق بهذه الوثيقة، والتي يمكن تحميلها من الموقع. بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات فليعلم أرفاق كشف تعريف بنكي لدلائل حسابات على الأكثر ان وجدت.
- عند الاقتضاء، يُمكنكم منح وكالة تفوضون من خلالها الشخص الموقع على استمارة الاشتراك للتصرف نيابة عنكم، إذا كان الشخص الموقع غير ممتلككم القانوني.
- ما لم يكن هناك ذكر صريح من طرف المسؤول الأول للمصلحة المختصة (مديرية كبريات المؤسسات أو مراكز الضرائب أو المراكز الجوية للضرائب) . بصفتكم مشترك في هذه الخدمة، لا يُسمح لكم باستخدام الإجراء الكلاسيكي لتقديم التصريحات ودفع الضرائب والرسوم المتعلقة بها بشكل متزامن.

أنتم من المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات و مراكز للضرائب والمراكز الجوية للضرائب المتوفرة على النظام المعلوماتي "جبايتك".

الخدمات المقترحة

- الولوج إلى بيانات التعريف الخاصة بكم (مع إمكانية تحديث رمز الدخول).
- إدخال البيانات عن طريق المساعد الآلي للتصريحات بالضرائب والرسوم مع حساب آلي.
- إمكانية طبع الأشعار بالدفع يتضمن تفاصيل الضرائب و المبالغ المصرح بها.
- دفع الضرائب والرسوم المصرح بها إلكترونياً للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات بترخيص اقتطاع المبالغ الواجب دفعها من حسابكم البنكي مباشرة
- متابعة مستمرة للتصريحات الصادرة وعمليات الدفع المنجزة.

ملف الإخراط

يتوجب عليكم إيداع ملف اشتراك في بوابة "جبايتك" على مستوى مديرية كبريات المؤسسات أو مراكز الضرائب أو المراكز الجوية للضرائب التابعين لها.

يُمكنكم تحميل ملف الإخراط عبر بوابة "جبايتك"، عبر الرابط التالي:

رقم: 159/م.م.العلم

المسيلة في:

إلى السيد:

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التريض الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: .. معلوم: .. الحاسب والمحاسبة تخصص: .. محاسبة إحصائية .. و .. محاسبة إحصائية .. فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تريضهم الميداني بمؤسستكم. تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ر.س	الإمضاء
01	جبار حيا أصل	191935070829	110010995038600009	
02				
عنوان المذكرة: .. أتمهتة .. عصر .. الإدارة .. الحيا .. على .. التحصيل .. القريب .. دراسة حالة ..				
المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)		رئيس القسم (الإمضاء والختم)		
<p>حجار مبروكة Hadjar</p>		<p>رئيس القسم (الإمضاء والختم)</p>		

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،
الإسم: أمل اللقب: حسيب جيا
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 38603850995100011 والصادرة بتاريخ: 05.02.2023
المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:
..... أبحاث عن مساهمة الإدارة الجبائية في
..... عملية التحصيل الضريبي
..... دراسة حالة مسركن الضريبة لفئة طلبة
أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 05.02.2024

الإمضاء



